www.kassioun.org

1127

الاثنين 19 حزيران 2023

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

لاستعادة وتعزيز السيادة الوطنية: 2254

تواصل جهات متشددة ضمن الأطراف السورية مهاجمة القرار 2254 بشتى السبل والذرائع، وبطرق مباشرة وأخرى ملتوية، بل ومتناقضة كل التناقض؛ فتارة نجد من يقول: إنّ القرار أقل بكثير من المطلوب، ولذا يجب رفضه، وتارة أخرى: إنه قرارُ مجلس أمن دولي، ولذا هو قرار فوق وطني، وبالذات غربيِ المنشأ، وبالتالي، هو ضد الوطن وضد مصلحته! وتارة ثالثة: إنّ القرار قد تم تنفيذه، وانتهى الأمر! ولا يخلو الأمر طبعاً ممن يقولون ببعض من هذه الآراء انطلاقاً من نوايا صادقة مصحوبة للأسف بجهل واضح في قراءة الواقع والتاريخ.

لوضع الأمور في نصابها لا بد من توضيح ما يلي:

أولاً: إنّ سلوك المؤسسات الدولية «أمم متحدة، مجلس أمن، إلخ» بتمرير القرارات أو منعها، يعكس في كل لحظة التوازن الدولي وتطوراته. والتعامل مع هذه القرارات ينبغي أن يأخذ بالاعتبار هذه الحقيقة، ومدى توافقها مع مصلحة البلاد والشعب؛ مثلاً: هل علينا رفض قراري مجلس الأمن رقم 242 و338 اللذين يقولان بانسحاب «إسرائيل» من الأراضي التي احتلتها عام 1967 لأنّ الغرب قد وافق عليهما؟!

ثانياً: ضمن فهم الميزان الدولي وتحولاته، ينبغي التذكير بأنّ 2254 جاء بعد سلسلة من الفيتوات الروسية والروسية الصينية بدءاً من 2011 بخصوص سورية. وإقراره نهاية 2015 كان تعبيراً عن مرحلة جديدة في تطور ميزان القوى الدولي ضد المصلحة الغربية والأمريكية– الصهيونية خاصة؛ أي تعبيراً عن الانتقال من مجرد منع مشاريع الغرب من المرور في مجلس الأمن، إلى فرض مشاريع تصب ضد مصلحة الغرب، وفي مصلحة الشعوب، و2254 ومعه اتفاقات مينسك هما المثالان الافتتاحيان على هذا النوع من القرارات.

ثالثاً: إذا كان أول فيتو روسي بخصوص سورية عام 2011 قد شكّل افتتاحاً لمرحلة تاريخية جديدة؛ فإنه يعيد إلى الذاكرة الوطنية السورية الفيتو الأول على الإطلاق في مجلس الأمن الدولي منذ تأسيسه، والذي كان فيتو سوفييتي ويخص سورية أيضاً، وكان ضد حصول المستعمر الفرنسي على امتيازات مقابل جلائه الكامل عن سورية. فيتو 2011 هو أيضاً جاء ضد محاولات الغرب العودة لاحتلال سورية عملياً تحت شعار «حماية المدنيين» على الطريقة التي احتل بها ليبيا ودمرها.

رابعاً: عودة للقرار 2254، فالذي دفع نحوه وساهم في صياغته بما في ذلك بتفاصيله الدقيقة هو الجانب الروسي بالدرجة الأولى. وموافقة الغرب عليه ضمن مجلس الأمن هي من حيث المبدأ مماثلة تماماً لموافقته على اتفاقات مينسك بخصوص أوكرانيا، والتي عاد الغربيون للاعتراف علناً بأنهم لم يوافقوا عليها من أجل تطبيقها، بل نفاقاً واحتيالاً، بغرض التجهيز للحرب ضد روسيا... والأمر هذا هو هو بما يخص 2254؛ فالموافقة الغربية والإصرار اللفظي على القرار لا يعني إطلاقاً أن الغرب يؤيد تطبيقه فعلاً.

خامساً: أكثر من ذلك، فإنّ إسراف الغرب اللفظي والمنافق في التمسك بالقرار 2254، لا يستهدف فقط الاحتيال لتمرير ما يريده، بل وإنه منذ اجتماع طهران تحديداً، بات هذا الإسراف يستهدف منع دول أستانا التي ارتفع مستوى تنسيقها مؤخراً مع الدول العربية الأساسية، من تطبيق القرار من طرف واحد، أي دون إشراك الغرب؛ لأنّ الغرب أثبت أنّ ما يريده في سورية هو «تحويلها إلى مستنقع» واستنزافها واستخدام الفوضى فيها وفي الإقليم، كأداة في محاربة الخصوم الدوليين الصاعدين الذين يهددون استمرار نظام البلطجة الأمريكي– الغربي.

بالخلاصة، فإنّ القرار 2254 قد تحول إلى ممر إجباري لاستعادة وتعزيز السيادة الوطنية السورية، ورفض تنفيذه كاملاً، بشكل صريح أو ملتوٍ، وأياً تكن الذرائع التي يجري سوقها، يعني عملياً وواقعياً، استمرار وتعمق الأزمة السورية أكثر وأكثر، ويعني بالملموس الانحياز للمصالح الضيقة التافهة مقارنة بمصلحة سورية والسوريين، ولكن أخطر من ذلك كله، فإنّ هذا الرفض يعني تقديم خدمة مباشرة لمخططات الغرب والصهاينة بتصفية سورية نهائياً.

[08]

السيناريوهات الكارثية لزيادة الأجور.. والسيناريو المستبعد منها!

شؤون عمالية

هل سيُضحَّى بالدستور من أجل مصالح أرباب العمل؟؟

02

ملف «سورية 2023»

حول الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة في مشروع البرنامج

06

شؤون اقتصادية

نظام الهيمنة الأمريكي ينتهي.. على العالم أن يتعلم العيش دون الغرب

12

شؤون عربية ودولية

«الواهمون» وأولئك الذين يعيقون حركة التاريخ

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمال يريدون قانون عمل يضمن حقوقهم الاقتصادية والديمقراطية

يعلم عتاة مروجي ومطبقي السياسات النيوليبرالية في بلدنا أن العدو الحقيقي لسياساتهم، والقوة الأكثر قدرة على الوقوف في وجههم وفضح برامجهم، ولجم طموحاتهم إن أتيحت لها الفرصة وتوفر لها المناخ المناسب، هي الطبقة العاملة، لذلك يبذل هؤلاء كل ما بوسعهم في سبيل عدم امتلاكها لناصية الأمور، وإبقائها مفتتة، مشتتة غير قادرة على القيام بأي فعل حاسم للدفاع عن نفسها وحقوقها.

وفي هذا الإطار يبذل هؤلاء الليبراليون الجدد جهوداً كبيرة في سبيل تشديد القيود على الحركة النقابية وقياداتها، في محاولة لتهميش دورها وتقليص فاعليتها، وذلك من أجل توسيع الهوّة بينها وبين من تمثلهم، أي العمال، فارضين عليها معادلات وحسابات تتناقض مع مصالحها وحقوقها الأساسية ويبرز هذا الشكل من التضييق بشكله الفاقع عند نقاش قوانين العمل الجارية الآن من أجل تعديل موادها، ويطرح كل طرف من الأطراف وجهة التعديل التي يريد تضمينها بالقانون، ولكن الجميع أي المتناقشين يبتعدون عن طرح ما يضمن للعمال الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم، وهو حق الإضراب والاحتجاج والاعتصام السلمي للعمال دون مساءلتهم قانونياً عن أفعالهم المشروعة التي أقرها الدستور السوري وتغيّبها الأطراف المتناقشة تحت حجج كثيرة ليست مقنعة وليست منطقية.

لذلك فالرهان اليوم، وهو رهان كبير، أن تكسر الحركة العمالية هذه القيود، وأن تجد لنفسها مخرجاً من المعادلات السابقة التي أنهكتها وأضعفت دورها، وأن تتمتع بنفَس نضالي جريء لتقول كلمتها المعبرة عن مصالحها، ومصالح الفقراء وهذا يقتضي إحداث طلاق بائن مع أي رهان على السياسات الحكومية التي اختبرها العمال وعموم فقراء شعبنا.

لقد أثبتت الأحداث في كل مناطق العالم ودوله، أن جشع قوى السوق لا حد له، وأن منطلقها وهدفها الأساسي هو زيادة ومراكمة أرباحها دون أية مراعاة لحقوق العمال ومعيشتهم ومكاسبهم، كما أثبتت الاحتجاجات والمظاهرات المتزايدة في كل مكان، أن هذه القوى المعولمة ستتمادى وتتمادى إلى الحد الأقصى طالما أن ظروف المواجهة مع قوى النهب والاستغلال لم تنضج بالحد الكافي الذي يمكّن القوى المنهوبة من الرد على ناهبيها سلمياً.

هل سيُضحَّى بالدستور من أجل مصالح أرباب العمل؟؟

يجري في الوقت الحاضر طرح تعديل قانون العمل رقم 17 لعام 2010 والجدير بالذكر أن هذا القانون لا يحتاج إلى تعديل فقط، بل يحتاج تغييراً جذرياً خاصة بعد أن أصبحت بعض نصوصه غير دستورية لعدم توافقها مع الدستور الجديد الصادر عام 2012.

■ أديب خالد

ولقانون العمل أهمية كبيرة جداً في المجتمع لأنه ينظم حقوق وظروف وشروط العمل لغالبية السوريين وهو مهم جداً بالنسبة لهم، لأنه يؤثر كثيراً على أدق التفاصيل في حياتهم من حيث مداخيلهم وما يبنى عليها وإجازاتهم وتعويضاتهم وحقوقهم بعد التقاعد، أما بالنسبة لرب العمل فهذا القانون ينظم شروط استخدامه للعمال في منشأته فقط.

وقانون العمل رقم 17 لعام 2010 يعتبر علامة فارقة عن قوانين العمل السابقة حيث تبنى التوجهات الحكومية الاقتصادية الليبرالية وجاءت نصوصه منسجمة مع مصالح أرباب العمل فقط، مما أخل بالتوازن المفروض بعلاقات العمل أو بأي عقد آخر، وألحق ضرراً كبيراً بحقوق الطبقة العاملة، وجرت عدة دراسات وحوارات حول هذا القانون وآثاره على المجتمع، ولكن دون أن تنصت الحكومة لهذه الأصوات النقابية والحقوقية التي رأت بالقانون أنه مجحف بحقوق الطبقة العاملة.

ولكن الطروحات التي تُقدَّم اليوم لا يبدو أنها تسير وفق تغيير جذري للقانون، بل يجري الحديث عن مجرد تعديلات بسيطة أو أنها ستزيد من هيمنة أرباب العمل على علاقة العمل وطغيان مصالحهم على مصالح العمال.

استنساخ تجارب الليبراليين في المنطقة

كما قام المشرع أثناء إعداد القانون بتبني نصوص قوانين عمل إقليمية والاستناد إليها في صياغة نصوص القانون دون دراسة واقع سوق العمل السورية وما تحتاجه بالفعل لقوننته، مع العلم أن أوضاع الطبقة العاملة في تلك البلدان الذي جرى عملياً استنساخ قوانين عملها، سيئة جداً ولم تستطع تلك القوانين إنصاف الطبقة العاملة لديها فكيف تم تبني قوانين فاشلة مسبقاً؟

أمّا الهدف هو تأطير علاقة العمل بما يتلاءم مع توجهات الحكومة الاقتصادية الليبرالية فقط دون النظر لآثاره السلبية على الطبقة العاملة والعملية الإنتاجية والمجتمع ككل.

ورغم الحديث اليوم عن تعديل لهذا القانون، إلا أنه يجري والحكومة ما زالت تسير بنفس العقلية الاقتصادية، وربما أيّ تعديل لن يعني سوى مزيد من هضم الحقوق للطبقة العاملة، خاصة وأن منظمات أرباب العمل لا يعجبها القانون الحالي، حتى أنها تسعى إلى مزيد من المرونة كما تحدثت وبالتالي إلى مزيد من السيطرة والطغيان على علاقة العمل وكأن العامل ليس إنساناً ولا يستحق أن تكون له حقوق يحميها القانون وقضاء يلجأ إليه ليحميه ويقف أمامهم العامل لقمة سائغة مجرداً من أي وسيلة دفاع عن نفسه وحقوقه.

تعديلات دستورية ضرورية

ومن الجدير بالذكر أن تعديل القانون يجب أن يكون أولاً وآخراً متوافقاً ونصوص الدستور ولا يجب السماح للحكومة ومن ورائها أرباب العمل بالقفز فوقَه، فالمشروعية الدستورية هي التي تميز القوانين عادة والدستور نص على العديد من الحقوق للطبقة العاملة، أولها حق الإضراب في المادة 44 والذي يجب إدراجه وبشكل صريح في أي تعديل للقانون، ناهيك عن مسؤولية الدولة في توفير فرص العمل وحماية قوة العمل، وبالتالي يجب إلغاء التسريح غير المبرر من القانون، باعتباره تسريحاً تعسفياً بحق العامل ويتنافى هذا النص مع الدستور.

ناهيك عن النصوص الدستورية التي أقرت بحق العامل بأجر عادل وبحد أدنى من الأجور يضمن تأمين متطلبات المعيشة وتغيّرها وربط الأجور بالأسعار وليس بالإنتاج وبالتالي يجب إعادة صياغة النص في قانون العمل الذي ينص على تشكيل اللجنة الوطنية للأجور وإعادة صياغته بشكل يفعّل عمل هذه اللجنة ويغير من تشكيلها خاصة أن أرباب العمل من يسيطرون عليها وعلى طريقة التصويت فيها.

كما يجب إعادة سلطة القضاء إلى المحكمة العمالية وإلغاء التشكيل الاستثنائي لها، فالقضاء وحده من له سلطة التصدي للمشكلات العمالية وحل الخلافات بين طرفي علاقة العمل وليس تابعاً لأحد.

يجب إعادة صياغة النص في قانون العمل الذي ينص على تشكيل اللجنة الوطنية للأجور وإعادة صياغته بشكل يفعّل عمل هذه اللجنة ويغير من تشكيلها

12 حزيران 2023 اليوم العالمي لمكافحة عمال الأطفال

في اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال، يلتزم اتحاد النقابات العالمي وكافة أعضائه في جميع أنحاء العالم بإصرار على مكافحة جميع أشكال استغلال الأطفال. اتحاد النقابات العالمي ملتزم بمواقفه الثابتة لإنهاء عمالة الأطفال وإرجاع حق الطفولة للأطفال.

عمالة الأطفال غير عادلة من جميع الأبعاد وهي القاعدة في ظل الرأسمالية وهي موجودة في كل مكان ويتم تطبيعها بالكامل في النظام الرأسمالي

■ اتحاد النقابات العالمي

21 عاماً منذ تبني هذا اليوم من قبل الأمم المتحدة في عام 2002 لتركيز الانتباه على المدى العالمي لعمالة الأطفال والمبادرات الدولية للعمل والجهود المبذولة للقضاء على هذه الظاهرة، فإن الشرّ يتأصل بشكل أعمق في النظام الاستغلالي للرأسمالية.

حتى اليوم هنالك أطفال تقل أعمارهم عن 5 سنوات يقومون بأداء وظائف خطرة مثل التعدين تحت الماء ورفع الأحمال الثقيلة والتعامل مع آلات المصانع الخطرة وما إلى ذلك. يعمل غالبية الأطفال في الزراعة حيث يتعاملون مع المواد الكيميائية السامة. ومن بين هؤلاء، يعمل 79 مليون بانتظام في وظائف تشكل خطراً مباشراً على الصحة البدنية والعقلية. واحد من كل أربع ضحايا للإتجار هم من الأطفال المنخرطين في العمل القسري حسب بيانات اليونيسيف. عبودية الأطفال ما زالت مستمرة. وبحسب منظمة العمل الدولية، يموت 22 ألف طفل كل عام أثناء العمل.

ارتفعت عمالة الأطفال في العالم إلى مستويات عالية جداً في الأعوام الماضية. بين عامي 2016 و2020 لأول مرة منذ 20 عاماً – زاد عدد الأطفال العاملين في جميع أنحاء العالم. يدفع الأثر الاقتصادي غير المسبوق لوباء كوفيد 19، والأزمة الرأسمالية والحروب إلى عمالة الأطفال الخطيرة والاستغلالية.

الفقر وازدياد مستوى الأمية وانعدام الأمن الغذائي هي العلل التي تدفع إلى عمالة الأطفال. تقدر منظمة العمل الدولية أن زيادة الفقر بنسبة واحد في المئة في بلد ما تؤدي إلى زيادة بنسبة 0,7 في المئة على الأقل في معدلات عمالة الأطفال. يتركز الجزء الأكبر من عمالة الأطفال في أفقر البلدان.

إن تزايد الفقر وإغلاق المدارس وزيادة انعدام الأمن الغذائي يعني أن ملايين الأطفال الآخرين سيضطرون إلى العمل في السنوات القادمة.

ينتشر أسوأ أشكال عمالة الأطفال في حالات النزاع وما بعد حالات النزاع أيضاً. يتم استخدام الأطفال بشكل مباشر في الأعمال العدائية واستخدامهم في مهام داعمة وأغراض جنسية في النزاعات المسلحة. يعتبر استخدام الأطفال في النزاع المسلح أسوأ أشكال عمل الأطفال وانتهاك حقوق الإنسان.

عمالة الأطفال غير عادلة من جميع الأبعاد، وجذور عمالة الأطفال هي في النظام الرأسمالي الهمجي. عمالة الأطفال هي القاعدة في ظل الرأسمالية وهي موجودة في كل مكان ويتم تطبيعها بالكامل في النظام الرأسمالي.

يلتزم اتحاد النقابات العالمي بهدفه المتمثل في إقامة نظام عالمي منصف يضمن للجميع إمكانية التطور والازدهار كبشر. وسوف نجدد التزامنا بهذا الهدف ونكثف حراكنا لإنهاء الاستغلال اللا إنساني للأطفال. عبر النضالات والحراك سيكون بإمكان جميع الأطفال حول العالم أن يتمتعوا بحقوقهم بالطفولة بعيداً عن الاستغلال.

يتعهد اتحاد النقابات العالمي بالنضال من أجل إنهاء النظام الاقتصادي الاستغلالي، من أجل إقامة مجتمع منصف واشتراكي حيث يعتز كل طفل بالحق في النمو ليكونوا بشراً صالحين ومنتجين.

الطبقة العاملة

مصر- «بي بي سي»

نظم العاملون في مكتب هيئة الإذاعة البريطانية بالقاهرة، يوم 13 حزيران، إضراباً عن العمل لمدة يوم واحد، اعتراضاً منهم على معاملة الإدارة التمييزية تجاه المصريين، الذين تقل رواتبهم بحوالي ستة أضعاف عن متوسط رواتب نظرائهم في مكاتب الهيئة في الدول الأخرى، بحسب اثنين من المضربين تحدثا لوسائل الإعلام.

كما صرح نقيب الصحفيين، خلال وجوده في مقر الإضراب أن النقابة تدعم مطالب صحفيي «بي بي سي»، وتطالب الإدارة بالتوقف عن المعاملة التمييزية ضدهم، مشدداً على أن الإضراب جاء بعد سلسلة مفاوضات كانت النقابة طرفاً فيها منذ آذار الماضي لم تسفر عن حلول، مطالباً إدارة «بي بي سي» بمساواة العاملين في مكتب القاهرة بالعاملين بمكاتب أخرى مثل تركيا أو لبنان.

إيران- المتقاعدون

تظاهر موظفون متقاعدون من شركة الاتصالات الإيرانية، يوم 13 حزيران، في مدن مختلفة في جميع أنحاء إيران، مواصلةً للاحتجاجات التي بدأت في اليوم السابق.

ويطالب المتقاعدون بالتنفيذ الذي طال انتظاره لأنظمة التوظيف المعتمدة عام 2010، إلى جانب دفع المزايا ومتأخرات الأجور واستعادة التأمين التكميلي والتغطية الطبية.

وبقيت هذه المطالب دون معالجة لمدة 13 عاماً. كما تم قطع التأمين التكميلي للعمال، وحُرم المتقاعدون من استحقاقات الرعاية الاجتماعية. ومن جهتها، أوضحت شركة الاتصالات أنها رفضت تنفيذ لوائح 2010 بسبب نقص السيولة.

ورغم القيام باحتجاجات منتظمة خلال الأشهر القليلة الماضية، لم يتلق متقاعدو الاتصالات أي رد من السلطات فيما يتعلق بمخاوفهم.

بريطانيا- عمال أمازون

قال اتحاد العمال البريطاني «جي إم بي» يوم 14 حزيران، إن عمال مستودع «أمازون» في «كوفنتري» صوتوا لستة أشهر أخرى من الإضراب بسبب نزاع على الأجور، بعد أن نظموا إضراباً في وقت سابق اليوم.

وبحسب وسائل إعلام، قالت «أماندا جرينج»، كبير منظمي الاتحاد في بيان: «يُظهر التصويت لستة أشهر أخرى من الإضراب في أمازون كوفنتري أن هؤلاء العمال مستمرون لفترة طويلة».

وأوضحت النقابة العمّالية التي تضم نحو نصف مليون عضو، أن الأغلبية بنسبة 99% صوتت لصالح تمديد الإضراب بالمستودع.

وكان عمال شركة التجارة الإلكترونية في بريطانيا قد نظموا الإضراب الأول خلال كانون الثاني وتلاه إضراب آخر خلال كل من شباط وآذار ونيسان.

السويد-عمال النقل

هددت نقابة النقل السويدية، يوم 16 حزيران بإضراب قطاع حرّاس الأمن في شهر تموز المقبل، في حال عدم الاستجابة لمطالبها، ما يهدّد عدة مطارات في السويد، بينها مطار أرلاندا الدولي في ستوكهولم.

وأعلنت النقابة عن تهديدها في بيان صحفي، بعد تعثر مفاوضاتها مع أصحاب العمل للوصول إلى اتفاق جماعي جديد.

وسيُنفّذ الإضراب الجديد على ثلاث مراحل، تبدأ الأولى في اليوم الثالث والخامس. والسابع من شهر تموز المقبل، والتي تشمل عدة مواقع وشركات، بينها مطار بروما في ستوكهولم، ومطار لاندفيتر في يوتيبوري.

وسيشارك في الإضراب المرتقب 450 موظفاً يتوزعون على أربعة أماكن عمل مختلفة.

بذور الوعي لا تموت

يخرج بين حين وأخرى بعض التحركات العمّالية خارج الأطر الرسمية والنقابية، على مبدأ «ما بحك جلدك إلا ظفرك» وإن سمحت لنفسك وسألت النقابات عن علمهم بها «التحركات العمالية»، فستعرف أن هذه النقابات لا علم لها بها كون عمال القطاع الخاص في معظمهم لا نصيب لهم بالجهد النقابي من تنسيبهم ووضعهم تحت المظلة النقابية بالرغم من تضمين الكثير من النقابات في برامجهم السعي والعمل لتنسيب عمال القطاع الخاص ويبقى العمل من أجل ذلك بحدوده الضيقة التي لا تغير شيئاً من وزن عمال القطاع الخاص في النقابات بشيء ويلاحظ هذا الأمر بوضوح عند عقد المؤتمرات النقابية حيث يكون عمال القطاع الخاص موجودين، تكون هناك مطالب حقيقية ومختلفة عما يطرح عادة في مثل هكذا جلسات نقابية ولكن هذا الواقع، لم يمنع من توجه بعض العمال لإمساك زمام أمورهم بنفسهم وهذا ما حصل في أحد معامل صهر وسكب المعادن في ريف دمشق.

■ مراسل قاسيون

حيث قام العمّال بزيادة الضغط على رب العمل من خلال قيامهم بإضراب مفتوح حتى يقبل رب العمل بزيادة الأجور الذين طالبوا بها عدة مرات منذ نهاية عيد الفطر، ولكن في كل مرة كان رب العمل يلقي عليهم بالوعود الخلبية والتسويفات المعتادة التي يلجأ إليها رب العمل في مثل هذه الحالات، محاولاً تأجيل هذا الاستحقاق قدر إمكانه من الأيام سعياً منه لكسب أقصى ربح ممكن على حساب تعبهم وساعات عملهم. الأمر الذي دفع العمال إلى قيامهم بالتوقف عن العمل وكان مفتوح المدة نتيجة الضغوط المعيشية الصعبة التي يتعرضون لها على مدار اللحظة ولعلمهم المسبق بموقف رب العمل من مطالبهم.

بالتنسيق بينهم والاتفاق على أن يكون موقفهم واحداً من مطالبهم، قام العاملون في هذا المعمل والبالغ عددهم عشرة عمال بإضراب مفتوح بدون سابق إنذار متوقفين بشكل كامل عن كل أنشطة العمل، خاصة في ارتفاع ذروة الطلب على منتجات المعمل، سعياً منهم لوضع رب العمل تحت ضغط كبير «ضغط انخفاض الأرباح» فعلى حد قول طه وهو أحد العمال المؤثرين مهنياً وسلوكياً إن رب عملهم «عبّاد الليرة»، وبالتالي من أجل حصولهم على زيادة الرواتب لا بد من ضرب رب العمل بالمكان الوحيد الذي يتألم منه.

حاول رب العمل إنهاء هذا الاضراب بنفس الأسلوب الذي كان يتبعه في كل مرة، من خلال إلقاء الوعود الفارغة وتأجيل رفع الرواتب لبعد عيد الأضحى «إنو هي المرة غير»، إلا أن العمال رفضوا رفضاً قطعياً لا عودة للعمل ما لم يتم رفع الرواتب.

يكمل طه «الوجه الأبرز» أن رب العمل حاول أن يغريه بزيادة راتبه لوحده فقط من أجل إنهاء هذا الإضراب وعودة العمال إلى العمل، فربّ العمل يعلم تماماً أن طه هو المنظم والمحرك والمؤثر بالعمال وأن كلمته تكاد «ما بتصير تنتين»، وبالتالي حاول رب العمل إغراء طه بزيادة راتب تصل إلى 100% من أجل أن ينتهي هذا الإضراب بأقل خسائر ممكنة من وجهة نظر رب العمل. وكان رد طه بالرفض القاطع وقال له «زيادة رواتب العمال كلهم قبل راتبي».

يتميز هذا العامل بكفاءته المهنية العالية في هذه المهنة، الأمر الذي يجعل من رب العمل غير قادر على استبداله، علماً أن رب العمل حاول عدة مرات التخلي عنه، ولكنه كان يعاود الاتصال به رغماً عن أنفه تحت شعار «إنه هاد الشغل شغلك، والمعمل بلاك بفوت بالحيط»، إضافة إلى خبرته المهنية فإنه قادر أيضاً على تعليم زملائه بسرعة لا بأس بها وبالتالي فإن رب العمل غير قادر على الاستغناء عنه.

الخلاصة:

إن ابتعاد النقابات العمالية عن عمالها، لا يعني بالضرورة ابتعاد العمال عن مصالحهم، لأنهم أبناء الواقع المعاش والأشد التصاقاً به والأدرى بمصالحهم وحقوقهم التي يطالبون بها ولا خلاص لهم إلا بتعزيز وحدتهم التنظيمية وتطوير وعيهم بمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والديمقراطية.

وما هذه التحركات الصغيرة بشكلها الذي نراه هنا أو هناك إلا مجرد بروفات يتعلم من خلالها العمال ويكتسبون خبرتهم من تجاربهم الحية والملموسة كي يخرج مجموع الكادحين والمنهوبين من تحت خط الفقر المدقع إلى حياة كريمة تليق بعرقهم وسواعدهم التي تبني أوطاناً بأكملها.

قوانين العمل السابقة واللاحقة تمنع العمال حق الإضراب

نعرض لبعض المواد التي جاءت في قانون العمل السابق رقم 91 لعام 1959 والذي تنص بعض مواده على تحريم حق الإضراب على العمال في حال المنازعات على حقوقهم مع أرباب العمل، وقانون العمل رقم 17 لا يبتعد في نصوصه عن القانون السابق من حيث حقوق العمال في الإضراب كحل نهائي في حصول العمال على حقوقهم، والذي تمت صياغته استناداً إلى قوانين العمل المصري والعراقي واللبناني.. إلخ، من القوانين ومنها قانون العمل الفرنسي، وقد أفاد المشرع من هذه القوانين كما جاء في الأسباب الموجبة لصدور القانون رقم 17.

■ محرر الشؤون العمالية

وبموجب الفصل الثاني من الباب الثاني والمواد 89–106 من قانون العمل، تم تنظيم عقد العمل المشترك الذي هو اتفاق تنظّم بمقتضاه شروط العمل بين نقابة أو أكثر من أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عمالاً ينتمون إلى تلك النقابات أو المنظمات الممثلة لأصحاب الأعمال.

ونظمت المواد 188–210 بالباب الخامس من قانون العمل إجراءات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل. ويتم النظر في النزاع العمالي على مرحلتين، المرحلة الأولى، عن طريق التوفيق، والمرحلة الثانية عن طريق التحكيم. وبموجب المادة 209 من قانون العمل يحظر على العمال الإضراب أو الامتناع عن العمل كلياً أو جزئياً إذا ما قُدّم طلب للتوفيق أو أثناء السير في إجراءات أمام الجهة الإدارية المختصة أو لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم.

وبموجب المادة 65 من القانون الأساسي للعاملين في الدولة، يحظر على العمال أن يشتركوا في تنظيم أية اجتماعات داخل مكان العمل تتعارض مع أحكام القوانين النافذة أو أن يتركوا العمل أو أن يتوقفوا عنه أو يقوموا بتعطيله بقصد الإخلال بالنظام أو توقيف أو تعطيل الإنتاج. كما يحظر على العامل أن يحرض العاملين على ذلك.

وحددت أحكام القانون 84 لعام 1968 وتعديلاته النافذة قبل 1990 حقوق النقابات وحقوق العمال النقابين عموماً، وتكفل أحكام القانون النافذ هذه الحقوق. ولم تطرأ تعديلات على تلك الأحكام منذ العام المذكور.

وتلجأ الدولة إلى تفادي لجوء العمال إلى الإضراب عن طريق الأخذ بسياسة عقود العمل المشتركة «الجماعية» وتنظيم هيئات وإجراءات التوفيق والتحكيم في المنازعات الجماعية التي تحدث بين العمال وأصحاب عملهم.

حول الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة في مشروع البرنامج

نشرت قاسيون في عددها رقم 1125 مداخلة للرفيق عماد بيضون في إطار نقاش مشروع البرنامج. ناقشت المداخلة عدداً من القضايا في المشروع أهمها: مفهوم «الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة».

■ أحمد الرز

جوهر الفكرة التي تقولها المداخلة: هي أنّ هذا الهدف، أي الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة، بات متخلفاً عن الواقع في سورية بعد 12 عاماً من انفجار الأزمة، وبعد تهتك دور البرجوازية في سورية بشرائحها المختلفة، وأنّ الهدف الذي يجب وضعه والذي يمكن تحقيقه هو الثورة الاشتراكية.

كيف ورد هذا المفهوم ضمن المشروع؟

من المفيد بداية، أن نورد هنا الاقتباسات الحرفية من مشروع البرنامج التي جاءت على ذكر الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة، وهي كالتالي:

«... عملية الفرز هذه وعبر الحلّ السياسي، هي الطريق الوحيد لإنجاز الاستحقاقات التاريخية المطلوبة، والمتمثّلة في الحالة السورية بإنهاء الكارثة وباستعادة وحدة البلاد ووحدة شعبها واستقلالها وسيادة شعبها عليها، وصولاً إلى **الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة، ثورة تندمج فيها مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بطابعها السياسي– الديمقراطي مع المهام الاجتماعية الطبقية العميقة**».

«ثورةٌ كهذه هي **استكمالٌ لمهام حركة التحرّر الوطني**، وما يعني منطقتَنا بشكل أساسيّ ضمن هذا السياق، هو تحريرُ كامل الأراضي العربية المحتلّة، وعلى رأسها الجولان وفلسطين التاريخية، وحلُّ القضيّة الكردية على أساس تحقيق كامل الحقوق الثقافية والمدنيّة للسوريين الأكراد».

«... يحمل الموقف المتكامل أهميةً إضافية في عصر الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة، باعتبارها المهمة الواجب تحقيقُها في بلدان العالم الثالث، وفي بلدنا سورية، باعتبارها ثورةً تندمج فيها المهام السياسية الديمقراطية الوطنية العامة، مع المهام الاقتصادية– الاجتماعية اندماجاً عميقاً».

الاقتباسات السابقة هي كل المواضع التي ذكرت ضمنها الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة، وهي موزعة في قسمين من البرنامج: «الرؤية»، و«المرحلة ومهامنا».

المعاصرة!

أول ما ينبغي أن يلفت الانتباه، هو أنّ الحديث يجري عن ثورة وطنية ديمقراطية **معاصرة**؛ أي أنّ مشروع البرنامج يحدد عبر إضافة كلمة «المعاصرة» أننا أمام مفهوم جديد، هو ليس الثورة الوطنية الديمقراطية التقليدية، أي البرجوازية، وليس الثورة الاشتراكية. وأيضاً ينبغي عدم التعجل والاستسهال والتبسيط بالقول: إذاً هي مرحلة بين مرحلتين، أي هي طورٌ أعلى من الثورة الوطنية الديمقراطية «البرجوازية» وأخفض من الثورة الاشتراكية... هذا الفهم هو الذي تقدمه مداخلة الرفيق عماد في المادة المشار إليها.

لتأصيل الموضوع أكثر، ينبغي أيضاً الانتباه إلى أنّ هذا المصطلح– المفهوم، ليس بصياغته العامة فقط، ولكن بتفاصيله أيضاً، هو عملٌ تراكمي للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين. وهذا العمل مؤسس بدرجة كبيرة على فهم الأزمة الرأسمالية في طورها الراهن، وعلى فهم معادلة «مركز– أطراف» العالمية، أي فهم الاستعمار بصيغته الراهنة ودور منطقتنا وبلدنا فيه. وضمن هذا الفهم فإنّ بين أبرز أساسات المفهوم موضع النقاش، ما سبق أنْ قاله الحزب مراراً:

لم يعد ممكناً إنجاز أيّ نمو حقيقي، عالمياً وإقليمياً ومحلياً، دون إعادة توزيع حقيقية للثروة لمصلحة أصحاب الأجور.

وعليه كان أحد الشعارات والأهداف الأساسية التي رفعها الحزب وما يزال، هو «أعمق عدالة اجتماعية لأعلى نمو»، وتحقيق هذا الأمر نفسه هو أحد مندرجات مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة التي «**تندمج فيها مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بطابعها السياسي– الديمقراطي مع المهام الاجتماعية الطبقية العميقة**».

فلنتذكر أنّ الثورة الاشتراكية لا يمكن أن تتم دون توفير حاملها المادي والاجتماعي وعملية إعادة توحيد البلاد وإعادة الإعمار وإعادة توزيع الثروة وعودة قسم من اللاجئين

فلننظر للواقع...

إذا وضعنا التسميات كلها جانباً، وحاولنا النظر إلى الواقع السوري، ومعه بطبيعة الحال الواقع الإقليمي والعالمي، لتحديد المهام الواجب تنفيذها لمصلحة أصحاب الأجور «أي الشعب السوري = أكثر من 90% من السوريين»، ضمن الـ 5 سنوات القادمة «وهو الإطار الزمني الأقصى الذي يتم وضع أي مشروع برنامج للتعامل معه»، إذاً لوجدنا أننا أمام مهمتين كبريين مترابطتين ومتداخلتين، وتتفرع عنهما كل المهام الأخرى:

مهمة سياسية– ديمقراطية: تتمثل باستعادة وحدة البلاد ووحدة شعبها وإنهاء الوجود الأجنبي، بما في ذلك استعادة الجولان السوري المحتل، والانتقال السياسي نحو نظام جديد قادر على تحقيق هذه الأهداف، وعبر الحل السياسي والقرار 2254 الذي يقول بتفاوض وحوار يشمل كل المكونات السياسية، والتي بمعظمها تمثل شرائح متعددة من البرجوازية المحلية والدولية... «أي أن تلك البرجوازية ستكون حُكماً شريكاً له وزنه في السلطة على الأقل ضمن المرحلة الانتقالية... هل يمكن أن تكون البرجوازية شريكاً ذا وزن في سلطة اشتراكية؟!». بهذا المعنى، وإذا أردنا أن نكون صادقين مع أنفسنا ومع الناس، وألا يكون رفعنا للشعارات أمراً شعاراتياً بالطريقة التجارية السائدة، فإنّ رفع شعار الثورة الاشتراكية للتطبيق الآن، سيعني ضمناً: أننا ضد الحل السياسي، وضد القرار 2254! لأنّ ثورةً اشتراكية تعني بوضوح استلام الطبقة العاملة وممثليها وممثلي أصحاب الأجور للسلطة، وهذا ما لا يمكن تحقيقه ضمن الأجل الافتراضي للبرنامج أي حوالي 5 سنوات قادمة.

مهمة اقتصادية– اجتماعية: تتمثل في إعادة البلاد للحياة، بما يتضمنه ذلك من إعادة إعمار، وعودة قسم على الأقل من اللاجئين وخاصة الكفاءات، وإعادة توزيع الثروة «أي العدالة» بما يكفي على الأقل لتحقيق مهام النمو وعودة الدورة الاقتصادية، وإعادة توحيد البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

فلنتذكر أنّ الثورة الاشتراكية لا يمكن أن تتم دون توفير حاملها المادي والاجتماعي؛ وعملية إعادة توحيد البلاد، وإعادة الإعمار وإعادة توزيع الثروة وعودة قسم من اللاجئين وإلخ، هي مفردات أساسية ولا غنى عنها في تأمين الحامل المادي والاجتماعي للثورة الاشتراكية في سورية، ناهيك عن الحامل التكنولوجي لها... وناهيك عن أنّ الثورة الاشتراكية، بل وأية ثورة من أي نوع، في عصرنا هذا، وبحكم درجة التشابك الهائلة لكامل المنظومة العالمية، باتت أبعد بكثير من مجرد الاستناد إلى العوامل الداخلية في الدولة المعنية...

عودٌ على بدء

مرة أخرى، ينبغي الانتباه إلى أنّ مقاربة مفهوم «الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة» وكأنه مفهوم رياضي بسيط يمكن توصيفه باستخدام إشارات «أكبر من» و«أصغر من»، أي بوضعه بين الثورة البرجوازية والثورة الاشتراكية، هي مقاربة محكومة بالفشل؛ لأنّ هذا المفهوم الذي يطرحه مشروع البرنامج، وإذ يستند إلى النظرية، إلا أنه مشتق من الواقع ومتطلباته، وليس من الوصفات النظرية الموجودة في الكتب. وبالمعنى النظري، إذا أردنا التبسيط، فهي «أي المعاصرة» تتعامل مع مهام ينتمي قسم منها لمهام الثورة البرجوازية، وقسم ثانٍ لمهام الثورة الاشتراكية، وقسم ثالث لمهامَ جديدة ملموسة يفرضها الواقع الجديد العالمي والإقليمي والمحلي.

ختاماً، فإنه ربما يكون من المفيد ضمن مشروع البرنامج أن يتم توسيع شرح مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة لتجنب التبسيط وسوء الفهم، وخاصة منه التبسيط باستخدام إشارات «أكبر من» و«أصغر من». وأن يتم التوسيع بالاستناد إلى أدبيات الحزب نفسه خلال الفترة المنصرمة؛ إذ لا حاجة لإعادة اختراع العجلة ضمن مشروع البرنامج.

كوريا الجنوبية تقترب من المحظور و«ترشّ على الموت سكّراً!»

في مسعى منها لرشّ «السكر على الموت»؛ تتأهّب كوريا الجنوبية لرسم علاقات «مستقرّة» مع روسيا، عبر ممارسة «فنّ التجميل السياسي» المترافق مع دعم العقوبات المفروضة على موسكو. فها هي تطلّ اليوم بـ «استراتيجية جديدة» تأتي تحت وطأة الوقائع الجديدة، والضغوط المتزايدة في محاولة منها للرقص على الحبلين الشرقي والغربي معاً، وبآن واحد!

وفي الاستراتيجية المسمّاة «استراتيجية الأمن الوطني» لإدارة رئيس كوريا الجنوبية يون سوك يول، تستعرض كوريا الجنوبية «رقصة استراتيجية» تسعى عبرها لتحقيق توازنٍ ما بين المصالح المتضاربة؛ فقد جاء عبر الاستراتيجية الجديدة: إنّ البلاد ستستمرّ بالمشاركة في العقوبات ضدّ روسيا بشكل جادٍ ومكشوف، بينما تسعى في الوقت نفسه لبناء علاقات ثنائيّة «مستقرة» مع موسكو، وهو أمر يضع العديد من إشارات الاستفهام والتعجّب، ويشي بتخبّط ما يجري داخل أروقة نظام الحكم في البلاد.

تذكر الحكومة الكورية في الاستراتيجية المعلَن عنها قبل حوالي أسبوع، أنها ستواصل فرض العقوبات على روسيا وتقديم مساعدات إنسانية لأوكرانيا. وأنها ستستمر في التعامل الدبلوماسي بشأن القضايا الرئيسية التي تتطلب التعاون مع روسيا، في حين ستعمل على تقليل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن العقوبات. ويأتي ذلك بالتزامن مع الاتهامات الموجّهة ضدّ روسيا بأنها تستخدم موارد الطاقة كأسلحة، الأمر الذي تصفه روسيا بال «الهراء» على لسان رئيسها فلاديمير بوتين.

مجمل هذا الكلام، يشير إلى أن كوريا الجنوبية بدأت تعاني الآن من تخبّط وعدم توازن جرّاء زوبعة السياسة الأمريكية، التي حمّلت البلاد أثقالاً مضاعفة. وعلى ما يبدو قد بدأ الرئيس الكوري يراجع سياسة بلاده على وقع المتغيرات الجديدة، بما يذكّر بالقول الشهير لكيسنجر: «أن تكون عدواً لأمريكا فهذا خطر، لكن أن تكون صديقاً لها فهذا أخطر!»

تجد كوريا الجنوبية نفسها اليوم في وضع صعب بين همّين؛ الأمن والاقتصاد، وبين الرغبة في الحفاظ على العلاقات الجيّدة مع الغرب من جهة، والرغبة في رسم علاقات جيّدة مع الشرق، عبر معادلة سياسية صعبة. ولعلّ ما يزيد من صعوبة المعادلة، هو أن كوريا الجنوبية تجد نفسها في وضع معقّد، فهي بين أمريكا التي تدفع باتجاه استخدامها كورقة ضغط في مواجهة كوريا الشمالية والصين، وبين روسيا التي ترى في التحركات الغربية تهديداً مباشراً لأمنها المباشر ولمصالحها الاستراتيجية على المستوى الدوليّ.

وفي هذا السياق يمكن تفسير سير البلاد على الخطى الأمريكية بسببين أساسيين:

الوضع المتوتّر في شبه الجزيرة الكورية والشعور بالتهديد حيال ذلك.

التدهور الاقتصادي الذي يبدو أنه أصبح تدهوراً كبيراً وفق ما تكشفه نسب النمو المتراجعة، التي هبطت تحت الصفر مع أواخر العام الفائت 2022 والتي لم تسجّل إلّا نمواً طفيفاً خلال الربع الأوّل من هذا العام «المصدر: tradingeconomics.com».

ومن هنا، فإنّ ما يشير إليه الواقع الاقتصادي الحالي لكوريا الجنوبية ومآلاته اللاحقة، هو أنّ البلاد تعاني الآن من حالة من الركود المستمر، والذي يبدو أنه سيكون طويل الأمد. ووسط هذا الواقع جرت وتجري حتى الآن زحزحة كوريا الجنوبية باتجاه ما تريده أمريكا بالتدريج، فقد تم جرّها باتجاه عقوبات على روسيا، ثم تم جرّها وتوريطها بتسليح أوكرانيا بشكل غير مباشر عبر الشراء الأمريكي للأسلحة الكورية وإرسالها إلى أوكرانيا.

ينبئ الواقع الحالي، بأن كوريا الجنوبية ذاهبة باتجاه أوضاع شديدة الصعوبة ومعقّدة تحت تأثير جملة من العوامل، لكن أهمها: علاقتها بأمريكا والتركيبة الغربية. فنظراً إلى الشكل الذي وضَعَتْ به أمريكا أوكرانيا في وجه روسيا، وتايوان في مواجهة الصين، ليس من المستبعد إطلاقاً أن يكون التفكير الأمريكي يتجه نحو وضع كوريا الجنوبية بوجه كوريا الشمالية أو الصين، وجرّها إلى تحالفات من نوع محدّد لا مصلحة حقيقية لكوريا بها؛ تحالفات تأتي بإطار الاستراتيجية الأمريكية الدائمة لزعزعة الأمن العالمي، وصنع شريط من المناطق غير المستقرة حول العالم.

وفي ختام هذا القول: ينبغي الإشارة إلى أن حجم التناقضات لدى كوريا الجنوبية كبير، وأنها تعاني الآن من مخاطر كبرى لا تسمح لها باللعب كثيراً مع الولايات المتحدة الأمريكية في حقيقة الأمر، لكن يبدو أنه لا يوجد أمام كوريا الجنوبية الكثير من الخيارات، وذلك بحكم النفوذ الأمريكي فيها من ناحية، وتركيبة السلطات الكورية من ناحية أخرى.

مستجدات أمريكية على السطح

لأول مرة بالتاريخ: الدَّين الحكومي الأمريكي يتجاوز 32 تريليون دولار.

أفادت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية، بأنّ حجم الدَّين الحكومي الأمريكي، تجاوز لأول مرة في التاريخ، حدود 32 تريليون دولار.

وقال مصدر في الوزارة: «إجمالي الدَّين العام المستحق، بلغ 32 تريليون و39 مليار و244 مليون دولار».

ويشار إلى أن هذا الرقم، كان في السابق، عند مستوى 31,95 تريليون دولار.

في أوائل حزيران الجاري، وقّع الرئيس الأمريكي جو بايدن على قانون زيادة مؤقّتة في سقف الدَّين الحكومي العام حتى 1 كانون الثاني 2025.

حدث هذا قبل أيام قليلة من التخلّف عن السداد المحتمل، والذي وفقاً لوزارة الخزانة الأمريكية، كان يحتمل حدوثه في الخامس من يونيو.

وشدد بايدن على أنه تم تفادي الأزمة والانهيار في الاقتصاد الأمريكي، لكن المخاطر كانت «أعلى من أيّ وقت مضى».

المصدر: نوفوستي

بلينكن يزور الصّين وسط تأكيد بكّين أنها «ستحمي مصالحها بحزم».

شدّد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن- قبيل توجّهه إلى بكين- على أهمية تحسين الولايات المتحدة والصين لخطوط الاتصال بينهما، في وقت شدّدت فيه الخارجية الصينية على أنها ستحمي مصالحها بحزم.

وقال بلينكن للصحفيين في واشنطن: إنّ الولايات المتحدة تريد التأكد من ألّا تتحول «المنافسة مع الصين إلى صراع» بسبب سوء فهم يمكن تجنبه، على حد تعبيره.

وأضاف، متحدثاً برفقة نظيره السنغافوري فيفيان بالاكريشنان، أنّ زيارته للصين تأتي نتيجة اجتماع في بالي العام الماضي بين الرئيسين شي جين بينغ وجو بايدن، حين اتفقا على أن الصين والولايات المتحدة، أكبر اقتصادين في العالم، وأكبر متنافسين على نحو متزايد على النفوذ العالمي، يجب أن تحافظا على استمرار الاتصالات مفتوحة بينهما، وأن تتّخذا خطوات لتجنب الصراعات «غير المقصودة».

وصرّح بلينكن: بايدن وشي تعهّدا بتحسين الاتصالات «تحديداً حتى نتمكن من التأكد من أننا نتواصل بأكبر قدر ممكن من الوضوح لتجنب أي سوء فهم محتمل أو سوء تواصل».

من جهتها، أكدت وزارة الخارجية الصينية، على لسان المتحدث باسمها وانغ وينبين، أن «الجانبين الأمريكي والصيني سيتبادلان خلال الزيارة وجهات النظر حول العلاقات الثنائية، والقضايا الدولية والإقليمية المهمة ذات الاهتمام المشترك»، مشدداً على أن «الصين ستوضح موقفها من العلاقات الثنائية، وكذلك مخاوفها، وستحمي مصالحها بحزم».

وكانت زيارة بلينكن مقرَّرة في فبراير الماضي، لكنها أرجئت بسبب أزمة دبلوماسية وسياسية، بعد اكتشاف ما تقول الولايات المتحدة: إنه منطاد استطلاع صيني كان يحلق فوق الولايات المتحدة.

■ **المصدر:** وكالات

النظرية الحزبية واللا حزبية

على هامش النقاشات حول مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية ننشر ما كتبه إبراهيم كرد وهو نقاش حول مفهوم التحزب الإيديولوجي، رغم عدم كونه نقاشاً مباشراً في مشروع البرنامج، إلا أنه يصب في فكر برامج الأحزاب ومعناها عموماً.

■ إبراهيم كرد

كل فلسفة أو إيديولوجيا هي متحزبة، وخاصة في المرحلة المعاصرة، ويدور صراع الإيديولوجيات السياسية والفلسفية بين الفلسفة المادية والمثالية، وهو صراع وتناقض بين الفلسفة في التحليل والمعالجة لجدلية الواقع المادي والفكري، أي بين القوى التقدمية الصاعدة، وبين القوى الرجعية في كل عصور التاريخ، هذا الصراع بين الفلسفة الديالكتيكية والميتافيزيقية، هو صراع المصالح الاقتصادية الطبقية في المجتمع بين القديم والجديد.

وينعكس هذا الصراع بشكل خاص في نضال الأحزاب والطبقات، وفي الأيديولوجيا.

السؤال: من يقود هذا الصراع بين الفلسفتين المتضادتين: هو الحزب المنظم للطبقة العاملة لإزالة الاضطهاد القومي والطبقي الاستغلالي.

ومن أجل صمود الجماهير والطبقة العاملة والشغيلة في مسيرة النضال، لا بد من حزب سياسي ثوري وفق قانون الديالكتيك الذي يستند إلى قانون المعرفة لرفع وعي الشغيلة إلى مستوى الطليعة الحزبية. وهو أجل الأعمال عمقاً وبعداً في الصراع.

لا بد من ثقافة فلسفية علمية حزبية لتكون مصباحاً للوعي الفردي والجماعي، ولكشف مجموعة العلاقات الاقتصادية والسياسية في المجتمع، وزرع الوعي الاجتماعي من خلال الحزب الثوري الطبقي، لكي تتمكن الجماهير والشغيلة من مجابهة الفلسفة الرجعية والتيوقراطية، وهي ثقافة وإيديولوجيا ميتافيزيقية تتبناها الرجعية لمجابهة قوى الاشتراكية العلمية من أجل تأمين مصالحها الطبقية، وهي أيضاً حزبية. يقول غوركي: أنا حزب لفلسفة تنبعث من الأرض، ومن أطوار العمل، ومن الضروري أن نسخر قواه لأجل الإنسانية. ويضيف أيضاً: في العالم فكرتان، واحدة: تنظر بجرأة في ظلام الحياة الغامضة وتسعى إلى حل هذا الغموض. والثانية: تقول بأن هذه الأسرار لا تفسر، وتعبدها خوفاً منها، وتؤمن بأن العالم مجهول إلى الأبد.

لذلك كل فلسفة وفكرة تتبناها أحزاب منها علمانية وميتافيزيقية أو اشتراكية هي حزبية. لذلك فإن نفي الحزبية في الصراعات الإيديولوجية الفلسفية يعادل تماماً تجريد الطبقة العاملة والشغيلة وحركة التحرر الاجتماعي والقومي من سلاحها، لصالح الرجعية والتيوقراطية والبرجوازية الطفيلية الليبرالية والفاشية المرتبطة مع الاحتكارات الاستعمارية التي تولد الحروب. أي لا بد من وضوح فكري فلسفي علمي، والنظرة التقدمية المتجددة وعياً وتنظيماً ونضالاً بقيادة حزب ثوري طبقي للجماهير.

أما النظرية اللاحزبية، ومحاربتها للنظرية الحزبية بشكل مكشوف أو خفي، تعد خرقاً واضحاً للمعايير العلمية بتفسير الظواهر الاجتماعية، أي نفي الصراع الطبقي وجدلية الواقع المادي والفكري.

إن من يدافع عن النظرية اللاحزبية، إنما يخدم مصالح الطبقة الحاكمة لإخفاء حقيقة جدلية الواقع التناحري، أي خداعاً ونفاقاً وتشويهاً لصراع الطبقات الاقتصادي والسياسي للجماهير والشغيلة والمثقفين الوطنيين والثوريين. فالنظرية اللاحزبية مفهوم رجعي متناقض مع المعايير الديالكتيكية العلمية والمادية التاريخية.

فأصحاب النظرية اللاحزبية يخدعون الناس والجماهير لإبعادهم عن الأحزاب الثورية العلمانية وذلك لقتل الحس السياسي للناس، فهؤلاء أصحاب الرؤوس المشوشة يصطادون في الماء العكر لتوجيه الناس في اتجاهات لا تخدم مصالح الجماهير. بل تخدم مصالح رأس المال. وتفاهتهم تكشف عن السير المرعب ضد الإيديولوجيات الفلسفية العلمية في النظرية والعمل. لأنه لا يمكن أن توجد فلسفة إيديولوجية خارج الصراع الطبقي في المجتمع التناحري بين الطبقات.

فأصحاب النظرية اللاحزبية وبكل خبث، يشوشون السياسة ويحرفون الحقيقة وجدلية الواقع المادي والفكري.

قال لينين:

إن من يدافع عن النظرية اللاحزبية دون أن يعي ذلك، إنما يدافع ويخضع لمصالح الحزب المسيطر والحاكم، وهو ضار بشكل مستور.

ولكن الجماهير غير المنظمة، غير مؤهلة للنضال السياسي، وقد تتحول إلى لعبة في أيدي السياسيين الطفيليين والتيوقراطيين والديكتاتورية لخدمة مصالحهم، وهي وسيلة تحمل في طياتها عواقب وخيمة خداعاً وتضليلاً واحتكاراً للسلطة، وهذه العواقب تخلق الأزمات في المجتمع الذي تحكمه الأقلية، وتكثر البطالة، ويزداد الاضطهاد، وتباع العدالة في الأسواق، ويؤدي ذلك إلى ضعف اقتصادي، ومن ثم إلى الأزمة السياسية للطبقة الحاكمة، ويزداد دور البرجوازية الطفيلية والتيوقراطية بين الجماهير اللاحزبية واللاواعية سياسياً. لذلك أي نشاط عملي سياسي بدون نظرية سيكون النشاط ميتاً وستكون المعرفة ميتة.

ولا بد للحزب من أن يسترشد بالنظرية العلمية كدليل للعمل والفعل لتنوير الجماهير ونشر المعرفة والثقافة لمعرفة عمليات العالم في وجودها الحي كوحدة متضادات، والخيط الأحمر للحزب هو الاقتصاد السياسي وأصول الفلسفة العلمية المادية، وبالتأكيد، يكون الحزب الثوري نبع الثقافة والوعي الاجتماعي لمعرفة الواقع وتفسيره لتغييره.

ولا تمتلك النظرية اللاحزبية مثل هذا النبع، أما المعرفة الحزبية المتناغمة مع التثقيف الذاتي ومع المنهج المادي، فهي من تستطيع توعية الجماهير. لكيلا يكونوا أسرى الجمود في الحركة المطلقة، أو ما يسمى بحزب الحركة، وهو الدور الفعال.

لأن الثقافة التقدمية التي تهدف إلى إزالة الاضطهاد، ووصولاً إلى الانعتاق الاجتماعي كبنية إيديولوجية فلسفية هي حزبية في الواقع، تتغلغل كقوة فاعلة في أنسجة المجتمع، ولكن لا يمكن لأي حزب ثوري مثقف ومنظم ومناضل أن يلعب الدور القيادي إذا لم ينشر هذه التوعية بين الجماهير، وكذلك لا يلعب الحزب الدور القيادي ما لم يساعد العمال على تنظيم أنفسهم ليصبحوا قوة مادية شعبية للنضال ومحاربة الأوهام والخرافات التي تنشرها الفلسفة الميتافيزيقية، أو أصحاب ضيق الأفق الفلسفي.

ولمعرفة حركة المادة التاريخية والمنطقية، على القيادة الطليعية في حزب الطبقة العاملة، نشر التثقيف الضروري للجماهير بعيداً عن الانتهازية. وأن نفكر بما هو ممكن وقابل للتحقيق، وما هو غير ممكن وغير قابل للتحقيق، وألا نجعل من رغباتنا حقيقة واقعية.

بما أن الحركة دائمة في الحياة ولا تتوقف بالمطلق، تظهر في النشاط العملي والنظري أفكار جديدة وإيديولوجيات جديدة، أساسها التطور الاقتصادي السياسي. وعلى الحزب المناضل وجمع المناضلين من أجل الحياة الأفضل- وهم ممثلو الاشتراكية العلمية كجزء من الحضارة الإنسانية- عليهم تسليح الجماهير والشغيلة بأصول الفلسفة الماركسية اللينينية، والتي تشكل أداة تحليل للواقع المادي والفكري وجدليته. في ظل الأزمات والتوتر السياسي الذي يؤدي إلى كارثة إنسانية.

قال لينين: كان ماركس وانجلز في الفلسفة حزبيين. وتخشى البرجوازية من فلسفة العمال وتحاربها، لأن الفلسفة تأخذ طابعاً طبقياً، وهناك فلسفة غامضة ومضرة.

قال ديكارت: هناك فلسفة واضحة ومفيدة.

وقال لينين: لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية.

كان ماركس وانجلز في الفلسفة حزبيين وتخشى البرجوازية من فلسفة العمال وتحاربها لأن الفلسفة تأخذ طابعاً طبقياً وهناك فلسفة غامضة ومضرة

السيناريوهات الكارثية لزيادة

تزايد الحديث مؤخراً عن زيادة الأجور، وتكاثرت الآراء حول سيناريوهاتها المتوقعة والمحتملة، بين ضرورات سد الاحتياجات الأساسية لأصحاب الأجور بالحد الأدنى، وهو ضروري ومطلوب وهام بدون أدنى شك، وبين ذرائع الممكنات المتاحة للحكومة لتمويل الزيادة، مع استمرار غض الطرف عن مصادر التمويل الحقيقية، بحال إقرار الزيادة طبعاً!

■ قاسيون

فهل من الممكن التعويل على الزيادات الطارئة على الأجـر، مهما بلغت نسبتها، في ظل الاستمرار بنفس سياسات الإفقار المعمم؟!

فمعدلات التضخم المستمرة بالارتفاع، بالتوازي مع معدلات تراجع القيمة الشرائية لليرة، لوحدها قادرة على ابتلاع أية زيادة، ومع غيرها من نتائج كارثية للسياسات الظالمة والمنحازة لمصالح كبار أصحاب الأرباح، فإن الوضع المعيشي والخدمي لأصحاب الأجور سيتفاقم انحداراً وتدهوراً أكثر فأكثر!

معدلات التضخم الكارثية!

فيما يلي جدول يبين مسارات متغيرات الخطوط البيانية لمعدلات التضخم «العام- ولأسعار المواد الغذائية» المتصاعدة بين أعوام 2005-2021 وذلك استناداً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء:

في البداية فإن الجدول أعلاه يوضح الارتباط العضوي بين معدلات التضخم العام، وأثرها المباشر على معدلات تضخم أسعار المواد الغذائية!

فمعدل التضخم في عام 2004 كان قد بلغ 4%، وفي عام 2005 ارتفع إلى 6%، ووصل في عام 2011 إلى نسبة 8%، ثم قفز قفزات تتابعية كبيرة وصولاً إلى 119% في عام 2021 كما هو مبين!

وبحسب وزارة المالية أيضاً، فإن معدل التضخم في عام 2022 كان 100,7%، وفي عام 2023 أصبح 104,7%!

على ذلك، إن معدل التضخم بالأسعار بين عامي 2011-2023 يشير إلى أن الأسعار ارتفعت بما يتجاوز 160 مرة خلاله تقريباً، وهو ما تم تأكيده من قبل بعض الاقتصاديين أيضاً في قراءتهم لبيانات التضخم الرسمية!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأرقام أعلاه رسمية وتجميلية جداً بالمقارنة مع الواقع الكارثي، وخاصة بانعكاساته المتراكبة والمتشابكة على أصحاب الأجور والغالبية المفقرة!

وكمثال على ذلك: نذكر أنه في عام 2011 كان سعر البيضة الواحدة 2 ليرتان تقريباً، بينما وصل سعرها الآن إلى 1000 ليرة، أي بمعدل ارتفاع 500 مرة، وسعر كيلو السكر كان بحدود 25 ليرة، وأصبح الآن بحدود 8000 ليرة، أي بمعدل ارتفاع 320 مرة، وقس على ذلك من فوارق سعرية تضخمية كبيرة وتوحشية!

فهذه المعدلات التضخمية المرتفعة على الأسعار تم حصادها على شكل أرباح كبيرة وسهلة ومتزايدة لمصلحة وفي جيوب القلة من كبار أصحاب الأرباح المحظيين، مدعومين طبعاً بالسياسات المنحازة لمصلحتهم على طول الخط، ومستفيدين لأبعد الحدود من الحرب والأزمة، مع كل الذرائع المرتبطة بالعقوبات والحصار لزيادة هوامش أرباحهم، وهؤلاء من المساهمين مباشرة بتزايد معدلات تضخم الأسعار منذ عام 2011 كما هو مبين في الجدول اعلاه!

الأرقام تشير إلى التراجع الاقتصادي العام وإلى التدهور المستمر الذي طال الأجور بالتوازي مع معدلات التضخم المتزايدة والتي دفع ضريبتها أصحاب الأجور والمفقرين

ماذا عن الأجور وتكاليف المعيشة؟

على الرغم من صدور مراسيم تقضي بمنح زيادات على الأجور خلال هذه السنوات، إلا أنها كانت محدودة وأقل بكثير من معدلات التضخم المستمرة بالارتفاع، بل على العكس، فقد ساهمت الزيادات على الأجور بمفاقمة هذه المعدلات، وذلك لأسباب عديدة سنأتي على ذكر بعضها بفقرة لاحقة!

وللمقارنة الرقمية، يوضح الجدول التالي تطور الحد الأدنى للأجور في بعض الأعوام بين 2011- 2023:

العام	الحد الأدنى للأجور/ ليرة
2011	9,765
2013	13,670
2019	16,750
2023	92,970

الجدول أعلاه، يبين أن الحد الأدنى للأجور زاد بحدود 9,5 مرات فقط بين عامي 2011-2023، بينما ارتفعت الأسعار بمعدل 160 مرة خلال نفس الفترة كما ورد أعلاه!

ولمزيد من المقارنة، نورد فيما يلي جدولاً يتضمن وسطي تكاليف المعيشة لأسرة مكونة من 5 أفراد، بحسب مؤشر قاسيون عن بعض السنوات أيضاً:

العام	وسطي تكاليف المعيشة/ ألف ليرة
2010	30
2015	175
2016	220
2020	660
أيلول 2021	1,847
أيلول 2022	3,574
آذار 2023	5,673

الجدول أعلاه، يبين المتغيرات الكبيرة الطارئة على وسطي تكاليف المعيشة، والتي توازي نسبياً متغيرات معدلات التضخم المتزايدة على الأسعار، مع قفزات مضاعفة ومتسارعة زمنياً خلال السنوات القليلة الماضية وحتى الآن، وبالمقارنة مع متغيرات الحد الأدنى للأجور يتبين حجم الكارثية المفروضة على أصحاب الأجور بمعيشتهم وخدماتهم!

حسابات الدخل القومي وحصة الفرد!

فيما يلي، جدول يبين حسابات الدخل القومي وحصة الفرد السنوية منه بالأسعار الجارية، وذلك بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء:

العام	عدد السكان «1000 نسمة»	الدخل القومي بالليرة «مليون. ل.س»	حصة الفرد من الدخل القومي بالليرة «ل.س»
1980	8,704	49,634	5,702
1985	10,267	80,118	7,803
1990	12,116	250,793	20,699
1995	14,285	560,363	39,227
2000	16,320	822,034	50,370
2005	18,269	1,379,284	75,499
2010	20,619	2,611,385	126,649
2015	21,139	4,603,508	217,773
2020	22,515	16,571,165	736,006
2021	22,923	24,743,107	1,079,401

الأجور.. والسيناريو المستبعد منها!

النظرة الأولية للأرقام أعلاه، تُظهر وكأن الدخل القومي بتزايد، وكذلك حصة الفرد السنوية منه «القريبة من حسابات الحد الأدنى للأجور»، لكن واقع الحال يقول عكس ذلك تماماً، ليس من خلال المقارنة مع بيانات التضخم ومعدلاتها المرتفعة والمعترف بها رسمياً، وليس من خلال اعتماد تعداد سكان تقديري في حسابات حصة الفرد، بل من خلال معيار تغيرات سعر الصرف، الرسمي والموازي، كمؤشر مقارنة يمكن الاتكاء عليه لمعرفة حقيقة هذه الأرقام، ولو بشكل نسبي!

فعلى سبيل المثال: إن سعر الصرف الموازي في عام 1980 كان بحدود 4 ليرات، على ذلك فإن حصة الفرد السنوية وفقاً لهذا المقياس كانت بحدود 1,390 دولار بحينه.

وفي عام 1990 كان سعر الصرف الموازي بحدود 48 ليرة، وبالتالي فإن حصة الفرد تراجعت إلى حدود 431 دولار!

ثم وفي عام 2021 أصبح سعر الصرف الموازي بحدود 3,050 ليرة، وحصة الفرد استكملت تراجعها إلى حدود 350 دولار!

أما الآن، فإن سعر الصرف الموازي أصبح يطرق عتبة الـ 9,000 ليرة، وبالتالي فإن الحد الأدنى للأجور أصبح يعادل 10 دولار فقط لا غير!

المقارنة أعلاه، تبين حجم تراجع حصة الفرد من الناتج القومي عاماً بعد آخر، على عكس ما تصوره الأرقام الرسمية التجميلية، كذلك تبين حجم تراجع القيمة الشرائية لليرة، على اعتبار أن أسعار السلع والخدمات في السوق تعتمد على سعر الصرف الموازي، مع هامش إضافي أيضاً تحت اسم «التحوط»!

أما المُغيب وغير الظاهر طبعاً، لكن تفضحه الأرقام، فهو الانعكاسات السلبية الكبيرة لسياسات تجميد الأجور، ولسياسات تخفيض الإنفاق العام، وتخفيض الدعم، ولتراجع دور الدولة المتتابع والمستمر منذ عقود وحتى الآن، وخاصة على المستوى الاقتصادي الاجتماعي!

سيناريوهات التمويل الكارثية!

جملة الأرقام أعلاه، تشير إلى التراجع الاقتصادي العام، وإلى التدهور المستمر الذي طال الأجور بالتوازي مع معدلات التضخم المتزايدة عاماً بعد آخر، والتي دفع ضريبتها أصحاب الأجور والمفقرون، بدليل ما وصل إليه الفارق الكبير بين وسطي تكاليف المعيشة والحد الأدنى للأجور!

وكي لا نبتعد عن جوهر الحديث، المرتبط بسيناريوهات الزيادة المرتقبة على الأجور، تجدر الإشارة إلى أن ما درجت عليه الحكومة لتغطية هذه الزيادات هو اعتمادها على مصدرين أساسيين لتمويلها، الأول: هو زيادة أسعار المشتقات النفطية «بنزين- مازوت- غاز- فيول»، والثاني: هو تخفيض الدعم، وهذا وذاك يساهم مباشرة بزيادة معدلات التضخم وزيادة في الأسعار، مع الكثير من الانعكاسات السلبية على مجمل الواقع الاقتصادي العام، وخاصة على القطاعات المنتجة!

أما الخيارات الأخرى التي تلجأ إليها الحكومة أيضاً لتمويل موازناتها السنوية، وليس الزيادة على الأجور فقط، فهي إما عبر بيع القطع الأجنبي وهو خيار محدود عادة، أو طرح سندات الخزينة، أو الإصدارات النقدية الجديدة، والتي لا تختلف بنتائجها من حيث درجة السوء بانعكاساتها على معدلات العجز والتضخم، وبالتالي على المستوى المعيشي للغالبية المفقرة، وعلى الأنشطة الاقتصادية عموماً!

يضاف إلى كل ما سبق من مصادر تمويل عمليات الخصخصة والتخلي عن الأصول العامة تحت عناوين الاستثمار والتشاركية، وهو ما يجري عملياً بشكل متتابع ومواربة، بشكل مباشر وغير مباشر، وفي الكثير من القطاعات الاقتصادية والخدمية!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن جملة مصادر التمويل أعلاه مستنزفة لأقصى الحدود سلفاً، فزيادة أسعار المشتقات النفطية لم تقف وهي مستمرة، وسياسات تخفيض الإنفاق العام والدعم ماضية على قدم وساق نحو إنهائه، وجلسات طرح سندات الخزينة أصبح لها برنامجاً دورياً سنوياً، والإصدارات النقدية متتابعة، فورقة الـ 5000 ليرة تعتبر حديثة نسبياً، ونفي إصدار ورقة الـ 10000 ليرة هو نفي مؤقت، وليس قاطعاً ونهائياً، ومسيرة الخصخصة المباشرة وغير المباشرة ماضية بسلاسة!

في حال كانت الزيادة المرتقبة ستعتمد تغطية تكاليفها على المصادر أعلاه، فإن النتيجة ستكون مزيداً من التردي المعيشي والخدمي، والمزيد من التراجع والتردي الاقتصادي العام من كل بد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المزيد من استنفاذ المصادر التمويلية أعلاه، وفي أحسن أحوالها، ستكون قادرة على تغطية زيادة جزئية ومحدودة وبنسبة غير مجزية!

السيناريو الأكثر كارثية!

من ضمن السيناريوهات الكارثية المطروحة أيضاً، أن يتم إنهاء كل أشكال الدعم ومطارحه، وتخصيص الاعتمادات السنوية المبوبة باسمه لتغطية تكاليف تمويل الزيادة على الأجور، وهو ما يتم الترويج التسويق له أكثر من غيره، على أنه سيخرج زير الأجور من بئر تضخم الأسعار وعجز التمويل!

السيناريو أعلاه لا يعني إنهاء الدعم كلياً فقط، مع كل الكوارث التي ستنجم عن ذلك وعلى كافة المستويات، بل يعني عملياً استكمال تحرير الأسعار والأسواق، وإنهاء دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي في الكثير من القطاعات كلياً، وهو ما تسير عليه السياسات الاقتصادية الليبرالية أصلاً، وما تسعى إليه قوى السوق والسوء بكل طاقاتها وإمكاناتها ونفوذها!

ومع ذلك، فإن هذا السيناريو لن يكون أحسن من سابقاته بكثير على مستوى النسبة المتوقعة للزيادة استناداً إليه، فهي أيضاً محدودة، بل وستكون أكثر عجزاً من ردم الهوة التي ستتركها خلفها على مستوى التضخم في الأسعار، والتراجع في القدرة الشرائية لليرة!

الزيادة المطلوبة يجب أن تؤمن وصول الحد الأدنى للأجور إلى عتبة وسطي تكاليف المعيشة مع وضع حد لانهيار القيمة الشرائية لليرة ولمعدلات التضخم بنفس الوقت

مصادر التمويل الأخرى متاحة.. ولكن!

إن الزيادة المطلوبة يجب أن تؤمن وصول الحد الأدنى للأجور إلى عتبة وسطي تكاليف المعيشة، مع وضع حد لانهيار القيمة الشرائية لليرة، ولمعدلات التضخم بنفس الوقت، وإلا فإنها لن تحقق الجدوى منها!

فزيادة الأجور أصبحت ضرورة ملحة منذ زمن طويل، ليس من أجل تحسين المستوى المعيشي لأصحاب الأجور والمفقرين فقط، بل من أجل إعادة بث الحياة بالأنشطة الاقتصادية، وبالاقتصاد الوطني للبلاد، قبل فوات الأوان وإعلان موته السريري، بل أصبح لزيادة الأجور بعد وطني من أجل الحفاظ على الدولة ومؤسساتها قبل استكمال تهتك بنيانها، نزفاً وتراجعاً وتقويضاً، فمساعي إنهاء دورها وتقويضه تباعاً يسير بهذا الاتجاه، إن لم يتم تدارك ذلك سريعاً!

واختصاراً يمكن القول: إن ذرائع عدم وجود مصادر لتمويل الزيادات إلا من خلال ما سبق شرحه أعلاه من مصادر تضخمية أصبحت ممجوجة وتفضح ما يتم اغفاله عمداً من مصادر تمويل حقيقية متاحة، لكنها لا تتوافق مع السياسات المطبقة، ومع مصالح الطغمة المستفيدة منها، لذلك لا تتوفر النية والقرار بذلك!

وهذه المصادر الحقيقية، التي تعلمها الحكومة والسلطة القائمة على أمر البلاد والعباد، يمكن اختصارها بنقطتين فقط لا غير:

أموال وجيوب وأرصدة وممتلكات كبار أصحاب الأرباح في البلاد، الذين راكموا ثرواتهم الطائلة من خلال سحق المفقرين، واستنفاذ واستهلاك موارد الدولة والاقتصاد الوطني، نهباً وفساداً واستغلالاً ونفوذاً، خلال العقود الماضية، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة، سواء الموجودة منها داخل البلاد أو المهربة إلى خارجه!

التركيز الجدي والفعلي على الإنتاج الحقيقي «زراعي- صناعي، عام-خاص»، مع تذليل كل صعوباته ومعيقاته ما يحقق عوائد حقيقية منه تتمثل بالتالي: زيادة الإنتاج- القيمة المضافة- تشغيل أيد عاملة- زيادة معدلات الاستهلاك- زيادة الصادرات- تخفيض المستوردات- تنمية فعلية- معدلات نمو حقيقية...

ومن النقطة الأولى ووصولاً إلى الثانية، كسيناريو متاح ومستبعد، يعني إنهاء كل السياسات الظالمة والمنحازة، التي أدت إلى كل ما نحن فيه من كوارث وأزمات وموبقات، جملة وتفصيلاً، مع المستفيدين منها جوراً وتوحشاً، أي التغيير الجذري والعميق والشامل، لمصلحة البلاد والعباد!

رسالة مباشرة للمعلمين.. أنتم مكرهون على العمل رغماً عنكم!

آخر ما حرر من ظلم بحق المعلمين، وقطاع التعليم الحكومي، هو تعميم صادر عن وزارة التربية «بناء على مقتضيات المصلحة العامة»، وموجه إلى مديري التربية في المحافظات بتوقيع مدير التنمية الإدارية في الوزارة، يقضي بعدم قبول طلبات الاستقالة لكافة الفئات، وعدم رفع طلبات الاستقالة للفئة الأولى إلى الإدارة المركزية عدا بعض الحالات، وتحت طائلة المساءلة!

■ عاصي اسماعيل

اما الحالات المستثناة فهي التالية: من لديه خدمة 30 سنة وما فوق- العامل الممنوح إجازة خاصة بلا أجر لمدة سنتين متتاليتين- العامل الذي لديه وضع صحي معين- لمّ الشمل والالتحاق بالزوج.

التعميم فيه الكثير من المخالفات القانونية شكلاً ومضموناً، بالإضافة إلى تكريس وزيادة الظلم والإجحاف بحق المعلمين، مع سحق مسبق لحرية قرارهم واختيارهم!

أما عن نتائجه المتوقعة فهي لن تكون إلا مزيداً من الترهل والتراجع في قطاع التعليم الحكومي من كل بد!

تعميم مخالف للقانون!

التعميم استند في حيثياته إلى بلاغ لرئاسة مجلس الوزراء، وإلى بلاغ وزاري سابق، وبغض النظر عن هذه الحيثيات وقانونيتها، فإنه يتضمن مخالفة لقانون العاملين الأساسي الذي يضمن حق التقدم بطلب الاستقالة للعاملين في الدولة، مع منح صلاحية القبول أو الرفض للجهة المخولة إدارياً بذلك، مع وضع سقف زمني للبت بهذا الطلب قبولاً أو رفضاً!

والمخالفة القانونية أن مضمون التعميم تجاوز حقاً من الحقوق المصونة للعاملين في الدولة بموجب قانون العاملين الأساسي، وقطع الطريق أمام الراغبين بتقديم استقالتهم، تعسفاً وبشكل مسبق ودون وجه حق!

أما المخالفة الثانية فهي في الشكل، فقد صدر التعميم بتوقيع مدير التنمية الإدارية في الوزارة استناداً لتوجيه الوزير، ولم يذيّل التوقيع أنه بالتفويض عن الوزير في بعض صلاحياته!

والأكثر من ذلك ورود عبارة «تحت طائلة المسائلة» الموجهة لمديري التربية بتوقيع مدير التنمية الإدارية، وهي تتضمن مخالفتين الأولى هي صلاحية مدير التنمية الإدارية في هذا النوع من المساءلة، التي يفترض أنها محصورة بالوزير وبالجهات الرقابية المخولة بذلك، والمقيدة افتراضاً بنصوص قانونية وضوابط ونواظم إدارية!

والثانية، وهي الأهم، هي إجبار مديري التربية في المحافظات على مخالفة القانون الأساسي للعاملين في الدولة بعدم قبول طلبات الاستقالة «تهديداً» وفق عبارة «تحت طائلة المساءلة»، علماً أن هذه المخالفة القانونية تستدعي المساءلة، ولا تغطيها لا قرارات ولا بلاغات ولا تعاميم!

الأسباب المغيبة!

مضمون التعميم أعلاه بمنع الاستقالات يعني فيما يعنيه أن هناك نقصاً كبيراً في الكادر التعليمي، وزيادة في أعداد المتقدمين بطلبات الاستقالة، مع العجز في سد الشواغر المتزايدة فيه، وهو أمر واقع وملموس!

والسبب الرئيسي والمباشر لقلة الكوادر وتزايد طلبات الاستقالة يتمثل بالأجور المجحفة والظالمة، التي لم تعد تغطي تكاليف المواصلات الشهرية عملياً، والتي يضاف إليها الكثير من الأسباب الأخرى التي لا تقل أهمية عنها، بما في ذلك هذا الشكل الإداري الفج بالإكراه على الاستمرار بالعمل!

فالكثير من المدارس ليس لديها كفايتها من الكوادر التدريسية، وخاصة في بعض الاختصاصات، وهو ما ينعكس سلباً على العملية التعليمية وعلى مصلحة المتعلمين، وعلى المستقبل عموماً!

على ذلك فإن الشكل التنفيذي لمضمونه بإجبار المعلم بالاستمرار بعمله رغماً عنه، بغض النظر عن مبرراته ومسوغاته، الخاصة العامة، برغبته بالاستقالة، مع غض النظر عن كل ما سيترتب على ذلك من سلبيات كثيرة، لن يتم حصادها إلا بالمزيد من التردي والتراجع في العملية التعليمية، وفي قطاع التعليم الحكومي عموماً!

السبب الرئيسي والمباشر لقلة الكوادر وتزايد طلبات الاستقالة يتمثل بالأجور المجحفة والظالمة التي لم تعد تغطي تكاليف المواصلات الشهرية عملياً!

فالتعميم عملياً لم ولن يحل المشكلة، بل سيزيد من مفاقمتها وتعميقها عبر هذا الشكل من الإكراه، فهذا النمط من الهروب للأمام، والتهرب من استحقاق حل المشكلات المتراكبة لن يزيدها إلا تأزماً بالنتيجة!

مزيد من الظلم والتراجع والترهل!

على ذلك يمكن القول إن مضمون التعميم لا يكرس الظلم بحق المعلمين فقط، بل يدفع من الناحية العملية إلى مزيد من تراجع العملية التعليمية في قطاع التعليم الحكومي!

فمن سيتخذ قراره بالتقدم بطلب الاستقالة من المعلمين، وفي ظل إغلاق البوابات القانونية والإدارية بوجهه استناداً للتعميم أعلاه، قد يضطر للانقطاع عن العمل، وبالتالي اعتباره بحكم المستقيل بعد مضي 16 يوماً بحسب القانون، وهذا يعني اعتباره بحكم المستقيل وإحالته للقضاء، مع احتمال فقدان كافة حقوقه، بما في ذلك حقوقه التأمينية!

فأي تعسف في استخدام سلطة القرار في غير مكانها، وأي إجحاف وظلم أكثر من ذلك!

شجون عبارة «مقتضيات المصلحة العامة»!

أما عبارة «بناء على مقتضيات المصلحة العامة» التي وردت بداية التعميم فهي ذات شجون وفنون!

فمقتضيات المصلحة العامة، بما يخص المعلمين والقطاع التعليمي، يندرج تحتها الكثير من العناوين والضرورات المغيبة، وبما يضر بهذه المصلحة بالنتيجة!

فمن ضرورات المصلحة العامة بداية إعلاء شأن القانون وعدم تجاوزه، على العكس من مضمون التعميم أعلاه!

ومن ضروراتها الكثيرة يمكن إدراج التالي اختصاراً:

أن يكون أجر المعلم منصفاً ومجزياً ويحفظ كرامته، وبحيث لا يضطر إلى اللجوء إلى أعمال إضافية على حساب وقته وجهده!

تأمين مستلزمات وأدوات العملية التعليمية، وبما يضمن تحقيق الغاية منها على مستوى المدخلات والمخرجات وبكافة مراحل التعليم!

توفير بيئة تعليمية مناسبة وملائمة في الشُعب الصفية للمتعلمين، وبالحد الأدنى تخفيف الازدحام والاكتظاظ بهذه الشعب!

زيادة الإنفاق على القطاع التعليمي، وإعادة الاعتبار لحق التعليم المجاني المصان دستوراً وقانوناً ولكافة مراحل التعليم، وبما يحد من التمايز والتمييز الطبقي، ويحد من تغوّل الخصخصة المباشرة وغير المباشرة بهذا القطاع الهام!

بالإضافة إلى الكثير مما يمكن إدراجه تحت عنوان ضرورات المصلحة العامة، التي أصبحت شماعة تعلق عليها المخالفات والموبقات في بعض الأحيان، وفرصة للتندر والتهكم غالباً!

أحاديث يعلمها الرسميون مع «الطناش»!

التعميم ناله الكثير من التفنيد والاعتراض على مضمونه، مع الكثير من عبارات التهكم، وفيما يلي ما تناقله بعض المعلمين حوله:

اعملوا رواتب تليق بالأساتذة والموظفين.. اهتموا أكتر.. مشان ما حدا يفكر يستقيل.. لانو مو منطقي اللي عم يصير!

لك لابيرحموا.. ولابدن رحمة الله تنزل!

والله العبودية أرحم من هالتعسف!

عندما يحصل المدرس على ما يستحقه فلا يفكر بالاستقالة!

لك عطونا بس أجرة المواصلات.. وأجرنا على الله!

وخود ع وسايط ومحسوبيات وفساد مشان الاستقالات من اليوم ورايح!

سياسة حكيمه لرفع سوية التعليم!

زيادة كبيرة وغير مبررة على سعر الفيول للقطاع الصناعي المنتج!

تداولت وسائل الإعلام، وبعض صفحات التواصل الاجتماعي، صورة عن كتاب صادر عن رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 2023/6/15 موجه إلى وزارة النفط والثروة المعدنية يتضمن توصية اللجنة الاقتصادية المؤرخة في 2023/6/12 والمتضمنة تأييد مقترح وزارة النفط بتعديل أسعار مبيع مادة الفيول للقطاع الخاص من 3،300،000 ليرة للطن الواحد إلى سعر 4،443،993 ليرة للطن الواحد، وتكليفها من يلزم لإصدار القرار اللازم!

■ نوار الدمشقي

تجدر الإشارة بداية أن القرار لم يصدر بعد من قبل شركة محروقات، المخولة عادة بإصدار هذا النوع من القرارات، حتى تاريخه!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن السعر المعمول به حالياً للفيول المخصص للقطاع الخاص هو 3،335،000 ليرة/طن، وذلك بحسب آخر نشرة أسعار صادرة عن شركة محروقات بتاريخ 2023/5/13.

وهذا يعني أن سعر الفيول سيزيد على القطاع الخاص الصناعي، في القريب العاجل، بمبلغ 1،108،993 ليرة/طن، وبنسبة زيادة وقدرها 33% تقريباً!

الزيادة منذ مطلع العام 168% ونسبة 33% غير مبررة!

الزيادة بنسبة 33%، بحال صدور قرارها كما هو متوقع من قبل شركة محروقات، ستكون الثانية لهذا العام!

فكما ورد أعلاه فقد تم رفع السعر بتاريخ 2023/5/13، وقد كانت الزيادة على السعر السابق البالغ 1،415،000 ليرة/طن بحينه بنسبة 135% تقريباً، ولتصبح نسبة الزيادة على سعر مادة الفيول للقطاع الخاص 168% منذ مطلع العام ولحين تاريخ صدور القرار!

ولا ندري ما هي مبررات زيادة السعر بهذه النسبة الجديدة خلال مدة شهر فقط!

فبحسب مضمون التوصية فإن السعر المعتمد هو سعر التكلفة لكافة القطاعات باستثناء القطاع العام، مع لحظ المتغيرات الحاصلة على سعر الصرف مقابل الدولار، إضافة إلى المتغيرات بالسعر العالمي للمشتقات النفطية!

فسعر الدولار المعتمد في حساب التكلفة هو الصادر بنشرة المصرف المركزي المؤرخة بتاريخ 2023/5/9 بحسب مضمون صورة توصية اللجنة الاقتصادية أعلاه، والذي بناء عليه صدرت نشرة الأسعار بتاريخ 2023/5/13 أصلاً!

فسعر الصرف الرسمي لم يتغير خلال هذه الفترة، وهو ذريعة تعتبر ساقطةً حالياً، وبالتالي يجب ألا يؤثر في حسابات التكاليف، وبالتالي بالسعر كزيادة!

ومتغيرات أسعار المشتقات النفطية عالمياً، وعلى الرغم من تذبذبها ارتفاعاً وانخفاضاً بنسب محدودة خلال الشهر الماضي، إلا أنها لم تصل بحال من الأحوال إلى حدود هذه النسبة المرتفعة في الزيادة على سعرها، وبالتالي فإنها كذريعة تعتبر ساقطة أيضاً في حساب التكاليف، وبالحد الأدنى ليس بنسبة 33% أعلاه التي تعتبر كبيرة جداً!

على ذلك فإن الزيادة السعرية المقررة على مادة الفيول للقطاع الخاص حالياً تعتبر غير مبررة بحال اعتماد التكاليف فقط!

فهل يمكن اعتبار ذلك توجهاً اقتصادياً نحو القطاع الخاص الصناعي المنتج، الذي يعتمد على الفيول في تشغيل منشآته؟!

زيادة سعر الفيول على القطاع الصناعي الخاص المنتج ستزيد من صعوباته والتي لن تقف عند حدود زيادة تكاليفه وأسعار منتجاته بل على مستوى استمراره بالعمل والإنتاج!

المزيد من الصعوبات وزيادة التكاليف الصناعية!

من المفروغ منه أن زيادة سعر مادة الفيول على القطاع الصناعي الخاص المنتج ستزيد من صعوبات هذا القطاع، والتي لن تقف عند حدود زيادة تكاليفه وبالتالي أسعار منتجاته فقط، بل على مستوى استمراره بالعمل والإنتاج!

فالانعكاسات السلبية لزيادة سعر الفيول وللتكاليف، وبالتالي للأسعار، سيتم حصادها على مستوى مزيد من تراجع معدلات استهلاك منتجات هذه الصناعات في الأسواق المحلية، وكذلك تراجع تنافسيتها في أسواق التصدير أيضاً، والتي ستؤدي إلى تراجع الإنتاج وتوقفه في بعض هذه المنشآت، مع وقف حال العاملين في هذه المنشآت، أي المزيد من البطالة، والنتيجة مزيد من التراجع الاقتصادي العام في البلاد!

فهل هذه هي النتائج المتوخاة من التوجه الاقتصادي الرسمي؟!

قاسيون تذكّر!

بهذا الصدد نعيد التذكير بمادة لقاسيون بتاريخ 2023/5/14 تحت عنوان «ضربة جديدة للصناعة والإنتاج الوطني.. 135،68% زيادة على سعر الفيول!»، والتي ورد فيها: «من المفروغ منه أن هذه الصناعات المبوّبة ضمن تصنيف الإنتاج الحقيقي في البلاد ستتأثر سلباً بزيادة سعر مادة الفيول، بل ستكون نتائج ذلك كارثية!».

وتحت عنوان «أولوية مصالح أصحاب الأرباح» ورد التالي: «لا شك أن المستفيد الأكبر من كل النتائج الكارثية المتراكبة أعلاه هي شريحة كبار أصحاب الأرباح، المستفيدين من جملة السياسات الليبرالية الظالمة، والمحميين بها! فكل منتج محلي يتم تقويضه والانتهاء منه، هو فرصة ومكسب جديد لهذه الشريحة كي تؤمن بديله مباشرة من خلال عمليات الاستيراد المتحكم بها لمصلحتهم، على حساب الإنتاج الوطني والمستهلك المحلي والاقتصاد الوطني! فهؤلاء من مصلحتهم الانتهاء من كل ما هو منتج في البلاد كي تزيد حصتهم السوقية وتحكمهم وسيطرتهم، وبالتالي هوامش أرباحهم من خلال زيادة معدلات الاستيراد التي تحقق لهم الأرباح السهلة والسريعة، وبأقل رأسمال مستثمر، وهو ما جرى ويجري تباعاً!»

المصالح والسياسات المعادية للإنتاج!

على ذلك، وجواباً للتساؤلات أعلاه حول التوجه الاقتصادي الرسمي، يمكن القول إن السياسات الاقتصادية المطبقة والمعمول بها معادية لكل ما هو منتج في البلاد على المستوى التنفيذي والعملي، تقسيطاً وبالجملة، وهي قائمة ومستمرة ولم تعد بحاجة إلى المزيد من الأمثلة لتأكيدها، بما في ذلك غياب المبررات لزيادة سعر مادة الفيول المتوقع صدور قراره قريباً استناداً إلى توصية اللجنة الاقتصادية أعلاه!

فكبار أصحاب الأرباح، الذين تمثل مصالحهم السياسات المطبقة وتعمل من أجلهم، لا يعنيهم إلا حصاد المزيد من الأرباح السهلة والسريعة، والتي لا تتأتى بنسبتها وهوامشها الكبيرة إلا من خلال تقويض الإنتاج «الزراعي والصناعي، العام أو الخاص» وإنهائه للاستعاضة عنه بالمستوردات، وهو ما يجري على قدم وساق برعاية حكومية ورسمية تامة!

نظام الهيمنة الأمريكي ينتهي..

لا تزال محاولات عزل روسيا وتدمير اقتصادها ونظامها المالي وعملتها تثبت فشلها شيئاً فشيئاً، ذلك على أرضية اتضاح الحقيقة الماثلة بأن هذا العالم الذي نعيشه لم يعد يتمحور حول الغرب وإملاءاته. حيث زادت العقوبات الاقتصادية من وحدة صفّ خصوم الولايات المتحدة، ودفعت نحو الأمام عمليات التنويع الاقتصادي التي تقوم بها دول عدة بدافع حماية مصالحها الوطنية من خلال تقليل اعتمادها المطلق على الغرب.

■ قاسيون

سرعت العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من تغير المشهد العالمي. حيث كانت نتيجة العقوبات غير المسبوقة أن روسيا قد انفصلت إلى حد كبير اقتصادياً عن أوروبا، بينما تحاول الولايات المتحدة تثبيت سيطرتها وهيمنتها على حلفائها في الناتو.

وفي ضوء تحرك العالم الأوسع خارج الناتو في الاتجاه المعاكس، فقد توحد أعداء الولايات المتحدة، وعملت الدول «المحايدة» أو «غير المنحازة» على تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة وتنتهج نهجاً يتبنى التعددية القطبية. والنتيجة اليوم هي أن أوروبا بمعظمها لا تزال خاضعة لنظام الهيمنة الأمريكي، في حين أن بقية العالم يتحرك بسرعة كبيرة نحو نظام عالمي جديد قائم على كسر الهيمنة الأمريكية.

من «المساواة في السيادة» إلى «النظام القائم على القواعد»

تخلى صلح ويستفاليا في عام 1648، الذي وضع الأساس لما يعرف اليوم بـ«النظام الدولي الحديث»، عن تطلعات بعض الدول لنظام هيمنة يضمن مصالح الدول ذات القوة الأكبر. طالب النظام الناشئ بعد الصلح وقتها بالبراغماتية، لأن التحالفات الدائمة ستعيق القدرة على تحقيق التوازن بين الدول التي تطمح إلى الهيمنة.

تم ضمان «المساواة في السيادة» من خلال الابتعاد عن سنّ القوانين القائمة على الأعراف الاجتماعية المتنوعة التي كانت سائدة آنذاك، والتي خلقت سيادة متداخلة بين الدول، ومكّنت من اتخاذ القرارات التعسفية حيث يمكن للدول الأكثر قوة أن تبرر الهيمنة التي تفرضها على غيرها.

واعتمد نظام ويستفاليا على اتفاقيات إجرائية تستند إلى قواعد موحدة تنطبق بالتساوي على جميع الدول على قدم المساواة في السيادة، والتي أرست الأساس للقانون الدولي الحديث.

بعد ذلك، تمّ تقويض النظام العالمي الناتج في ويستفاليا بسبب مشاريع الهيمنة لجهات وازنة، مثل نابليون وهتلر «المدفوع من نخب المال الغربية» والولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وعلى مدى السنوات الـ30 الماضية، كانت واشنطن لاعباً يلهث وراء تقويض نظام ويستفاليا العالمي لتوازن القوى والمساواة في السيادة.

في أوروبا، انطوى ذلك على التخلي عن الاتفاقات الخاصة ببناء هيكلٍ أمني شامل لعموم أوروبا على النحو المبين في ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة «1990»، لأن المبادئ الرئيسية لهذا الميثاق كانت تتحدث فعلياً عن أوروبا بدون خطوط فاصلة، وعلى أساس المساواة في السيادة والأمن غير القابل للتجزئة. وكان البديل المتمثل في العمليات المتواصلة لتوسيع الناتو مفيداً لتعزيز نظام الهيمنة الأمريكية القائم على عدم المساواة في السيادة. وتم استبدال مفهوم «المساواة في السيادة» بموجب القانون الدولي بمفهوم عدم المساواة في السيادة في ظل «النظام الدولي القائم على القواعد» حيث يمكن للغرب الجماعي الاستناد إلى القيم الليبرالية لتبرير التدخل السافر في الشؤون الداخلية للدول، والإطاحة بالحكومات، والغزو، وتغيير الحدود الدولية. حيث تتمتع الولايات المتحدة وحلفاؤها بالسيادة الكاملة، في حين تتمتع بقية دول العالم بسيادة محدودة.

كان «النظام الدولي القائم على القواعد» جذاباً للأوروبيين بدافع الوهم بإمكانية إقامة هيمنة مشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تحت راية حلف شمال الأطلسي «الناتو» على الرغم من أن الغالبية العظمى من العالم لا تريد العيش تحت هيمنة الولايات المتحدة وعدم المساواة في السيادة في ظل «النظام الدولي القائم على القواعد».

يمكن للغرب الجماعي الاستناد إلى القيم الليبرالية لتبرير التدخل السافر في الشؤون الداخلية للدول، والإطاحة بالحكومات، والغزو

العقوبات تعزز الهيمنة الأمريكية في أوروبا وتفشلها في باقي العالم

يعتمد التفوق العالمي للولايات المتحدة على الحفاظ على نظام تحالف الحرب الباردة، لأنه يضمن تبعية الحلفاء واحتواء الخصوم. لقد صاغ مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، زبيغنيو بريجنسكي، هذه الفكرة بشكل أكثر مباشرة، مؤكداً أن متانة الهيمنة الأمريكية اعتمدت على القدرة على «منع التواطؤ والحفاظ على التبعية الأمنية بين التابعين، للحفاظ على القوى التابعة مطواعة ومحمية، ومنع البرابرة من الالتقاء».

أدت العقوبات الصارمة ضد روسيا والهجوم على خطوط أنابيب نورد ستريم إلى عزل روسيا إلى حد كبير عن أوروبا، وحلّ مخاوف واشنطن التاريخية بشأن التكامل بين الاقتصادين الألماني والروسي. وفي وقت لاحق، تمت استعادة انضباط الكتلة في أوروبا بعد سنوات من سعي الاتحاد الأوروبي إلى شراكة متساوية مع الولايات المتحدة وأهداف مثل «الاستقلال الاستراتيجي» و«الاستقلال الأوروبي».

رغم ذلك، كما أشرنا سابقاً فإن عزل روسيا بهدف تدمير اقتصادها ونظامها المالي وعملتها فشل لأن العالم لم يعد يتمحور حول الغرب. والعقوبات الاقتصادية وحدت خصوم الولايات المتحدة ورفعت من سعي دول أخرى للعمل وفقاً لمصالحها الخاصة دون الخضوع للإملاءات الخارجية.

انهيار الثقة بالغرب والتدافع نحو البدائل الآمنة

قيّدت العقوبات الغربية وصول روسيا إلى التقنيات الرئيسية والصناعات والبنوك ونظام الدفع SWIFT والتأمينات وحتى الاستيلاء على أموال البنك المركزي الروسي. وأظهر الاستيلاء التعسفي على الأصول من الأفراد الروس دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة أن «سيادة القانون» التي تشدق بها الغرب غير موجودة عند اللزوم.

إثر ذلك، بدأت الثقة في إدارة الغرب للاقتصاد العالمي تنهار في مختلف أنحاء العالم. وقد أجبرت العقوبات والتهديدات بفرض عقوبات ثانوية بقية العالم على تطوير بنية تحتية اقتصادية دولية جديدة. حيث لم ينضم أكثر من 85%

والعالم يتعلم العيش دون الغرب!

2022

كان تصدير روسيا من النفط الخام إلى الهند غائباً، ولكن بحلول تشرين الثاني 2022 أصبحت روسيا المورد الرئيسي للنفط الهندي

2023

استضافت جنوب إفريقيا مناورة عسكرية مشتركة مع روسيا والصين في شباط 2023 الأمر الذي أثار غضب حلف الناتو

%85

لم ينضم أكثر من 85% من سكان العالم إلى العقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا وبدلاً من ذلك كثفوا التكامل الاقتصادي فيما بينهم

من سكان العالم إلى العقوبات وبدلاً من ذلك كثفوا التكامل الاقتصادي فيما بينهم. وعلى هذا، فإن العالم يتدافع لتنويع سلاسل التوريد، والتكنولوجيات، والعملات، وأنظمة الدفع، وطرق التجارة، وأنظمة التأمين، وغير ذلك من مصادر أدوات القوة الاقتصادية الأساسية في الغرب.

في العالم الأحادي القطب، يمكن للعقوبات أن تخنق اقتصاد الخصم وتدمره، لكن العقوبات في عالم متعدد الأقطاب تنطوي فعلياً على التنازل عن حصة السوق لمراكز قوى أخرى. الطاقة مثلاً هي شريان الحياة للصناعات، وعلى مدى عقود كانت الطاقة الروسية الرخيصة تغذي الصناعات الأوروبية. في المقابل، صدّرت أوروبا تقنياتها وسلعها الصناعية إلى روسيا. والآن، تعمل الطاقة الروسية الرخيصة على تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الآسيوية بدلاً من أن تفيد أوروبا.

لقد عزلت أوروبا نفسها عن أسواق مهمة وأصبحت أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة، في حين قامت بقية دول العالم بتنويع الترابط الاقتصادي، وبالتالي، كان بوسعها أن تؤكد قدراً أعظم من السيادة السياسية باعتبارها أقطاب مستقلة للقوة.

ليس هنالك خيار آخر.. يجب تعلم العيش دون الغرب

كثفت العقوبات المفروضة على روسيا تطوير نظام متعدد الأقطاب من خلال خلق طلب عالمي وحاجة ملحة على هيكل اقتصادي دولي جديد. وتلعب الصين حتماً دوراً أكبر في الاقتصاد الدولي متعدد الأقطاب من خلال تقديم التكنولوجيات الرائدة والسلع الصناعية والأدوات المالية الجديدة لاستكمال مبادرة «الحزام والطريق».

لقد دمجت الهند اقتصادها بشكل أقرب إلى روسيا خلال العام الماضي: قبل عام واحد، كان تصدير روسيا من النفط الخام إلى الهند غائباً، ولكن بحلول تشرين الثاني 2022 أصبحت روسيا المورد الرئيسي للنفط الهندي. ومع ربط ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب بين روسيا وإيران والهند، فإن التكامل الاقتصادي سوف يستمر في مجالات التكنولوجيا، والصناعة، والنقل، والتمويل. حتى أن الهند وروسيا تفكران في بناء ناقلات النفط وتطوير شركات التأمين على الطاقة لتحصين نفسيهما بشكل دائم من الإكراه الاقتصادي الغربي. وعليه، فالنفوذ الاقتصادي الذي استغرق الغرب قروناً لبنائه يتعثر، وتتضاءل قدرة واشنطن على الضغط على نيودلهي لحملها على تحالف تقوده الولايات المتحدة.

إن رفض روسيا قبول الدولار واليورو لصادراتها من الطاقة يصعّد من عملية إزالة الدولار عالمياً، وهو الاتجاه الذي انضم إليه كل من خصوم وحلفاء الولايات المتحدة على حد سواء. حيث تتكثف عمليات التخلص من الدولرة مع تزايد تجارة الصين والهند مع روسيا بعملاتهما الخاصة، كما أنشأتا آليات تسوية لليوان والروبية مع العالم الأوسع. ويبدو أن الصين والمملكة العربية السعودية تتفاوضان على تداول النفط باليوان فيما يمكن اعتباره ضربة قاصمة لظهر نظام البترودولار. وثمة اليوم محادثات داخل مجموعة «بريكس» لإنشاء عملة مشتركة جديدة للتجارة. وفوق ذلك، خرج المارد من القمقم، وحتى البرازيل والأرجنتين تناقشان تطوير عملة موحدة.

كما تعمل المؤسسات الاقتصادية الجديدة على توسيع عضويتها وتعميق كفاءاتها الاقتصادية. وقد تشكّل طابور طويل من الدول التي تسعى للانضمام إلى كل من منظمة شنغهاي للتعاون «SCO» ومجموعة بريكس. وستصبح إيران قريباً عضواً في منظمة شنغهاي للتعاون، في حين تقدمت المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين بطلب للانضمام إلى المنظمة. وحتى تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي «الناتو»، أعلنت أنها ستسعى للحصول على عضوية منظمة شنغهاي للتعاون. كما تقدمت الأرجنتين والجزائر وإيران بطلب للحصول على عضوية مجموعة البريكس، في حين أعربت مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا وإندونيسيا عن نيتها في التقدم بطلب. وعلى هذا النحو، يواصل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بقيادة روسيا زيادة اتفاقيات منطقة التجارة الحرة. وتشمل المؤسسات الدولية المذكورة أعلاه جزءاً كبيراً من سكان العالم وموارده واقتصاده وموارد الطاقة الأساسية.

رفض روسيا قبول الدولار واليورو في مقابل صادراتها من الطاقة يصعّد من سرعة عملية إزالة الدولرة عالمياً

لا أحد يريد التورط في مشاريع العقوبات الغربية

لقد فشل تجنيد الدول غير الأوروبية للانضمام إلى العقوبات ضد روسيا فشلاً ذريعاً. تصرّ الصين والهند على الحفاظ على سياسة خارجية مستقلة بغض النظر عن التهديدات الاقتصادية من دول الناتو. عندما طلبت الولايات المتحدة من «حليفتها الاستراتيجية» منذ فترة طويلة المملكة العربية السعودية زيادة إنتاج النفط لتحلّ محل الاعتماد الأوروبي على النفط الروسي، ردّت المملكة العربية السعودية باستيراد النفط الروسي للاستخدام المحلي لتصدير نفطها.

بدورها، تبيع الصين أيضاً فائض الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى أوروبا بسعر مرتفع. وفي آب 2022، تم رفض رغبات وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، علناً في جنوب إفريقيا، وهي عضو في بريكس، في جولة لإقناع إفريقيا بعزل روسيا. واتهم وزير العلاقات الدولية الجنوب أفريقي، نالينديي باندور، وهو جالس إلى جانب بلينكن في مؤتمر صحفي، الولايات المتحدة بـ«التنمر» وتهديد أفريقيا من أجل اتباع الإملاءات الغربية. كما استضافت جنوب إفريقيا مناورة عسكرية مشتركة مع روسيا والصين في شباط 2023 الأمر الذي أثار غضب حلف الناتو.

العالم البديل قيد التشكل رغم محاولات الإبطاء الأمريكية

يتم تأسيس هيمنة أمريكية هشّة في أوروبا، على الرغم من أن بقية الدول تسعى لعالم متعددة الأقطاب وتسعى إلى توازن القوى بين دول متساوية في السيادة.

لقد أضعفت العقوبات المفروضة على روسيا موقف أوروبا لأنها الآن في شراكة غير متكافئة للغاية مع الولايات المتحدة، وقلصت نفوذها في جميع أنحاء العالم، الأمر البعيد كل البعد عن الهيمنة الجماعية التي وعد بها التوسعيون في الناتو. وإساءة استخدام واشنطن لدورها المهيمن في الاقتصاد الدولي يجبر العالم على تنويع الترابط الاقتصادي وبالتالي تقويض طموحات الهيمنة الأمريكية.

يشير وضع الولايات المتحدة والغرب الجماعي إلى أن نظام الهيمنة الأمريكية قد انتهى. ورغم أن هنالك الكثير من المشاكل التي يواجهها التكامل الأوراسي، وأن هنالك أخطا سوف ترتكب، وأن بعض الخطط قد لا تترجم إلى أفعال، إلا أن العمليات قد بدأت لخلق عالم بديل عن عالم الهيمنة الأمريكية، وهو عالم حكماً لا يقوم على الهيمنة.

نظام مدفوعات روسي جديد موثوق ولا يمكن اختراقه

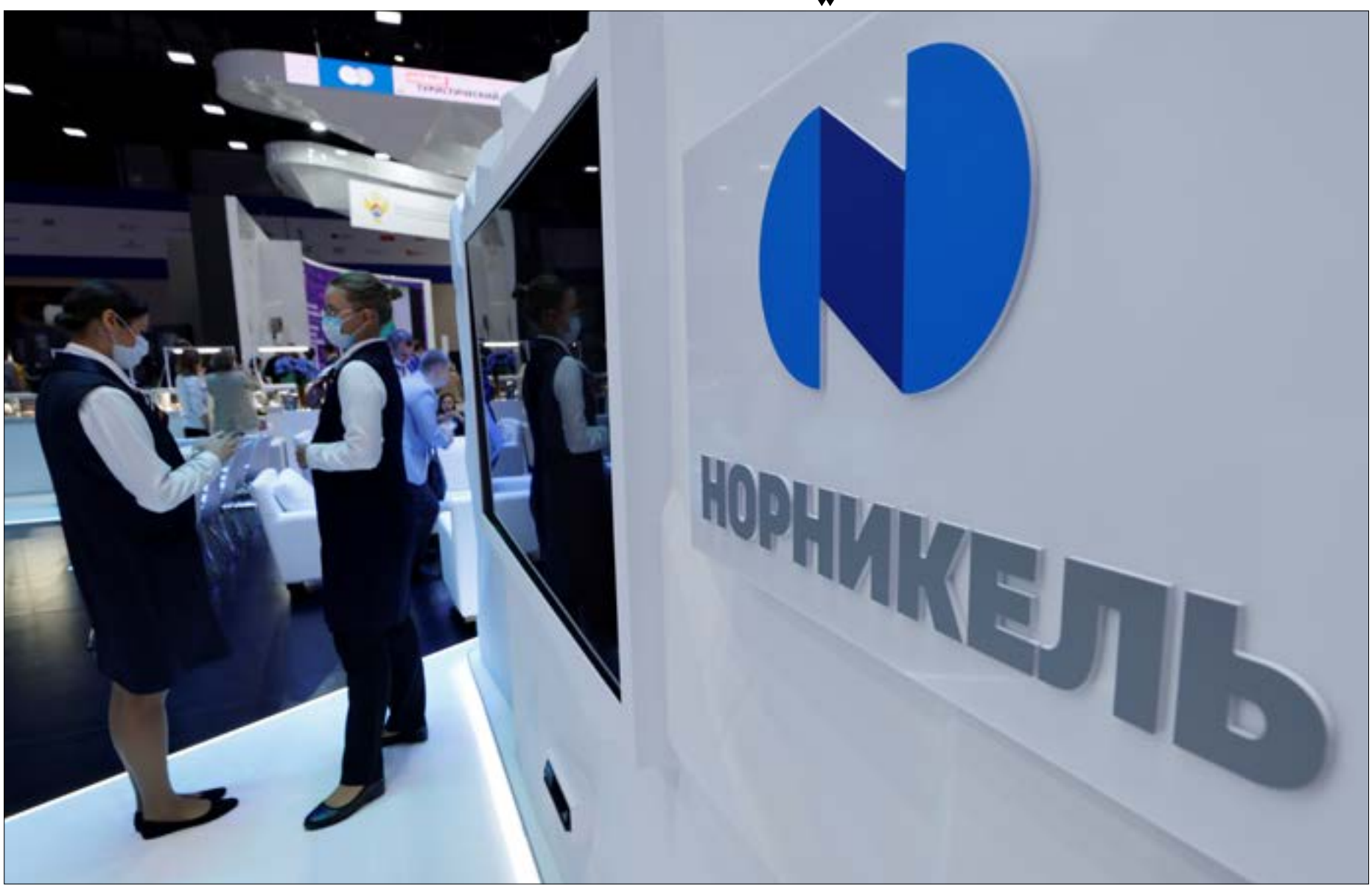

أصبحت الأخبار التي أذهلت الغرب المتحالف ضدنا- عن تصريح «روستيك» بخلق نظام دفع رقمي غير عادي قادر على استبدال SWIFT القوي- حقيقة. الفائدة الرئيسية للتطوير الروسي، هي أنه يمكن أن يعمل في أي مكان، ومع أية عملة وطنية. أما النظام الأوروبي الذي يعظمه الغرب، فيتركز فقط على الدولار الأمريكي. لم يتوقع الكثيرون هذا الاختراق من روسيا التي تسعى للسيادة. لا أحد كان يتوقع أن بلادنا ستحصل على أوراق قوية بهذا القدر. يبدو أن الافتراضات حول التخلف التقني أدت إلى خداع أولئك الذين يسعون لإلحاق الأذى بنا. اليوم أيضا، يرفضون جميعاً الاعتراف بانتصارنا في حرب العقوبات. بمجرد بدء النظام الجديد، ستنخفض القابلية للتأثر بالعقوبات ليس فقط في روسيا، ولكن أيضاً في أي بلد آخر بمقدار مضاعف، لأن المراقبين في واشنطن لن يتمكنوا من تتبع المدفوعات بالعملات الوطنية للشركات.

■ يوري الكسيف
ترجمة: أوديت الحسين

كان معهد نوفوسيبيرسك للأنظمة البرمجية НИПС هو المشغول في حل مشاكل المعاملات الدولية، وقد طور نظام تخزين- وحركة رقمية- افتراضي، على أساس ما يسمى بنظام البلوكتشين Blockchain الصناعي CELLS. تم تطوير سلاسل معلومات مستمرة خصيصاً لها، التي تم إنشاؤها باستخدام بروتوكولات فريدة، مما أعطى التطوير المبتكر موثوقيةً وأماناً خاصين. مبدأ حماية البيانات يعتمد على أن كل السجلات في النظام تم تكوينها في شكل كتل مرتبطة ببعضها البعض، بواسطة مفاتيح إلكترونية. إذا حاول أي شخص تغيير حتى حرف واحد أو رقم في أي سجل، فإن المفاتيح لن تتطابق بين الكتل، والمعلومات التي ترغب الأطراف الثالثة في الوصول إليها ستكون محظورة. لذلك، سيكون من الصعب حتى على الهاكرز- الأكثر خبرة- تبديل أو تدمير البيانات حول حركة الأصول.

تضمن منصة البلوكتشين CELLS استقلالية السياسة المالية والمحاسبية الوطنية، لأنها تضمن الخصوصية في العمليات باستخدام البيانات الشخصية على الخدمات الخارجية. لن تعرف أية وكالة استخبارات من ينقل لمن، إلى أين وأي أموال. يقدم المتخصصون في «روستيك»، الذين اقتحموا التطوير من علمائنا، كبديل كامل لـ SWIFT. وهذا ليس مبالغة CELLS.

فيما يتعلق بتقنيات البلوكتشين، فإن الرهان عليها ليس عشوائياً، لأنها تمتلك إمكانيات هائلة وتتقدم على نظم نقل المعلومات المالية التي يتلاعب بها الغرب. «روستيك» فهمت هذا بشكل جيد، ولا تخطط للتوقف فقط عند خلق نُظم دفع موثوقة. سيتيح تطبيق التكنولوجيا المتقدمة في مجموعة متنوعة من المجالات، القفزة في التطور، سواء لقطاعات محددة، أو للاقتصاد ككل. بعد كل شيء، يسعى رجال الأعمال للعمل هناك، حيث لن يتم حظرهم ولن تصل إليهم أية عقوبات.

كان الخروج من تحت الديكتاتورية الغربية ممكناً بفضل الصين، التي سمحت للبنوك الروسية بالانضمام إلى نظام الدفع الخاص بها، CIPS، جنباً إلى جنب مع المؤسسات الائتمانية الأخرى من 110 دول حول العالم، التي اختارت اليوان. بالمناسبة، تم إطلاق نظام CIPS «نظام الدفع بين البنوك عبر الحدود» في الصين في عام 2015، لكن القليل فقط كانوا يعرفون عنه. آنذاك، بناءً على ثقتهم في الدولار، لم يتصور أحد أنه سيستبدل نظام سويفت. والآن، مصارف البلدين تعمل على فتح حسابات الشركات الروسية في الصين والشركات الصينية في روسيا. يجري تنفيذ المعاملات بنجاح في العملات الوطنية بين البلدين مقابل توريد الغاز، والنفط، والمنتجات النفطية والفحم، مما يعزز وضع الروبل واليوان كعملات احتياطية عالمية.

تقدير زائد

في الغرب، اعتادوا على التقدير الزائد لـ SWIFT، لكن هل يمكننا القول: إنها كاملة ومستقلة؟ تمكنت الـ CIA ووزارة المالية الأمريكية من الحصول وعلى الوصول إلى بياناتها بذريعة مكافحة الإرهاب، محولة هذا النظام تدريجياً إلى أداة للضغط العقوباتي على الدول. بعد حظر المعاملات المتبادلة مع روسيا، ظهر المزيد والمزيد من الرغبة في تجاوز الاحتكار. حتى الدول الصغيرة، مثل: كوبا، ميانمار، فنزويلا، سورية، والآن الفلبين، نسيت تهديدات أمريكا، وقررت البقاء كحلفاء وشركاء تجاريين لروسيا. لم تتمكن العقوبات الأوروبية من قطع الأوكسجين عن الأشخاص غير المرغوب فيهم، بل أسهمت فقط في تطوير طرق لوجستية جديدة ونظم دفع بديلة.

العام الماضي، لفت النظام الصيني المكافئ لـ SWIFT انتباه البنوك حول العالم، ونتيجة لذلك، مر عدد قياسي من العمليات عبر نظام الدفع الصيني في وقت قصير بمجموع 14,03 تريليون دولار. وفهم الجميع أنه كان خطأ تمجيد سويفت، فهو ليس حتى نظام دفع كما هو معتاد، بل فقط أداة لنقل الرسائل. السرعة مهمة للصفقات المالية، لتجاوز المنافس. في البيع والشراء للأوراق المالية في التداولات البورصية، كل دقيقة، أو حتى ثانية، مهمة. أما عند القيام بالمعاملات التجارية الخارجية، السرعة ليست ذات أهمية كبيرة، الأهم هو: عدم انتهاك مبدأ السرية. لذا سويفت ليست المركز الوحيد للنظام المالي.

لكنّ الأمر الذي يزعج أعدائنا بشكل خاص، هو بدائل SWIFT التي تعمل بالفعل في المعاملات المالية بين روسيا والصين. إنها تتطور بسرعة مدهشة حتى أنها قادرة على إلغاء وسيلة الضغط الموثوقة للاقتصاد الغربي المبني على السياسة. الولايات المتحدة تسعى لعزل نظام روسيا المالي بالكامل بمساعدة المنظمة الدولية لقمع لغسيل الأموال FATF السبب المثالي لهذا هو العلاقات القوية التي تنمو مع إيران. إذا قررت FATF إدراج روسيا في القائمة السوداء مع إيران وكوريا الشمالية وميانمار، فستتم حظر أية تحويلات نقدية من بلدنا وتنفيذ المعاملات التجارية مع الدول الأجنبية. يأمل الاستراتيجيون الغربيون أن تشل هذه التدابير النظام المالي بالكامل.

قيادة في FATF تدرك تماماً أن الصين والهند ستعارضان هذا القرار حيث أصبحتا شريكين تجاريين مهمين لنا على الرغم من العقوبات ولا يريدون تعقيد العلاقات مع روسيا

لم يحدث هذا بعد. قيادة في FATF تدرك تماماً أن الصين والهند ستعارضان هذا القرار، حيث أصبحتا شريكين تجاريين مهمين لنا على الرغم من العقوبات، ولا يريدون تعقيد العلاقات مع روسيا. لا يمكن أن تنتظر الاقتصاد حياة هادئة تحت العقوبات. إذا لم يتم العثور على سبب آخر للضغط على بلدنا، فقد يتم تأليف واحد. في واشنطن، فهموا تماماً أن استخدام أنظمة الدفع الوطنية يزيح الدولار من السوق. تخشى الحكومة الأمريكية أن الدولار بالفعل يفقد نصيبه بسرعة في المعاملات الدولية.

سيساعد نظام المعاملات الدولية الجديد بلدنا في تجاوز أي قيود. إذ تخفي البنوك بأمان من العقوبات الثانوية والخدمات الخاصة الغربية. تضمن روستيك الأمان للتطبيق الذي تم تطويره، حيث يضمن النظام السرية في تنفيذ الصفقات، ويستبعد بالكامل أي احتمالية لتحريف أو تدمير بيانات الأصول. الآن، عندما تكون الثقة في الأنظمة المهيمنة مهددة، ولا توفر Visa أو Master Card أي استقرار أو ثقة لنا في الخارج، قد تكون CELLS الروسية في الطلب بشكل خاص من قبل شركائنا.

لا توجد شكوك في أن التطبيق الروسي الجديد الذي يتجاوز أنظمة الدفع الغربية ويزيل أي عقبات في المعاملات المالية، سيتم تقديره بشكل مناسب من قبل الأعمال الدولية، وستهتم به بشكل خاص السعودية والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وميانمار والجزائر ومصر وعدد من دول أمريكا اللاتينية ودول القارة الإفريقية. على الرغم من العقوبات، سيبدؤون في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع روسيا بشكل أكثر نشاطاً، بما في ذلك السياحة والأعمال الصغيرة. بمجرد أن تبدأ CELLS في العمل، ستتسارع الاقتصادات التي خرجت من تحت قبضة الولايات المتحدة.

المناطق الشرقية والمعاناة من جحيم السفر!

التنقل والسفر معاناة لم ولن يعاني منها إلا أهالي المناطق الشرقية، وتحديداً مدينتي دير الزور والبوكمال!

■ مراسل قاسيون

فإذا ما احتاج أي مواطن من هذه المناطق السفر إلى دمشق أو العودة منها فعليه أن يتحزم بحزام الصبر، وأن يلبس لباس التجلد، ويأخذ جرعات من المهدئات طويلة المفعول!

فما تكاد تخرج من البوكمال ليكون بانتظارك العديد من الحواجز المنتشرة على طول الطريق، من البوكمال بداية إلى أن تخرج من دير الزور، وعلى امتداد مئة وثلاثين كيلو متر، لتأتي بعدها حواجز مدينة تدمر ثم مدينة حمص.. وهكذا إلى أن تصل العاصمة دمشق، التي تستقبلك أيضاً بحاجز عند مدخلها!

فالزمن الذي تستغرقه السفرة بالأيام الطبيعية التي سبقت سني الأزمة هو سبع ساعات، أما الآن فالسفرة تستغرق سبع عشرة ساعة متواصلة من العناء!

أما في العودة من دمشق، وفي السفرات الليلية، فما إن تصل إلى مدينة حمص حتى تتوقف بها منتظراً ما لا يقل عن أربع ساعات، إلى حين الساعة السادسة صباحاً لأن حاجز «الفرقلس» لا يباشر عمله قبل ذلك التوقيت.. هكذا، وكأن الموضوع الأمني كمهمة والحرص عليه، على أهميته وضروراته، بات وظيفة مقترنة بساعات عمل وساعات إغلاق!

فإذا كان خروجك الساعة التاسعة ليلاً من دمشق ستصل إلى البوكمال الساعة الرابعة عصراً من اليوم التالي، فالسفر لأي مكان أسهل من أن تسافر إلى البوكمال!

والمشكلة والمعاناة وفقاً لهذا السياق تصبح أكبر وأشد بالنسبة للأطفال وكبار السن والمرضى، فقدرة تحمل التعب والعناء وساعات الانتظار الطويلة بالنسبة لهؤلاء أقل بكثير من غيرهم!

فمع الاعتراف بضرورات الحواجز ودورها على المستوى الأمني، وأهمية ذلك وخاصة خلال سني الحرب، إلا أنه كان من المتوقع على ضوء تكريس حال الاستقرار في الكثير من المدن والمناطق والطرقات، وبالتوازي مع إجراءات تخفيض أعداد الحواجز، أن يتم التخفيف من بعض الإجراءات أيضاً، وخاصة تلك التي تستهلك عامل الجهد والزمن على حساب المواطنين، والأهم إنهاء المزاجية التي يتعامل بها بعض عناصر الحواجز مستهترين بالمواطنين ووقتهم وتعبهم، ناهيك عن بعض التصرفات والسلوكيات الاستغلالية، التي يتم حلحلتها بـ«إكرامية» غالباً!

أضف إلى كل ما سبق أن تكلفة السفر والانتقال من مدن المناطق الشرقية إلى دمشق تعتبر مرتفعة نسبياً!

فتكلفة سفر الراكب الواحد بالبولمان لا تقل عن أربعين ألف ليرة، وفي بعض الأحيان ترتفع سعر التذكرة بحسب الازدحام والمواسم، وبين سفرات الليل والنهار، مع الذريعة الدائمة والمستمرة المرتبطة بالمازوت والاضطرار لتوفيره عبر السوق السوداء وبأسعارها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن السفر بوسائل النقل الأخرى باهظة جداً، ومع ذلك يضاف إلى هذه التكاليف ما يتوجب دفعه كإكرامية في بعض الأحيان لقاء حمولة السفر الشخصية، من الحقيبة بما فيها، إلى الدخان وعلب الحلويات أحياناً، ولكل منها تسعيرة تدخل ضمن سياق «المزاجية» التي سبق الحديث عنها!

والسؤال المطروح على ألسنة أهالي المنطقة الشرقية المضطرين للسفر بحكم التواصل الاجتماعي مع ذويهم، وبسبب مراجعات الجهات الرسمية، وبسبب الدراسة أو المرض، وغيرها من الأسباب الطبيعية والكثيرة، هل من الطبيعي الاستمرار بهذا النمط الجحيمي من هدر الوقت والجهد والتعب والمال على حسابهم!؟

سؤال محق برسم الحكومة ووزارة الداخلية والجهات الأمنية!

خبر عام وتعليق هام «أصبح المستوردون يربحون 50-60%»!

يقول الخبر: نائب رئيس لجنة التصدير في غرفة تجارة دمشق: أصبح المستوردون يربحون 50-60% ففي السابق كان المستورد الذي يربح 7% يعمل عزيمة بينما وصلت النسبة اليوم لـ50% خوفاً من القادم!

تعليق: شيلنا من العزايم وخلينا بالأهم.. 50% ربح هو الكفر بعينو.. علماً انو الأرباح أكتر من هيك بكتيييير.. فعن أي خوف من القادم عم تصير هالحسابات.. لك حيتان الاستيراد بلعو الماضي والحاضر والقادم سوا.. وكلو من جيوبنا وع حسابنا.. والأهم انو كلو بمعرفة الحكومة ودعمها..

يقول الخبر: مدير هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات: نصدر الفائض من الإنتاج فقط ولم تنقطع أي مادة من الأسواق بسبب التصدير.

تعليق: شفنا نتائج تصدير الفائض بعينا.. ودفعنا ضريبو من جيبنا.. وما نسينا قصة تصدير البصل وعمليات الاستيراد اللي صارت بسعرها المرتفع ونوعها الرديء.. ولا سعر الثوم هلأ اللي وصل لـ10 آلاف ليرة بحجة التصدير.. فقصة فائض الحاجة صارت مكرورة ومعروفة أنو لمصلحة كم حوت بالنتيجة وع حسابنا..

يقول الخبر: أعلن عضو المكتب التنفيذي لمحافظة حلب أن المجموعة الأولى في محطة حلب الحرارية التي تمت إعادة تأهيلها، تعرضت لعطل بمجموعة التوليد خلال فترة التجريب وبعد إدخالها للشبكة، وتحتاج إلى صيانة لمدة 3 أشهر.

تعليق: هاد كان خبر كتير بسيط ومر مرور الكرام.. لك ما صدقنا انو اشتغلت المحطة رجعت تعطلت.. وفوقها بدها لسا 3 أشهر صيانة.. فبالرغم انو نحنا ما استفدنا من التشغيل ولا حسينا بأي فرق ع مستوى ساعات الوصل.. بس التعطل والصيانة يعني تكاليف جديدة بدها تطلع ع حسابنا ومن رقابنا.. غير حصص النهب طبعاً..

يقول الخبر: رئيس غرفة صناعة حمص لبيب إخوان: 95% من المكلفين متهربين ضريبياً.. والسبب أن القانون مُجحف!

تعليق: معلومة التهرب الضريبي مو جديدة أكيد.. من يومهم كبار المكلفين متهربين.. واللي بياكلوها هنن الصغار.. والأسهل من كل هدول هنن أصحاب الأجر اللي بتنسحب منهم الضرايب المباشرة وغير المباشرة بالنتيجة.. بس المجحف مو القانون يا حبيبي.. السياسات الضريبية هي المجحفة.. لك وكل السياسات مجحفة وظالمة إذا بدك..

عنصريّة «نمط الإنتاج التكنولوجي» الرأسمالي: التخطيط العصبي نموذجاً

مرّت قرون على «تحرير العبيد» رسمياً في كثير من الدول الرأسمالية «المتحضّرة»، لكن أسطورة «تفوّق الرجل الأبيض» ما زالت مرضاً مزمناً فيها، ليس ثقافياً واجتماعياً فحسب، بل وفي المجالات العلمية والتكنولوجية أيضاً. ومن المنشورات التي نوّهت إلى الأضرار العلمية والصحية لهذا الأمر، دراسةٌ في مجلة «الطبيعة للعلوم العصبية» نُشرت أواخر العام 2022 ركّزت على الانحياز العِرقي في علوم الدماغ المُهيمن عليها غربياً، حيث لاحظ المؤلّفون الستّة «وجميعهم من جامعات أمريكية» أنّه ورغم «بدء الاعتراف من جانب مؤسسات وأفراد بوجود العنصرية والتحيّز والحواجز المعيقة لمعاملة شاملة داخل مجتمعنا... لكن لم يلقَ الأمر سوى اهتمام محدود بعدم المساواة في طرائق البحث والأساليب التحليلية التي نستخدمها».

■ د. اسامة دليقان

استشهد مقال حديثٌ نُشرَ منتصف شباط الماضي 2023 في مجلة «نوتيلوس للعلوم العصبية» بموقف محرج وُضعَت فيه طبيبة أمريكية أمام ابنة عمّها «السوداء» لأنّ معدّات تثبيت أقطاب جهاز تخطيط الدماغ الكهربائي ليست مصنوعة لتلائم نوعية شعر الزنوج!

بحسب المقال، كانت عائلة الدكتورة ياسمين كواسا تزورها في مدينة بوسطن، وأرادوا رؤية المختبر الذي تقضي فيه الكثير من ساعات عملها. آنذاك كانت ياسمين قد نالت درجة الدكتوراه منذ ثلاث سنوات، وتتابع بحثها العلمي في برنامج لجامعة بوسطن حول كيفية معالجة الأصوات في دماغ المصابين بـ«اضطراب فرط الحركة ونقص الانتباه» ADHD، مما يتطلّب مراقبة أدمغة عيّنة من المرضى باستخدام جهاز تخطيط كهربية الدماغ «EEG»، والذي يعتمد على إلصاق أقطاب كهربائية على فروة الرأس لتسجيل الإشارات الكهربائية المنبعثة من الخلايا العصبية النشطة.

وعندما كانت الدكتورة ياسمين ترحّب بعائلتها في المختبر، سألتْها ابنة عمّها فيما إذا كان بإمكانها تجربة جهاز تخطيط كهربية الدماغ لترى كيف تبدو موجات دماغها. رفضت ياسمين الفكرة وقالت لها: «مخطط كهربية الدماغ لن يعمل بشكل جيد مع نوع شعرك». آنذاك أدلَت الدكتورة بهذا الجواب بوصفه حقيقةً علميّة عاديّة ومعروفة ومستنتَجة بالفعل من الممارسة الطبية باستعمال الجهاز المذكور على مرضى من أعراق مختلفة. لكنّ حالة الذهول والاستغراب التي أبدتْها ابنة عمّتها وأمّها إزاء اكتشافهما أنّه يمكن استبعاد جزء من البشرية من حقّهم بتلقّي نتيجة دقيقة لتخطيط دماغهم بسبب لون بشرتهم «وطبيعة شعرهم الكثيف الخشن والمفتّل»، أحدثت نوعاً من الصحوة المفاجئة في أعماق نفس الدكتورة ياسمين.

اعترافٌ صادم بالمشكلة

المثال المذكور أعلاه ليس استثناءً، فقد أكّد مقال المجلّة العلمية نفسه ما يلي: «إنّ التحيّزات ضدّ الخصائص الجسدية، مثل الجلد الداكن والشعر المجعّد الكثيف، يتم دمجها في جميع تقنيات التصوير العصبي الرئيسيّة، بما في ذلك تصوير الدماغ الكهربائي EEG، والتحليل الطيفي بالأشعة تحت الحمراء fNIRS، والتصوير بالرنين المغناطيسي MRI، بالإضافة إلى طرق بحث علم الأعصاب الأخرى المستخدَمة من قبل علماء في الدول الغربية. هذه الأنماط الظاهرية شائعة بين السُّود، والتي يمكن أن تؤدّي ليس فقط إلى الاستبعاد من البحث، ولكن إلى قراءات غير دقيقة في وقت التشخيص السريري».

وفي مثال آخر، لاحظت باحثة تدعى تيرمارا باركر خلال الأيام الأولى من دراستها لنيل درجة الدكتوراه بجامعة ييل، بأنّه خلال استخدامها التحليل الطيفي بالأشعة تحت الحمراء fNIRS لبحثها في مرض التوحُّد، كان معظم المتطوّعين للدراسة من العِرقين الأبيض والآسيوي، في حين تم رفض اشتراك السود في الدراسة بسبب أنّ القبعة الخاصة بجهاز تخطيط الدماغ الكهربائي لم تتلاءم مع النمط الطبيعي لشعر رأسهم، والبيانات الناتجة عن تصويرهم كانت أقل جودة وأكثر تشويشاً؛ فبشرتهم السوداء تمتص كمية أكبر من الضوء في هذا الاختبار الذي يعتمد على الأشعة تحت الحمراء. وعلّقت الدكتورة باركر «التي لديها أخت مصابة بالتوحّد وذات بشرة سوداء»: «أستطيع سلفاً أن أرى شخصياً بأننا نفوّت بذلك مجموعات فرعية كاملة من السكان»، وأعربَتْ عن قلقها بأنّ محدوديات التكنولوجيا والبيانات المفقودة بسبب ذلك سوف تلحق ضرراً من خلال تفويتها فرصة فهم أكمل للمرض المدروس وخفاياه، وتؤدي إلى سوء تطبيق للعلاجات على أناس مثل أختها «من العرق الأسود».

عنصريّة في قواعد البيانات الكُبرى

من منظور بحثيّ، يصعب قياس الحجم الكامل للاستبعاد، بحسب دانيال برادفورد، الأستاذ المساعد في العلوم النفسية بجامعة ولاية أوريغون، حيث يقول «إنها مسألة إغفال». العديد من دراسات مخطط كهربية الدماغ ببساطة لا تشير إلى أعراق المشاركين فيها. لكن مجموعات البيانات السكّانية الكبيرة والمستخدَمة للكشف عن الارتباطات العصبية الحيوية بالسلوك تكون «بيضاء بشكل ساحق» بحسب وصفه؛ مثلاً حوالي 95% من البيانات التي تمّ جمعها بواسطة «البنك البيولوجي» Biobank في المملكة المتحدة، وهي أكبر مجموعة قواعد بيانات للتصوير العصبي الطبّي في العالم، تتوافق مع موضوعات دراسة «بيضاء» عرقياً. و«مشروع الشبكة العصبية البشرية» HCP، وهو اتحاد ضخم لتصوير الأعصاب مقرّه الولايات المتحدة، يحوي نسبة 76% من بياناته لبشر من العرق الأبيض. كما وتظهر النتائج الأولية من الاستطلاع الدولي الذي يحمل عنوان «تخطيط الدماغ الكهربائي ومشروع الشَّعر» EEG and Hair Project التابع لجامعة وسط فلوريدا أنّ قرابة نصف الباحثين المستطلَعين «البالغ عددهم 200 باحث» قد سجّل كلٌ منهم بيانات لتخطيط الدماغ الكهربائي لأقل من 5 أشخاص سود فقط على مدار حياتهم المهنية بأكملها!

تقرّ عدة مراجعات علمية بالانحياز العنصري في مناهج البحث الغربية في علم الأعصاب

أهمية دراسة التنوّع البيولوجي العِرقي

أظهر التحليل الوراثي للسكّان، مراراً وتكراراً، بأنّ البشر بتاريخهم الحديث لديهم اختلافات من الناحية البيولوجية بحسب العرق، ويجب عدم الخلط بين هذه الحقيقة الموضوعية وبين التشويهات والادّعاءات غير العلمية التي تحطّ من قدر أعراق بعينها، وهو الأمر الذي لطالما استخدمته التيارات الاستعمارية والعنصرية ودعاة تقليص عدد السكان على غرار مذهب المالتوسيّين والمالتوسيّين الجدد.

أما علمياً، فإنّ أدمغتنا تتأثر في تشكّلها بتجاربنا الثقافية وتجارب حياتنا، بما في ذلك النظام الغذائي، وكيف ترعرعنا في الطفولة، والمصادر التربوية والتعليمية، والتي يمكن أن تتراكب مع مجموعات إثنية وديمغرافية اجتماعية وعرقية.

وهنا تبرز أهمية دراسات التصوير العصبي العابر للثقافات، حيث يمكن أن تؤثّر الثقافة بالنشاط العصبي الكامن خلف نطاق من الوظائف المعرفية والسلوك، مثل إدراك الذات أو معالجة اللغة.

لم تتم معالجة مشكلة تحيّز التصوير بالرنين المغناطيسي ضد السُّود، على الرغم من أنها كانت معروفة جيداً لسنوات عديدة.

وفي دراسة أجريت عام 2022، بدأ فريق من الباحثين من ألمانيا وسنغافورة وكندا والولايات المتحدة في دراسة ما إذا كانت خوارزميات تعليم الآلة «المدرَّبة على مجموعات بيانات كبيرة للتصوير العصبي منحازة للسكّان البيض» تتنبّأ بدقّة بسلوك الأمريكيين السُّود. يهدف علماء الأعصاب الإدراكيّون إلى استخدام هذه الخوارزميات للمساعدة في الوقاية من الاضطرابات النفسية وتشخيصها وعلاجها مثل الاكتئاب والقلق، ولكن إذا كانت الفرضيات الأساسية غير دقيقة، فقد تكون التوصيات السريرية الطبية خاطئة أيضاً.

تعقيب ختامي

قد يعتقد كثيرون أنّ الأجهزة والتقنيات التي تستخدم في مجالات علمية وبحثية لا بدّ أن تكون «بطبيعتها» حياديّة وموضوعية، في حين تضيء لنا الأمثلة المطروحة أعلاه على جانب مهمّ يستدعي إعادة طرح مشكلة جدّية سبق أن تطرّق إليها الماركسيون، ألا وهي مسألة «نمط الإنتاج التكنولوجي» الخاصّ بكلّ تشكيلة اقتصادية–اجتماعية، حيث يبدو أنّه مرتبط ارتباطاً قوياً بنمط علاقات الإنتاج الاجتماعي السائدة. ويبدو محقّاً ما شدّد عليه أحد السياسيين اليساريّين الأفارقة مؤخّراً من أنّ «الرأسمالية عنصريّة بطبيعتها». وفي الحقل الطبّي على سبيل المثال، من المريع حقّاً أن تكون البيانات المرجعية الكبرى التي تتخذ كمصدر لصياغة معايير واستنتاج «قوانين» لكيفية تطوّر أمراض معيّنة، منحازةً إلى عرق واحد، بل والأدهى من ذلك أنّه علمياً العرقَ الذي يشكّل أقلّية البشرية جمعاء، في حين يتم تقليص تمثيل الأغلبية «الملوّنة» من البشرية. ربما كنا سنتوصل إلى نتائج أكثر دقة وفائدة فيما لو صمّمت قواعد البيانات و«أدوات الإنتاج» الطبّي التي نستخدمها بحيث تولي الاهتمام اللازم للتنوّع العِرقي الموضوعيّ الموجود لدى النوع البشري، ولكن يبدو أنّ تحقيق ذلك يحتاج إلى نظام يتجاوز التخلّف العلمي الذي أثبتت الرأسماليّة بأنها تتميّز به في هذا المجال، الأمر يحتاج إلى منظومة مختلفة جذرياً تحرّر البشريّة من أساس كلّ تمييز وعنصرية، والانقسام الطبقي للمجتمع والاستغلال المرتبط به. باختصار، إنّ التطوّر العلمي والتكنولوجي الإنساني والعادل يحتاج بالضرورة إلى الاشتراكية.

«الواهمون» وأولئك الذين يعيقون حركة التاريخ

يشهد النشاط الدبلوماسي العالمي ازدياداً ملحوظاً، تجاوز دوائره التقليدية، فلم تعد الدول العظمى المركز الأساسي لهذا النشاط، بل بتنا نلحظ خطوات وأجندات على مستوى أقاليم باتت تتحرك بسرعة محسوسة، ودرجة عالية من الاستقلالية، كما لو أنها خرجت من سبات بعد شتاء طويل.

■ علاء أبوفرّاج

ربما يكون القول: إن العالم يشهد نشاطاً دبلوماسياً متزايداً يحتاج تدعيماً ملموساً، فاللقاءات الدبلوماسية تجري دائماً ودون انقطاع، لكن النتائج الملموسة التي تحققها هذه اللقاءات مؤخراً باتت عصيّة على الإنكار. أي إنّ السياسات الخارجية للحكومات على المستوى العالمي أصبحت تتلمس ضرورة إحراز تقدمات في الملفات التي تعمل عليها، وعليه يمكن إنجاز توافقات محددة بسرعة أكبر من المعتاد، تمهيداً لخطوات لاحقة قد لا تظهر ملامحها التفصيلية الآن.

المحرّك الحقيقي

تزامن النشاط في بقاع مختلفة من العالم يسمح لنا بالاستنتاج، أن هناك محركاً أساسياً مشتركاً لكل هذا، فالقوى الدولية والإقليمية تدرك أن العالم يتغير، وهو ما لا ينكره أحد، وعلى هذا الأساس يضع الجميع أهدافاً ويعملون على تحقيقها، لا لإدارة آثار التغيرات الجارية فحسب، بل كمحاولة للتحكم والتأثير فيها والاستفادة منها، وبالتالي ضمان أدوار لهم في مرحلة لاحقة. ومن هذا الاستنتاج الأولي لا يمكننا النظر إلى تحركات هذه الدول بوصفها تحركات مؤقتة، بل على العكس تماماً، فهي وإن كانت لا تخلو من المناورة في بعض الأحيان، إلا أنها جزء من تحولات استراتيجية، تمهد لمرحلة استقرار جيوسياسي عالمي خلال آجال متوسطة. وبالتالي هذه توجهات جدّية لا رجعة عنها. ربما تكون سمتها الأساسية تصفير المشاكل مع الجوار، والبحث عن القواسم والمصالح المشتركة ليتحرك كل إقليم بشكلٍ موحّد وسط العاصفة، فالحديث المتكرر عن عالم متعدد الأقطاب لم يكن حديثاً عن أطراف محددة ودعوات مغلقة، بل كانت دعوة مفتوحة. لكل من يملك الطاقات الدفينة لأداء هذا الدور، ويتمتع بالإرادة السياسية والجرأة الكافية لإنجاز ما هو مطلوب.

المشكلة الكبرى

لا يمكننا القول: إن توجهات القوى الإقليمية والدولية للتأقلم مع العالم الجديد تسير بشكل سلس، فهي تلقى ممانعة على مستويين، الأول: خارجي يقوده حراس العالم القديم، أي الغرب والولايات المتحدة، التي تدرك أنها تخسر هيمنتها بشكل متسارع، وتجد نفسها محكومة بإعاقة كل النزعات الاستقلالية التي تتطور حولها، وتحاول أن تعيق تبلور الأدوات التي تطورها القوى الأخرى لإنجاز الانفكاك عن الهيمنة الأمريكية. أما المستوى المعيق الثاني: هو حراس العالم القديم القابعين في داخل هذه البلدان، والذين ارتبطت مصالحهم لعقود طويلة بكونهم وكلاء نهب بلادهم من قبل الغرب، وهم يدركون أن ما يجري لا بد أن يضرب مصالحهم أيضاً، وبالتالي يستميتون في الدفاع عن واقع قديم ينهار. فهؤلاء، وإن لم يعلنوا ذلك صراحة، يعملون لإعاقة بلدانهم من الداخل، والدفاع عن «ميزات» سابقة للعلاقة مع الغرب وواشنطن، ويمكن أن نرى أن الخطوات التي أنجزتها بعض الدول في منطقتنا في اتجاه الانفكاك التدريجي عن الغرب، كان لابد لها أن تترافق مع حالة من الصراع الداخلي الذي ظهر على العلن في بعض الأحيان. ويمكن رصد هذا في الانتخابات التركية الأخيرة وقبلها العديد من الأمثلة، مثل: محاولة الانقلاب على أردوغان، أو اغتيال السفير الروسي في أنقرة. ويرى بعض المراقبين: أن الوضع في السعودية مثلاً لم يكن مختلفاً كثيراً، فالصراع الذي حسمه بن سلمان لصالحه في السعودية، كان في أحد جوانبه حول العلاقة مع الغرب وواشنطن، وأنه ربما يكون، بن سلمان، قد قلّم حينها أظافر بعض من كان يرفض توجّه مخالف لتوجهات السعودية الحالية. ما سمح له لاحقاً بالسير في هذا الاتجاه.

«حراس العالم القديم» يعملون لإعاقة بلدانهم من الداخل والدفاع عن «ميزات» سابقة للعلاقة مع الغرب وواشنطن

هل الحالة مختلفة في الدول العظمى؟

في الوقت الذي تقود روسيا والصين التوجه الدولي نحو العالم متعدد الأقطاب، وما يتطلبه ذلك من سحب الأوراق واحدة تلو الأخرى من أيدي الغرب، لا تسير التوجهات في كلا البلدين بالسلاسة المتوقعة. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في روسيا بعد بدء الحرب مع أوكرانيا. فوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أعلن مجدداً منذ أيام في حوار قصير أجرته معه وسيلة إعلام روسية، عن ضرورة اتخاذ موقف حاسم من العلاقة مع الغرب. فقال: إن «الغرب خسر روسيا» وأن سرعة تطور روسيا باتت مرهونة بإنهاء الأوهام السابقة! وفصّل فيما قاله حول تاريخ روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وكيف كان الغرب ينظر إليها بوصفها مستعمرة، ولم يفكر يوماً ببناء شراكة حقيقية معها، تكون قائمة على المصالح المتبادلة. الفكرة التي يتحدث فيها لافروف ليست جديدة، وقد أشار إليها هو نفسه عدة مرات، وفي مناسبات مختلفة سابقاً، ما يؤكد أن هؤلاء «الموهومين» الذين يتحدث عنهم، لا يزالون موجودين داخل جهاز الدولة، وفي مفاصل مؤثرة في اتخاذ القرار، وأنهم يلعبون دوراً معرقلاً يبطئ حركة روسيا في الاتجاه المطلوب.

«نهاية العولمة المقادة غربياً»

وجود العقبات التي أشرنا إليها، لا يعني أن إنجاز عملية التغيير مسألة مستحيلة في ظل وجود ممانعة كهذه، بل إن هذه العقبات تعتبر واحدة من مسائل أخرى ينبغي التعامل معها على المستوى الإقليمي والدولي، فالوصول إلى عالم متعدد الأقطاب بتمثيل دولي واسع وحقيقي يفرض إنجاز الكثير، وهو ما يمكن أن نلحظه اليوم في تزايد نشاط عدد من التكتلات والهياكل السياسية القديمة، في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك الأمر في الدول العربية، التي بدأت الجامعة العربية تلعب فيها دوراً ملحوظاً في الأشهر الماضية. وقد تحدّث لافروف في حواره المشار إليه حول هذه المسألة، حين قال: إن عمليات النمو تحتاج لأن تكون إقليمية، وأكد أن هذه الرؤية أصبحت هي السائدة في العالم. وأضاف: إن دول آسيا مثلاً: تحتاج لاستثمار مساحاتها الشاسعة والثروات الطبيعية الموجودة، لتكون قادرة على تطوير سلاسل لوجستية ومالية وسلاسل نقل للمنفعة المتبادلة. ما يمكن أن يحولها فعلياً إلى كتل ضغط منفصلة نظرياً وجغرافياً، لكنها قادرة على الدفع باتجاه واحد مجتمعة ما يمكن أن يضمن فعلياً نهاية العولمة التي قادها الغرب لضمان مصالحه على حساب الآخرين.

تحضير التكتلات الإقليمية للمرحلة التالية يتطلب أعلى درجة من المناعة والاستقرار الداخلي، وأعلى درجات من توافق بين الدول الإقليمية الأساسية، لذلك لا يمكن تفسير ما يجري بين القوى الإقليمية في منطقتنا بوصفه مسألة صدفية أو ذات دوافع إقليمية، بل هو جزء من مرحلة تحضير عالمية، ينبغي على الجميع الاستعداد لملاقاتها، وسيكون الأكثر استعداداً أكثر قدرة على الاستفادة مما هو قادم.

الجزائر وروسيا.. في معاني تعميق التعاون الاستراتيجي

زار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون- برفقة وفد دبلوماسي كبير- روسيا لمدة ثلاثة أيام بين 14 و16 من حزيران الجاري، والتقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلالها من أجل توقيع اتفاقية تعميق التعاون الاستراتيجي بين البلدين، والتي انطوت على العديد من المفاصل الهامة التي تعكس العلاقات الجزائرية الروسية التاريخية والمتطورة، خاصة ضمن الظروف الدولية الجارية، وذلك على الرغم من كافة الضغوط والإعاقات الغربية والأمريكية على الجزائر.

■ يزن بوظو

تسعى الجزائر- بالاستفادة من إمكاناتها ووزنها من جهة، وعلاقاتها التاريخية مع روسيا، والتراجع الغربي والأمريكي من جهة أخرى- إلى النهوض بقواها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لتحظى بمكانة إقليمية أكبر وبإطلالة وتأثير دولي أوسع، حيث صرّح تبون خلال لقائه رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين «لدينا علاقات تاريخية، ولا يُمكن أن تتغيّر حتى لو تغيّر الوضع في العالم، ونسعى لأن نصبح قوّة في القارة الإفريقية.. وقد بدأنا بالفعل في استعادة قوتنا الاقتصادية» مشيراً إنه «من المهم بشكل خاص تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وأتمنّى أن تتعزّز علاقاتنا الاقتصادية في جميع المجالات: الزراعة والصناعة والثقافة»

كما أنّ اصطفاف الجزائر السياسي الدولي بالضد من السياسات الغربية ليس بالأمر الجديد، والتحركات الجديدة في اللحظة الدولية الراهنة بتعميق علاقاتها مع الشرق عبر روسيا أولاً، تأتي نتيجة سنينٍ طويلة من المناورة والصد والرفض للسياسات والمشاريع الغربية سواء على المستوى الدولي، أو الإقليمي، أو المحلي بما تخلله من محاولات توتير وتفجير الجزائر نفسها خلال فترة «الربيع العربي» ولا تزال هذه المحاولات مستمرة حتى اليوم. في اللحظة الراهنة، تحدّت الجزائر عبر زيارة رئيسها لموسكو كافة الضغوط الغربية والأمريكية والإملاءات عليها، ضغوط كانت ذريعتها بالنسبة لواشنطن الموقف من الحرب في أوكرانيا، لتجري محاولة فرض خيار: إما معنا أو ضدنا. لتعطي الزيارة، مرةً بعد، جواباً واضحاً وحاسماً باصطفاف البلاد دولياً من جهة، وتأكيداً على سيادتها وقراراتها من جهة أخرى. وفي هذا الإطار كان قد صرّح المبعوث الخاص للرئيس الروسي ميخائيل بوغدانوف، أن «هذه الزيارة في مستوى عالٍ، وهي مهمّة جداً، نظراً لبرنامجها الكثيف والوفد الكبير المرافق للرئيس تبون، ونحن متأكدون أنها ستكون موفّقة وناجحة».

تعميق التعاون الاستراتيجي

أعلن الرئيسان الجزائري عبد المجيد تبون والرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن تعميق اتفاقية التعاون الاستراتيجي الموقعة بين البلدين، والتي تتضمن تعاوناً واتفاقات ومشاريع بكافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

من بين ما تم الإعلان عنه حديثاً بالجانب التجاري كان تأكيد تبون عمل بلاده على تسهيل فتح البنوك الروسية في الجزائر من أجل التبادل التجاري بين البلدين، باستخدام العملات الوطنية عوضاً عن الدولار واليورو للتحرر من هيمنتهما، وأشار إلى قانون جزائري جديد يشجع الاستثمار بالمجالات التكنولوجية في بلاده، معطياً الأولوية بهذه الاستثمارات وغيرها إلى روسيا. مما يعني خسارة سوق هام للدولار واليورو بوزن الجزائر لصالح روسيا التي يبلغ التبادل التجاري معها فقط 3 مليارات دولار سنوياً.

كما أعلن أن «روسيا والجزائر تعلنان التعاون والتبادل في مجال تطوير التكنولوجيات النووية، وتطبيقها للأغراض السلمية، والسلامة النووية» مما قد يخفف من مشاكل الطاقة داخل البلاد لاحقاً، وجاء في صحيفة النهار الجزائرية أن «الرئيس الجزائري لفت إلى إمكانية توقيع اتفاقيات مع روسيا لتطهير المناطق التي تمت فيها التجارب النووية للاستعمار الفرنسي بالجزائر».

إنّ الانضمام العملي للجزائر بات قاب قوسين أو أدنى من استكماله وهو ما سيمثل نقلة فارقة جديدة بالدور والوزن الجزائري الاستراتيجي

وبالجانب السياسي والاقتصادي معاً، طالب الرئيس الجزائري التسريع من عملية انضمام بلاده إلى منظومة «بريكس» وأكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن الطلب الجزائري للانضمام يحتل الصدارة لمكانتها، أي إنّ الانضمام العملي للجزائر بات قاب قوسين أو أدنى من استكماله، وهو ما سيمثل نقلة فارقة جديدة بالدور والوزن الجزائري الاستراتيجي.

وعلى المستوى العسكري، تم الاتفاق على تزويد الجزائر بالمعدات العسكرية الروسية الحديثة، من بينها مقاتلات سوخوي- 35 ومنظومات الدفاع الجوي المتطورة إس- 500، وعلى أهمية توريد هذه الأسلحة المتطورة، إلا أن الأهم، كان الاستعداد الروسي لمشاركة الجزائر خبراتها بالصناعة العسكرية ودعمها لتنمية هذه الصناعة، ومشاركتها الخبرات بالمجالين الاستخباراتي والأمني. مما يعني السعي لانتقال الجزائر درجة أعلى من استيراد المعدات العسكرية نحو تصنيعها داخلياً، وربما تصديرها كذلك، مما يعطي البلاد وزناً عسكرياً وسياسياً أعلى على مستوى المنطقة.

أبعاد استراتيجية

هذه الزيارة الجزائرية باللحظة الراهنة مع ما تخللها ونتج عنها من اتفاقات وتعميق للعلاقات مع روسيا، تحمل بعداً استراتيجياً هاماً، فهي بالإطار العام ستعطي للبلاد وزناً أكبر بكثير مما كانت عليه خلال السنوات السابقة، وتشكل جزءاً من كافة التحركات الدولية، وفق سياسات التضامن والتكافؤ، وتهدف لكسر الهيمنة الأمريكية نهائياً.

سيتيح هذا التطور الحالي والاستراتيجي للجزائر، لعب دور أكبر وأعلى تأثيراً على المستوى الإقليمي أولاً، وتحديداً في الملفات التي بدأت بالفعل باتخاذ خطى عملية وجدية تجاهها ونحو حلّها، منها: الملف الفلسطيني عبر الاجتماعات مع القيادات الفلسطينية خلال الفترة السابقة، أو الملفين السوري والليبي، وبالطبع التأثير على نشاط القارة الإفريقية، والتكامل والتقاطع معها بالمصلحة المشتركة المتمثلة بإنهاء الهيمنة الغربية والأمريكية.

وعلى المستوى الدولي، يكون الدور الجزائري مكملاً لنشاط القوى الكبرى بالوقت الحالي والقريب على الأقل، وتحديداً منها تلك المنضوية في منظومة «بريكس» ومن حولها، ومن جهة أخرى بإمكان الجزائر- فضلاً عن غيرها- القيام بدور وسيط وجسر بين روسيا والدول الأوروبية، التي تسعى أو ستسعى لاحقاً للتخلي عن تحالفاتها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة، بما تنتجه وتفرضه من أزمات وتوترات تطال الجميع.

تعميق العلاقات مع روسيا، والانضمام إلى بريكس، يعني بشكل مباشر تطوير العلاقات الثنائية مع الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، وضمن سياسات موازين القوى الدولية الجديدة على كافة المستويات، مما سينعكس إيجاباً على الظروف الداخلية للجزائر لاحقاً، تحت عنوان التنمية العريض، على مستويات الزراعة والصناعة والتكنولوجيا والأمن والتجارة وغيرها، وصولاً بدورها لتأمين حالة استقرار سياسي واجتماعي.

بطبيعة الحال، توجد في الجزائر كأي بلد آخر إشكالات وتناقضات داخلية عدّة، على المستويات المعيشية والديمقراطية والوطنية تحديداً، منها ما يتعلق بالجانب التاريخي، إلا أنّ الحدّ من التدخلات الخارجية وقطعها، وتأمين الاستقرار الاجتماعي، يفتح المجال أمام حلّ هذه التناقضات بشكل سلمي وطبيعي، في إطار التطور الجاري بالبلاد، وبأدنى قدر من التوترات الداخلية، وهو ما يعني عملياً مشروعاً مناقضاً تماماً للمشروع الأمريكي.

مؤشرات جديدة عن تعاون عسكري مرتقب بين إيران ودول الخليج

الاهتمام الذي تلقاه العلاقات السعودية الإيرانية لا يعتبر اهتماماً مبالغاً به، فالتقارب الذي نشهده مؤخراً يصب في مصلحة كل دول المنطقة، ويمهد للتوسع في هذه التفاهمات، وبالتالي، ارتفاع حظوظ الحلول التوافقية لأزماتنا العاصفة، ومن هذه النقطة بالذات نجد العلاقات بين البلدين موضوعة تحت المجهر على مدار الساعة، وخصوصاً، أن هناك تطورات يمكن رصدها يومياً.

ا يمكننا التنبؤ بآفاق العلاقة التي يمكن أن تصل لها العلاقة الثنائية السعودية– الإيرانية، فمن جهة هناك مشاكل تراكمت لعقود مضت، ومن جهة أخرى هناك مجالات واسعة للتعاون، وفي كافة الميادين يصعب حصرها.

100 يوم فقط!

بعد مضي 100 يوم على اتفاق عودة العلاقات بين إيران والسعودية يتجاوز البلدان العقبات واحدة تلو الأخرى، ونجحتا مؤخراً في إسكات بعض الأصوات المشككة، حين جرى الإعلان عن فتح السفارة الإيرانية في الرياض، والمضي قدماً في الخطوات المماثلة لفتح السفارة السعودية في طهران. والأكثر من ذلك، أن وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، أنهى منذ أيام زيارة إلى طهران كانت الأولى لمسؤول سعودي رفيع المستوى منذ سنوات طويلة. وأعلن خلالها عن تسليمه دعوة للرئيس الإيراني لزيارة المملكة في أقرب وقت، وإذا ما نظرنا إلى الأسابيع القليلة التي أنجز فيها البلدان كل هذا، يمكننا أن ندرك أن القيادتين الإيرانية والسعودية تتعاملان مع إعادة إحياء العلاقات بوصفها مسألة ملحة لا تحتمل التأخير. بل إن الإعلان الذي أطلقه قائد القوات البحرية الإيراني شهرام إيراني منذ أسابيع، عن إمكانية تشكيل تحالف بحري يضم دول من منطقة الخليج إلى جانب إيران، بدا إعلاناً متسرعاً للوهلة الأولى، وخصوصاً أنه جاء على لسان مسؤول عسكري إيراني دون تأكيد أو نفي من قبل الدول المعنية الأخرى، لكن المؤشرات المتداولة في الأسبوع الماضي باتت ترفع من حظوظ تشكيل «تحالف بحري» بغض النظر عن تسميته. فبن فرحان قال من إيران: إن طهران والرياض لديهما التزام مشترك بالنسبة لأمن المنطقة، مؤكداً على أهمية تعاون البلدين في الأمن الإقليمي، وخص بالذكر «الأمن البحري والحد من انتشار الأسلحة في المنطقة».

ليس تأكيداً رسمياً بعد!

تصريحات بن فرحان هذه لا يمكن التعامل معها بوصفها تأكيد سعودي رسمي على التحضير للإعلان عن التحالف الذي تحدث عنه إيراني، لكنها في الوقت نفسه تؤكد: أن مباحثات في هذا الخصوص تجري بالفعل، وأن الرياض ترى أيضاً في طهران طرفاً يمكن التعويل عليه في بحث ملف الأمن البحري، في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية. وفي سياق متصل نشرت وزارة الخارجية الروسية بياناً على موقعها، حول اللقاء الذي جمع الممثل الخاص لرئيس روسيا الاتحادية للشرق الأوسط وبلدان إفريقيا، نائب وزير خارجية روسيا ميخائيل بوغدانوف مع مدير إدارة التخطيط السياسي بوزارة خارجية المملكة العربية السعودية رائد قرملي، وأشار البيان أيضاً إلى تأكيد الجانبين على أهمية «إقامة نظام موثوق للأمن الجماعي والتنمية المستدامة في منطقة الخليج، يقوم على مبادئ الاحترام المتبادل وحسن الجوار» لتشير هذه الكلمات إلى أن دوراً روسياً يبدو حاضراً في المشاورات حول «نظام الأمن المشترك» أو «التحالف البحري».

منتدى سان بطرسبرغ: قرابة ألف صفقة وعقد

عُقد منتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي الدولي بنسخته الـ 26 في الفترة بين 14 وحتى 17 حزيران، أبرمت خلاله مئات الصفقات والعقود، وبحثت العديد من القضايا الاقتصادية المتعلقة بروسيا والأسواق الدولية.

■ ملاذ سعد

قال أنطون كوبياكوف مستشار الرئيس الروسي والسكرتير التنفيذي للجنة منظمة منتدى سان بطرسبرغ الدولي خلال مؤتمر صحفي يوم السبت: إن «حصيلة المنتدى هذا العام وصلت لأكثر من 900 صفقة وعقود بقيمة 3،860 تريليون روبل» حوالي 46 مليار دولار، من بينها 43 اتفاقية مع ممثلي شركات أجنبية، وشهد المنتدى هذا العام مشاركة 17 ألف شخص من 130 دولة.

بديل نظام سويفت

وجرى الإعلان عن عدة مواقف وتصريحات روسية على هامش المنتدى، كان من بينها قول وزير التكامل والاقتصاد في اللجنة الاقتصادية الأوراسية سيرغي غلازييف: إنه «توجد لدى روسيا منظومة الرسائل الإلكترونية لبنك روسيا، والتي تحل محل نظام SWIFT بالكامل، والمنظومة الروسية متاحة لدول العالم الثالث. لذلك، يمكن لأي بنك في دول آسيان يهتم بخدمة التجارة مع روسيا أن يستخدم هذه المنظومة. في الوقت نفسه يجب بناء علاقات مراسلة مباشرة بين البنوك. بالطبع، العملات الوطنية مهمة أيضاً. هنا يمكننا، على سبيل المثال: إنشاء بنوك خاصة تعمل فقط بالعملات الوطنية، ولذلك لن تخشى التعرض للعقوبات الغربية».

أوكرانيا حاضرة

وكان للملف الأوكراني حصة كبيرة من اللقاءات والاجتماعات على هامش المنتدى، حيث قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال لقاء بينه وبين وفد الوساطة الإفريقية بشأن أوكرانيا: إن بلاده منفتحة على الحوار مع كل من يريد السلام، شرط مراعاة مصالح جميع الأطراف، بدوره صرح رئيس السنغال ماكي سال: «لقد تمت تسمية العديد من الشروط للحوار، وبينها مراعاة ميثاق الأمم المتحدة. أنا على يقين تام بأن روسيا التي شاركت في تأسيس هذه المنظمة، والعضو الدائم في مجلس الأمن الدولي، تلتزم بهذا الميثاق».

من جهة أخرى، أعلنت شركة روس نفط الروسية، ومؤسسة البترول الوطنية الصينية خلال بيان صحفي بعد اجتماع بينهما: أن الشركتين اتفقتا على تغطية الصفقات الثنائية بالعملات المحلية الروبل واليوان، وقال بيان شركة روس نفط: «أحد المجالات الرئيسية للتعاون بين «روس نفط» ومؤسسة البترول الوطنية الصينية، هو توريد النفط الذي يصل حجمه وفقاً للعقود الحالية إلى 40 مليون طن سنوياً، حيث انتقلت الشركتان إلى دفع ثمن الخام بالعملتين الوطنيتين».

وأكد بوتين في خلال المنتدى: أن الاقتصاد الروسي نجح في تحقيق نمو اقتصادي، وذلك على الرغم من العقوبات الغربية العديدة المفروضة عليه، وبدوره قال رئيس مجلس الدوما الروسي فياتشيسلاف فولودين «أظهر منتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي الدولي أن خطط واشنطن وبروكسل لعزل روسيا و»تمزيق اقتصادنا قد باءت بالفشل».

النشاط الاقتصادي الذي رافق هذا المنتدى– وإلى جانب دلالته السياسية– يحتاج بعض الوقت حتى تظهر نتائجه الفعلية في الواقع الملموس، لكن المنتدى يُظهر بشكل مستمر درجة عالية من المرونة ويؤمن مخارج بالنسبة للكثير من الدول لتأريض أي ضغوط غربية متوقعة.

أسباب الحرب الأهلية الأمريكية تعود اليوم للظهور

قمت مع فريقي البحثي ببناء قاعدة بيانات كبيرة لتحليل الأزمات السياسية المتكررة، وخرجنا بأنّ هناك سببين بارزين لعدم الاستقرار أهمّ من جميع الأسباب، الأول، انتشار الحرمان الاجتماعي الناجم عن تناقص الثروة في مناطق سكنية واسعة، والثاني هو فرط إنتاج «النخبة»، أي عندما ينتج مجتمع ما عدداً كبيراً جداً من المتعلّمين تعليماً عالياً ولا يوجد ما يكفي من وظائف لتلبية طموحاتهم. في الولايات المتحدة وعلى مدى الخمسين عاماً بات هذان العاملان شديدي الوضوح، حيث أصبح الأثرياء أكثر ثراء، بينما ركدت الدخول والأجور لدى الأسر الأمريكية من الطبقة الوسطى. نتيجة لذلك أصبح الهرم الاجتماعي الأمريكي مثقلاً في القمة، حيث بات لدى الولايات المتحدة وفرة من الخريجين الحاصلين على درجات علمية متقدمة. يتطلّع المزيد من الناس إلى مناصب السلطة والتنافس على عدد ثابت نسبياً من الوظائف، وهذه المنافسة تقوّض الأعراف والمؤسسات الاجتماعية التي تحكم المجتمع الأمريكي. مرّت الولايات المتحدة قبل ذلك مرتين بمواقف مماثلة، أحدها انتهى بالحرب الأهلية، والآخر بالحرب العالمية.

■ بيتر تورتشين
ترجمة: اوديت الحسين

لنحاول فهم الأسباب الجذرية للمشكلة: في 1983 كانت 66 أسرة أمريكية تمتلك ثروة تزيد عن عشرة ملايين دولار، ثمّ في عام 2019 ازدادت ثروة هؤلاء عشرة أضعاف، وازداد عدد الأسر التي تبلغ ثروتها 5 ملايين دولار أو أكثر سبعة أضعاف. في ظاهر الأمر لا يبدو وجود المزيد من الأثرياء أمراً سيئاً، لكن على حساب من راكمت النخبة الثروة في السنوات الأخيرة؟ ابتداءً من السبعينات، ورغم أنّ الاقتصاد الكلي استمرّ بالنمو، بدأ متوسط نصيب العامل من المكاسب في التقلّص، وركدت الأجور الحقيقية. ليس من قبيل الصدفة أنّ مؤشّر طول الإنسان في الولايات المتحدة، وهو مؤشر مفيد للرفاهية والاقتصاد، قد أصيب بدوره بالركود خلال الفترة ذاتها، حتى مع استمرار ارتفاع معدلاته في معظم أنحاء أوروبا. بين بداية الألفية و2010 انخفضت الأجور النسبية للعمّال غير المهرة إلى النصف تقريباً مقارنة بمنتصف القرن العشرين. بالنسبة لـ 64% من الأمريكيين الذين لم يحصلوا على شهادة جامعية لمدى أربعة أعوام، تقلصت الأجور الحقيقية في العقود الأربعة الماضية التي سبقت عام 2016. ومع تضاؤل الأجور ترتفع تكلفة امتلاك منزل والذهاب إلى الكلية. من أجل شراء منزل كان على العامل متوسط الأجر في 2016 أن يعمل ساعات أكثر بنسبة 40% مقارنة بعام 1976، ويتعين على الآباء أن يعملوا أربع مرات أطول لدفع مصاريف الجامعة لأبنائهم.

حتّى الأمريكيون الحاصلون على تعليم جامعي لم يكن الأمر سهلاً عليهم. كان أداؤهم جيداً حتى خمسينيات القرن الماضي عندما التحق أقلّ من 15% من الطلاب بالجامعة. لكن اليوم ومع أكثر من 60% من خريجي الثانوية مسجلون في الجامعات، باتت المنافسة على الوظائف التي لم يتغيّر عددها نسبياً أشدّ بكثير ممّا كان عليه الحال قبل خمسين عاماً. المنافسة المعتدلة في المجتمع تفضي إلى التنمية، لكنّ المنافسة بين النخب الأمريكية المتعلمة اليوم تتجاوز بكثير حدود ما هو مناسب. إنّه الجانب المظلم من «الجدارة» التي تخلق أغلبية من الخاسرين الحانقين، والتي تؤدي إلى عمل جاد أقل وطرق ملتوية أكبر. كلّ هذا يجعلنا أمام مجموعة كبيرة من النخب المتعلمة المحبطة المصممة على تسلّق السلم، ومجموعة كبيرة أخرى من العمّال الذين لا يستطيعون بناء حياة أفضل بأيديهم.

المشتركات مع الحرب الأهلية

تشترك العقود التي أدّت إلى الأزمة الاجتماعية الحالية في أوجه تشابه مهمة مع العقود التي أدّت إلى الحرب الأهلية. في ذلك الوقت أدّى الاقتصاد المتنامي إلى جعل الأغنياء أكثر ثراء، والفقراء أعدادهم أكبر. يزيد الفقر المنتشر من حدة التوترات الاجتماعية. بين عامي 1820 و1825 عندما كان الاقتصاد جيداً، كان هناك اضطراب واحد فقط أدى إلى وفاة شخص واحد على الأقل. لكن في السنوات الخمسة التي سبقت الحرب الأهلية، بين 1855 و1860 شهدت المدن الأمريكية ما لا يقل عن ثمانية وثلاثين اضطراباً من هذا القبيل. نرى نمطاً مشابهاً للتطور اليوم. عشية الحرب الأهلية تجلى الإحباط السياسي بشكل جزئي في شكل شعبوية معادية للمهاجرين.

كما تتصاعد أيضاً الاشتباكات بين النخب الاقتصادية. جنى المليونيرات الجدد في القرن التاسع عشر أموالهم من خلال التصنيع بدلاً من المزارع أو التجارة الخارجية. انزعجوا من القواعد التي وضعتها طبقة ملاك العبيد في الجنوب بسبب مصالحهم الاقتصادية المنقسمة. لحماية صناعاتهم الوليدة، أرادت الشركات تعرفات جمركية عالية ودعماً من الدولة لمشاريع البنية التحتية. عارضت نخبة المال القديم– الذين كانوا يزرعون ويصدرون القطن ويستوردون السلع المصنعة من الخارج– هذه الإجراءات بشدة. كانت سيطرة مالكي العبيد الجنوبيين على الحكومة الفدرالية قد منعت الإصلاحات المطلوبة في أنظمة البنوك والنقل، ما أدّى إلى تهديد رفاهم الاقتصادي. وكما هو الحال اليوم، انتقل تشابك المصالح هذا بشكل عنيف إلى مؤسسات الحكم، سواء عبر الاتهامات ومحاولة التصفية السياسية، وصولاً إلى العنف الذي نأخذ منه المثال الأكثر شهرة حين قام نائب عن ساوث كارولينا بضرب سناتور من ماساتشوستس في مجلس الشيوخ، أو توجيه المسدسات في وجه بعضهم البعض. أنذر الاشتباك والعنف داخل دوائر النخب الاقتصادية بالعنف الأوسع والأكثر دموية في التاريخ الأمريكي.

«المترجم: في قصور لدى المؤلف اعتبر بأنّ فترة منتصف الخمسينيات من القرن الماضي هي نهاية جيدة للأزمة الأمريكية خلافاً للحرب الأهلية بشكل منفصل تماماً عن الحرب العالمية الثانية، وقد سمّاها «فترة الازدهار»، متجنباً الحديث عن الحرب وتأثيراتها الإيجابية على النمو الاقتصادي الأمريكي، وانتقال الرأسمالية من طور إلى آخر وانتقال مركز الثقل الرأسمالي إلى الولايات المتحدة بشكل كلي، ولكن سنورد بعض ما قاله لأهميته في توصيف الصراع بين النخب والعمّال وقدرة العمّال على انتزاع المكاسب في فترة ما بعد الحرب كجزء من الصراع الطبقي القائم».

على عكس حقبة ما بعد الحرب الأهلية ارتفعت الأجور الحقيقية بشكل مطرد في منتصف القرن العشرين وبلغت معدلات الضرائب على سلم الدخل الأعلى ذروتها عند 94% خلال الحرب العالمية الثانية

في 1929 جاء انهيار بورصة نيويورك والكساد العظيم مع تأثيرات مشابهة لتلك التي خلفتها الحرب الأهلية. لكن هناك اختلافات بين الحقبتين، فعلى عكس حقبة ما بعد الحرب الأهلية ارتفعت الأجور الحقيقية بشكل مطرد في منتصف القرن العشرين، وبلغت معدلات الضرائب على سلم الدخل الأعلى ذروتها عند 94% خلال الحرب العالمية الثانية وظلت أعلى من 90% حتى منتصف الستينيات. نما المواطن الأمريكي العادي بارتفاع بطول ثلاث بوصات، ما يعكس الرفاه.

كانت الطبقة الحاكمة نفسها في الجزء الأكبر منها قادرة على فهم مدى أهميّة الرضوخ للإصلاحات التقدمية في تلك الحقبة. قال رئيس غرفة التجارة الأمريكية «وهي التي تروج اليوم لأشد أشكال أصولية السوق النيوليبرالية»: «فقط أولئك الذين يتظاهرون بعدم الرؤية لا يمكنهم رؤية اختفاء الرأسمالية القديمة والبدائية الحرة». كتب الرئيس إيزنهاور وهو الذي كان يعتبر محافظاً مالياً في منصبه، إلى شقيقه قائلاً: «إذا حاول أي حزب سياسي تفكيك الضمان الاجتماعي والتأمين ضدّ البطالة وقوانين العمل والبرامج الزراعية، فلن تسمع عن هذا الحزب مرة أخرى في تاريخ السياسة. بالطبع هناك مجموعة صغيرة منشقة تعتقد أنّه يمكنك القيام بهذه الأشياء، لكن أعدادهم لا تذكر وهم أغبياء».

■ بتصرّف عن:
Collapse Toward Headed Is America

هل تضع فرنسا اسمها في قائمة انتظار بريكس؟

صرّح السفير الروسي في القاهرة للصحفيين بأنّ روسيا تدعم محاولة مصر للانضمام إلى بريكس، وأشار إلى أنّ هذا الدخول «قد يتمّ بعد الاتفاق النهائي على معايير وإجراءات قبول دول جديدة داخل الاتحاد، لأنّ الأعضاء الحاليين لديهم آراء مختلفة حول هذه المسألة». اليوم وقبل أن تنضمّ حتّى دول جديدة إلى المنظمة، تتفوّق مجموعة البريكس بدولها الخمس: «البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا» من حيث عدد السكان والقوة الاقتصادية بالفعل على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجتمعين. لكن ماذا عن الدول الغربية التي تريد الدخول إلى بريكس؟ إنّ الطابور الطويل لبريكس يصبح محطّ اهتمام عالمي أكثر من أي وقت سابق.

■ فلاديمير ماليشيف
ترجمة: قاسيون

انخفضت حصّة دول مجموعة السبع من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 30%، بينما توفّر بريكس اليوم 31,5% منه. من المتوقّع أن تمثّل بريكس أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول 2030، ومن المرجّح أن يؤدي التوسع المقترح إلى تسريع هذه العملية. بالإضافة إلى مصر، أعربت الأرجنتين وإيران وإندونيسيا وتركيا والسعودية بالفعل عن رغبتهم في الانضمام إلى الكتلة الاقتصادية سريعة النمو. سيقوم الرئيس الفرنسي ماكرون بدوره بالمشاركة في قمة البريكس التالية التي ستعقد في آب في جنوب إفريقيا. وفقاً لصحيفة «L'Opinion» الفرنسية، فقد تقدّم الرئيس الفرنسي بالفعل بطلب الحصول على إذن من رئيس جنوب إفريقيا، وأعلن عن نيته التشاور مع أعضاء بريكس الآخرين «قادة البرازيل وروسيا والهند والصين».

هل سيصبح ماكرون أول زعيم غربي يحضر قمة نادي البريكس المغلق؟ الفكرة مجنونة بعض الشيء وغير مسبوقة وفقاً للصحيفة الفرنسية. الرئيس الفرنسي شخص عالمي يريد التنافس مع الحوكمة العالمية تحت قيادة الولايات المتحدة وحلفائها، لكنّ قصر الإليزية ما زال يعمل على ذلك. لقد استجابت موسكو بالفعل لهذه الرسالة غير المتوقعة، وقالت الممثلة الرسمية لوزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا بأنّ على باريس أن تشرح رغبة ماكرون في حضور حدث منظمة «ليسوا جزءاً منها ولا يشعرون حتّى بالودّ تجاهها».

رغم أنّ المعلومات المثيرة المنشورة في الصحيفة الفرنسية لم تتلقَ حتّى هذه اللحظة تأكيدات رسمية، إلّا أنّ المعلقين الفرنسيين وبعض الذين ينقلون عن قصر الإليزيه يرون ذلك منطقياً. أشارت الصحيفة مستعينة بالتقاليد المتبعة في لعبة الملاكمة حين يرمي مدرّب أحد الطرفين المنشفة في الحلبة معلناً خسارة مقاتله، «قامت فرنسا برمي المنشفة» بسبب الضعف الاقتصادي وطلبت من روسيا والصين السماح لها بالمشاركة في قمة البريكس، حيث «بعث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون برسالة مفاجئة إلى مجموعة البريكس يقول فيها بأنّه يريد الانضمام إلى التحالف، ودعا بشكل أساسي روسيا والصين اللتين تقودان أكبر تحالف اقتصادي في العالم إلى أن يصبح شريكهما». أشار الكاتب إلى أنّ «فرنسا ترى أنّ السوق الأوروبية في أزمة بسبب العقوبات المفروضة على روسيا، في حين أنّ النمو ينتمي إلى دول البريكس التي استحوذت على حصة كبيرة من العالم».

لذلك فإنّ البحث عن مخرج من هذا المأزق قد يأتي من أكثر الأماكن غير المتوقعة. علاوة على ذلك، اشتهر ماكرون منذ فترة طويلة بتصريحاته الصادمة على الساحة الدولية. يكفي، على سبيل المثال، أن نتذكر موقفه الذي اتخذه منذ وقت ليس بالبعيد ضدّ حلف شمال الأطلسي، عندما أعلن الرئيس الفرنسي بشكل غير متوقع «موت الناتو سريرياً ودماغياً»، أو مكالماته المستمرة مع بوتين عندما بدا بأنّ الغرب قد قرر بالفعل ترتيب عرقلة كاملة لروسيا.

هناك قائمة انتظار طويلة وممتلئة من الدول التي ترغب في الانضمام إلى بريكس والبعض من هذه الدول في عجلة من أمرها للركوب في القطار

سياسيون من قبل النظام وليسوا مستقلين

لا يجب أن يتسرّع الإنسان في التوصّل إلى استنتاجات دون الأخذ بالاعتبار كامل الاحتمالات. قد يكون تحقيق ماكرون اختراق ممكناً ومنطقياً لولا حقيقة أنّ ماكرون، على الرغم من أنّه ينفخ خديه باستمرار في الشؤون الدولية، ليس سياسياً مستقلاً على الإطلاق. كما هو معروف تمّ تعيين هذا الموظف السابق في بنك روتشيلد على كرسي الرئيس من قبل النخبة العالمية والأوروبية، وهؤلاء مرتبطون حتّى اللحظة بنظام واشنطن. لذلك هل يمكن لماكرون دون تعليمات من واشنطن أن يقوم بمثل هذا «العمل الثوري» وأن يذهب إلى منظمة بمشاركة روسيا والصين اللتين تتحديان حكم الأنغلو ساكسون، وألّا يتحمل عواقب سخط الأمريكيين بشكل أو بآخر الذي قد يصل إلى حدّ العقوبات؟

هل يمكن أن يكون ترنّح الكرسي الذي يقوده بسبب الاحتجاجات المندلعة في فرنسا قد قاده إلى هذه الخيارات اليائسة؟ ماذا لو حصل على الضوء الأخضر من واشنطن؟ هل تكون قد قررت استخدام يديه المكبلتين لتنفيذ مزيج ذكي يهدف إلى تقسيم مجموعة البريكس وتقليل نفوذ روسيا فيها؟

بين كون ماكرون قادراً على مواجهة واشنطن بإجراءات أبعد من الكلمات والعويل، وبين كونه خادماً مخلصاً للنظام العالمي، أسئلة كثيرة يجب الإجابة عنها، تشمل قدرة الاستقلال وتبعية النخب الفرنسية ومحركي الدمى. في آخر قمة لمجموعة السبع في هيروشيما، فشل ماكرون بتنظيم لقاء بين الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا ورئيس أوكرانيا زيلينسكي. كان ماكرون هو الذي أصرّ على الحاجة إلى مثل هذا اللقاء الثنائي على هامش محادثات قادة مجموعة السبع، ومع ذلك تمكن زعيم المجلس العسكري الأوكراني من إحباط خططه ولم يحضر الاجتماع ببساطة. اتضح أنّ ماكرون، حتى بالنسبة لدمية الغرب التافهة زيلينسكي، ليس له سلطة على الإطلاق. إذن لماذا هذه القنبلة الإعلامية حول محاولة ماكرون حضور قمة البريكس؟

تذهب بعض التحليلات إلى أنّ ماكرون يسعى إلى فرض أجندة بلاده أو الأجندة الغربية على المنظمة، ولكن هذا سخيف وساذج للغاية بالنظر إلى أنّ بريكس اليوم منظمة قادرة على العمل والتصرّف دون أيّ اعتبار للغرب، فبعد كلّ شيء وكما ذكرنا من قبل، بريكس تتفوّق على الغرب من حيث عدد السكان والقوة الاقتصادية الكلية. إذاً هل قام ماكرون حقاً «بإلقاء المنشفة»، وهو يسعى للخروج عن السرب الغربي والقفز في عربة القطار المغادر؟ يؤيد الكثير من المراقبين ذلك ويقولون بأنّ هذا جزء من الفهم الأوروبي لأنّ واشنطن قد تغرقهم وأنّ الغرب عموماً سيخسر المنافسة الاقتصادية. حتّى الآن ليس لدينا سوى التخمينات، لكن هناك حقيقة واحدة مهما كان سبب ماكرون لحضور القمة، فالمناورات حول دول بريكس قد بدأت تشير بالفعل إلى السلطة المتزايدة لهذه المنظمة على الساحة الدولية.

بعد كلّ شيء، هناك قائمة انتظار طويلة وممتلئة من الدول التي ترغب في الانضمام إلى بريكس، والبعض من هذه الدول في عجلة من أمرها للركوب في القطار لأنّهم يدركون أنّ الاندفاع السريع له قد يضيّق الإمكانية أمام اللحاق به في وقت لاحق. وفي الوقت الذي يبحث فيه خصوم بريكس عن طرق «لتلغيم السكة»، يبدو أنّ ديناميكية التحولات العالمية تجعل من فرصهم أضعف وقدراتهم أوهى في الحيلولة دون حدوث المحتوم.

عندما دخلت الأزمة بيوتنا

تكمن المسألة الأساسية في عدم فهم وإدراك الكثير من الناس لحقيقة الأزمة وأسبابها وما أنتجه انفجارها لاحقاً ووصولها إلى هذا الحد غير المسبوق، في طريقة التفكير التي يتناول بها هؤلاء المشكلة وطرق معالجتها، باعتمادهم النظرة الجزئية للتحليل ومواجهة المشكلات الجزئية اليومية بعيداً عن الوعي بأطرها الكلية. حيث باتت هذه الطرائق من التفكير تُمثل أزمة فوق الأزمات وعاملاً من عوامل إنتاج المشكلات. فيكون مثلاً السياسي منقطع الصلة عن الاقتصادي الاجتماعي، وأيضاً الثقافي منقطع عن الاقتصادي والسياسي.. إلخ. ولذلك تنوه التحليلات في الجزئيات الصغيرة بعيداً عن فهم ومعرفة أبعاد الظاهرة المتنوعة والمتعددة.

■ إيمان الذياب

من هنا تأتي أهمية ربط الانتماء بجذوره الثقافية وسياقاته الاجتماعية والاقتصادية والفكرية وحتى السياسية منها. إن فكرة الانتماء ليست بسيطة، بل هي مثل أي ظاهرة اجتماعية أخرى معقدة وغنية، ولذلك يعتمد فهمها على دراسة كافة أبعادها وجوانبها، فالانتماء له جانبان داخلي ينطلق من الهوية وتحقيق الذات، وخارجي يرتبط بالمصالح المتبادلة والمنافع المحصلة بين الإنسان المنتمي ودائرة انتمائه. تتعدد دوائر انتماء الفرد وتتعقد وتتداخل وتتشابك وتتقاطع وتترابط، فبعض الانتماءات تولد مع الفرد ولا خيار له في استمرارها كالعائلة والوطن واللغة.. إلخ. وبعضها الآخر يختاره الإنسان بعد نضوجه واكتمال وعيه مثال التوجه السياسي والأيديولوجي.. إلخ. ودوائر الانتماء متنوعة منها المحلي، والإقليمي والإنساني والنوعي.. إلخ. وما يميزها أنها دوائر متحاضنة من جهة، ومتناقضة من جهة أخرى. وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى حالة من الخلط بينها، فمثلاً يجري الخلط بين النظام السياسي والوطن، والخلط بين مفهوم العالمية وواقع الهيمنة الاستعمارية، والخلط بين الهيمنة السياسية والتطور الحضاري، وغيرها وغالباً ما يكون ذلك ناتجاً عن اتساع مساحات الاغتراب والانفصال المعنوي عن دوائر الانتماء الحيوية للإنسان.

لم نكن بخير

إن الإحساس بالأمن الوجودي هو منطلق الثقة بالنفس. يؤكد د.مصطفى حجازي في كتابه «التخلف الاجتماعي- مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور» أن الانسان المقهور «يعيش في عالم من العنف المفروض، عنف يأتي من الطبيعة وغوائلها التي لا يستطيع لها ردعاً والتي تشكل تهديداً فعلياً لقوته وأمنه وصحته» ويسرد جملة من الأخطار الطبيعية كالجفاف والفيضانات والحرائق والأمراض والأوبئة والحروب والآفات الزراعية .. إلخ. ويتابع «أن هذا العنف يجعله يعيش في حالة الضرورة، في حالة فقدان متفاوت للسيطرة على مصيره، إنه اعتباط الطبيعة عندما تقسو دون أن يجد وسيلة لحماية ذاته للشعور بالأمن إزاء ما تشكله من تهديد، إنه يفتقر إلى سلاح للمجابهة ولذلك تبدو أخطار الطبيعة مضخمة، وبالقدر ذاته تتضخم مشاعر عجزه وقلقه..»

لم تكن الأسرة السورية، ولا أفرادها، بمنأى عن الأخطار التي مر ذكرها قبيل انفجار الأزمة، حسب ما يروج البعض: «بأننا كنا بخير..»، ولم تكن الطبيعة مصدراً وحيداً للضغوط والتهديدات التي واجهت الناس، بل كانت جملة السياسات التي يفترض بها معالجة المشكلات، وتحصن الفرد والأسرة على السواء لمواجهة مختلف الأخطار، شكلت هذه السياسات تهديد واضحاً صريحاً أو كامناً لحياة الناس، وجعلتهم عرضة للقلق، القلق على الصحة والرزق والأمن يلازمهم على الدوام منذ الصباح وحتى المساء خارج البيت وداخله. لقد نما التعب والألم عميقاً وخلال زمن طويل في عظام الناس، وأصبحت له مفاعيله الخاصة.

أمن الهوية

تؤدي عملية إقصاء بعض الجماعات الاجتماعية إلى انعدام الإحساس بالأمن الخاص بالهوية، وغالباً ما يكون هذا نتيجة لغياب الحريات السياسية الذي يؤدي بدوره إلى انعدام أو ضعف الحياة السياسية وابتعاد الناس عن الشأن العام الذي هو في النهاية شأنهم هم. ويضعف قدرتهم على المواجهة والتكيف في عالم متسارع التغييرات، وحافل بالمفاجآت والأخطار الداخلية والخارجية.

إن الغلاء والازدحام وتلوث الهواء ومشكلات السكن والتراكم السكاني وارتفاع البطالة، وارتفاع تكاليف الزواج والمشكلات الناجمة عنها، إضافة إلى ضغوط الدراسة والتخصص وولوج الشباب إلى سوق العمل، وفقدان روابط الحماية الاجتماعية التقليدية، وحتى مشكلات عدم الاستقرار السياسي والأمني وأخطار الصراعات المحلية والإقليمية، والتي تصب في النهاية في مجرى الشأن العام إلا أنها تمثل حقيقة إلى هذا الحد أو ذاك الشؤون الخاصة للفرد سواء وعى ذلك أم لم يعه.

إن النموذج العائلي للمجتمع تطاير وتشظّى، من خلال قلع الجذور الذي حصل في مرحلة انفجار الأزمة وما قبلها. فحين تحدث مشكلة ذات شأن في الأسرة أو تمر بفترة عصيبة، ولا تجد سنداً لها سواء من جهاز الدولة أو من المجتمع، تتولد ضغوطات وآثار نفسية متفاوتة الشدة، وتؤسس للتباعد والعلاقات المتوترة والصراعات الشخصية منها، ومع المحيط.

تتصف الأسرة بسيطرة القلق والتوجّسات عليها خشية أن يحدث مكروه لها أو لأحد أعضائها، وهنا تطغى عليها الهموم وتعجز عن الارتياح والاستمتاع بمباهج الحياة وتصبح دفاعية. وتؤدي سيطرة القلق إلى شعور حاد بالضعف أمام تحديات الحياة، ومن خصائص القلق والخوف والهواجس أنها قابلة للعدوى والانتشار من خلال النمذجة بحيث تنتقل من شخص إلى آخر.

الضغوط وآليات المواجهة

تتحدد العلاقة بين الضغوط وبقاء الإنسان من خلال آليات المجابهة والدفاع عن النفس واستخدام وسائل الحماية لمواجهة تحديات الحياة، يؤكد الباحثون حدوث تعبئة فيزيولوجية عضلية لمواجهة التهديد والخطر، المتمثلة في القتال أو الهرب، تتم التعبئة من خلال عمليات التعلم الخاص بانفعالات الخوف والغضب، فتعطي إشارة إنذار، تتسارع ضربات القلب والنفس يزداد التوتر العضلي وتنقبض المعدة والأمعاء.. إلخ.

أدخلت الحياة المعاصرة الإنسان في حالة فريدة، من ناحية، هناك كثير من المثيرات التي تحرك جهاز التعبئة الجسمية للقتال أو الهروب، ومن ناحية أخرى، تمنع الاعتبارات الاجتماعية الإنسان من المجابهة ويطلب منه الحفاظ على هدوئه واتزانه وكبح جماح انفعالاته وسلوكاته.

وهكذا يعبأ الإنسان خلال يومه للقتال أو الهروب ولكن يمنع عليه ذلك مما يبقي حالة التعبئة دون تفريغ وهو ما يؤكد أعراض الضغوطات المعروفة على صعيد الاضطرابات الوظيفية الجسدية أو على صعيد التوترات النفسية وآثارها. وقد لا تكون الضغوطات كبيرة ولكن يكون هناك تراكم لضغوطات صغيرة مزمنة تحرك الجهاز العصبي دون أن ينتبه لها وهو ما يؤدي إلى تراكم التوتر العضلي وارتفاع السكر وإجهاد القلب.. ويجد المرء نفسه بعد حين قد أصيب بالتعب والإجهاد.

إذا تراكمت الضغوط واستمرت التعبئة الآلية للمجابهة والهروب دون تفريغ، فكل وظائفنا الجسدية تقريباً قد تتأذى، والنتيجة أمراض العصر «سكر سرطان مفاصل اكتئاب.. إلخ.

المرونة الاستيعابية

يشير بعض العلماء إلى وجود نسبة من الناس، يعيشون ظروفاً صعبة ويتعرضون للأخطار ويخرجون منها بحد معقول من الأضرار النفسية والجسدية. تمكنهم من متابعة حياتهم بشكل مقبول. أطلقت عليها تسميات مقاومة الصدمات أو المرونة الاستيعابية، أي التكيف وامتصاص الصدمة والعودة ثانية إلى الحالة الطبيعية بأقل الأضرار، وتشكل التنشئة التي توفر الحماية والحب والاعتراف والتقدير والطمأنينة أهم مرتكزات نمو المرونة الاستيعابية.

إن الأزمات تحتاج إلى حلول وبذلك تقدم فرصة للتغيير، وربما حان الوقت للانخراط في نشاط مواجه فاعل ومنجز يحقق التقدم ويؤسس للتمرس بالحياة واختباراتها.

مقاومة الصدمات أو المرونة الاستيعابية هي التكيف وامتصاص الصدمة والعودة ثانية إلى الحالة الطبيعية بأقل الأضرار

مسرح الشمس في «ادفع ما بدفع»

على مدى يومين امتلأ مسرح الحمراء في دمشق بجمهور رغب في حضور العرض الأردني «ادفع ما بدفع» لفرقة مسرح الشمس من عمان الذي قدّم تجربه كوميدية ساخرة في قراءة جديدة للكاتب الإيطالي داريو فو، الشيوعي المعروف عن نصه «سوبر ماركت» محاولاً ملامسة الجمهور السوري بقدر من الخصوصية رغم تشابه الحال في العالم كله بالمعنى الاقتصادي حالياً.

وتروي المسرحية حكاية واقعية جرت عام 1984 لمجموعة من النساء الفقيرات في أحد المدن الايطالية، اللواتي لم يجدن سبيلاً للاحتجاج على رفع الأسعار المفاجئ سوى نهب أحد متاجر المواد الغذائية الكبرى تحت أعين الشرطة والأمن في تحد لكل ما هو معقول ولعدم قدرتهن على تدبر أبسط أمور العيش. لتتوالى بعدها الأحداث فيما يروي الواقع الاجتماعي –الاقتصادي والمعيشي بطريقة هزلية وجدية بآن واحد.

استطاع مخرج العرض الفنان عبد السلام قبيلات ولفيف الممثلين «أحمد سرور وعدي حجازي وروسن حلاق وحياة جابر وسعيد مغربي، مع موسيقا الفنان موسى قبيلات» شد الجمهور، الذي شاهد هذه المسرحية سابقاً «أي النص ذاته» الذي حققها المخرج أيمن زيدان على ذات الخشبة «مسرح الحمراء» قبل سنتين.

ورغم بساطة الإمكانات المادية فقد استطاع طاقم المسرحية إيصال لب المسرحية بما يحمله من فكر الطبقة العاملة الحقيقي، من خلال المفاصل الكبرى في العمل واستحوذ على تعاطف الجمهور واستيعابه للمفارقات التي تلعب عليها سلطة رأس المال، وتجييش الناس ضد بعضهم لإخفاء الجوهر الطبقي للصراع الدائر في المجتمع.

وقد أضافت اللهجة الأردنية بعداً محبباً للجمهور السوري، مع تشابه واقع البلدين وتفاعل الناس مع طريقة التبييئ الأردنية القريبة من القلب.

أخبار ثقافية

«أهلا بكم في فلسطين المحتلة»..

تسببت مضيفة في شركة الطيران الإيرلندية منخفضة التكلفة «Ryanair» بضجة على متن رحلة متجهة إلى تل أبيب هذا الأسبوع، حيث أبلغت الركاب أنهم هبطوا في فلسطين المحتلة.

ووفقاً لتقارير إعلامية، فإنه أثناء رحلة الأحد من بولونيا الإيطالية إلى تل أبيب، قالت مضيفة مراراً وتكراراً باللغتين الإنجليزية والإيطالية أن الوجهة النهائية هي «فلسطين المحتلة».

وعندما طلب منها الركاب تصحيح نفسها، رفضت المضيفة ذلك، واندلعت ضجة وهرج ومرج على متن الطائرة.

وأفادت «القناة 12» بأن ركاباً حاولوا تصوير المضيفة والتعرف عليها، لكنهم تعرضوا للتهديد بالاعتقال عند الهبوط.

من المستحيل التحكم في ذكاء اصطناعي فائق!

جرى حديث عن فكرة الإطاحة بالبشرية بوساطة الذكاء الاصطناعي منذ عقود – وجددت برامج مثل ChatGPT هذه المخاوف.

إذن، ما مدى احتمال أن نكون قادرين على التحكم في الذكاء الفائق للكمبيوتر عالي المستوى؟

حطم العلماء الأرقام في عام 2021. وكانت الإجابة: تقريباً بالتأكيد لا. المهم هو أن التحكم في ذكاء خارق يتجاوز بكثير الفهم البشري، ويتطلب محاكاة ذلك الذكاء الفائق الذي يمكننا تحليله. ولكن إذا كنا غير قادرين على فهمها، فمن المستحيل إنشاء مثل هذه المحاكاة.

ولا يمكن وضع قواعد مثل «لا تسبب ضرراً للبشر» إذا لم نفهم نوع السيناريوهات التي سيأتي بها الذكاء الاصطناعي، كما يقترح معدو البحث. وبمجرد أن يعمل نظام الكمبيوتر على مستوى أعلى من نطاق المبرمجين لدينا، لم يعد بإمكاننا وضع حدود.

كتب الباحثون في عام 2021 «يطرح الذكاء الفائق مشكلة مختلفة اختلافاً جوهرياً عن تلك التي تدرس عادة تحت شعار «أخلاقيات الروبوت». وهذا لأن الذكاء الخارق متعدد الأوجه، وبالتالي يحتمل أن يكون قادراً على تعبئة مجموعة متنوعة من الموارد من أجل تحقيق أهداف يحتمل أن تكون غير مفهومة للبشر، ناهيك عن التحكم فيها».

ويأتي جزء من استدلال الفريق من مشكلة التوقف التي طرحها آلان تورينغ في عام 1936. وتتركز المشكلة على معرفة ما إذا كان برنامج الكمبيوتر سيصل إلى نتيجة وإجابة أم لا «لذلك يتوقف».

كانوا وكنا

الى قواد وجيوش حامية الرقة البواسل .

زين الثائرين في حامية دير الزور يدعون بقية الوحدات السورية إلى الثورة

كتاب من الضباط السوريين الثائرين في حامية دير الزور يدعون بقية الوحدات السورية إلى الثورة على الفرنسيين في عام 1945، تحت عنوان «إلى قواد وجيوش حامية الرقة البواسل».

ساعة الرمل الرأسمالية: جدول الأعمال البربري بين مورزا وغرامشي «1»

من المعروف أن جدول أعمال التدمير الإمبريالي محكوم بضرورة أن يتسارع بسبب حدة الأزمة والفاعلية التاريخية للقوى الصاعدة المتسارعين. وعاملِ الوقت هذا له دور كبير في فهم ديناميات الصراع، وتحديداً رد فعل القوى المعرضة للتدمير على جدول الأعمال البربري المطروح، وبالتالي فهم هوامش الصراع وتوازن القوى المحتمل. وهنا نطلّ على بعض أفكار سيرغي قره-مورزا في هذا المجال مع وضعها في السياق الراهن.

■ د. محمد المعوش

«التلاعب بالوعي»

نشرت الهيئة العامة السورية للكتاب عام 2012 كتاب «التلاعب بالوعي» للكاتب الروسي «السوفياتي» سيرغي-قره مورزا، ترجمة عياد عيد. والكتاب مخصص لفهم السلاح والتكنولوجيا الجديدة التي خصصنا لها غالبية المواد السابقة، أي تكنولوجيا الهيمنة الناعمة التي تبلورت في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وانفجرت بالتحديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. والكتاب مكثّف من حيث القضايا والبراهين وميادين العلوم المستند إليها. الكتاب مكوّن من ثلاثة أقسام موزعة على ثلاثة عشر فصلاً و520 صفحة. والأقسام الثلاثة هي، ما معنى التلاعب بالوعي، المرامي الرئيسية للتلاعب بالوعي، والتلاعب بالوعي والمؤسسات الاجتماعية. ويتناول مورزا الموضوع من جوانب مختلفة بدءاً من علوم اللغة والذاكرة والإدراك، وقضايا تكنولوجيا الدعاية «الحديثة» «كالتلفزيون»، والمواضيع المركزية كجوهر للتلاعب «مثال الشمولية-الديمقراطية»، وفضاء الثقافة بشكل عام. ويطل مورزا على مواقف وتحليلات الكثيرين من الباحثين والأدباء والشعراء والسياسيين، من دستويفسكي وصولاً إلى مدرسة فرانكفورت، وحتى الكثير من الكتاب الأمريكيين «المتمردين» وأولئك الذي نظروا وساهموا في اختراع «تكنولوجيا» اختطاف الوعي، الذي يعتبره مورزا «ذروة إبداع الحضارة الأمريكية في وقت قصير». ويحتل غرامشي موقعاً أساسياً في النص في محاولة الكاتب بناء العمود الفقري للمحاججة خصوصاً في فهم مسألة بناء القبول والرضا الجماعي كغاية أساسية للتلاعب والهيمنة الناعمة، ويفرد له أيضاً الفصل الرابع «ضمن القسم الأول» تحت عنوان: «تعاليم غرامشي عن الزعامة». وما يهمّنا في هذه المادة تحديداً هي إشارة مورزا إلى أهمية فهمنا للسياق الزماني والمكاني الذي ينفّذ فيه العدو جدول أعماله. فهذا السياق له دور أساس في تحديد شروط التنفيذ واحتمالاته، وهذا ما يهمنا اليوم بشكل خاص.

عن التهديد الحضاري مجدداً وتوقيت الهجوم

لا يخرج مورزا عن الفهم العام في كون مسار الهيمنة عبر التلاعب بالوعي مدمراً حضارياً، وتحديداً من خلال إنتاج الإنسان الزومبي ومسح الذاكرة، واختلاق عوامل موازية «معادية» للأهداف والحاجات الحقيقية للفرد. هذه العوامل الموازية، وتحديداً تلك التي يجري بناؤها بعناية عبر تضمين الرموز المشغولة بإتقان للعب على وتر الفردانية، تدفع بالفرد إلى أقصى مديات التفكك وانفصال الفرد عن الواقع. وهذا التهديد يشمل كل «ساكني الأرض» حسب مورزا. والأهم هو في جعل الكتلة الأكبر تسير عن «قناعة» في معاداة مصالحها. ولكن تنفيذ جدول الأعمال هذا فيه من الخصوصيات الزمانية والمكانية التي تؤدي إلى تفاوت في نتائجه. فيقول مورزا، إن تحقيق جدول الأعمال هذا في مجتمعات كثيرة أخذ وقته مما جعل تقبله يسيراً على المجتمعات التي عاشت نمطه الفرداني، ويقول مورزا: «كانت عملية إحاطة الإنسان بـ«ثقافة التلاعب» في أجزاء أخرى من العالم بطيئة وتدريجية «أسيا هي حالة خاصة، ثمة لديها وسائل وقاية قوية». لم تحدث هناك صدمة ولا آلام مثلما حدث لدينا. تولّد هناك اعتيادٌ خال من أي أمل في محاولات التحرر الحادة الخلاقّة. الضفدعة المرمية في الماء المغلي تقفز وإن كانت مجروحة. أما الضفدعة المرمية في الماء الدافئ فتطفو في القدر مستمعة. إنها لا تلحظ أن القدر موضوع على النار، وأن حرارة الماء تشتد. ستظل مستمتعة هكذا إلى أن تسلق. مهمتنا أن نقفز ونساعد أولئك المستمتعين».

بينما في المجتمعات التي جاء فرضه سريعاً لاعتبارات معينة، شكل صدمة ما، ما أنتج دفاعاً في وجهه. ومن مورزا نقتبس: «خُصّت روسيا «يقصد مورزا روسيا ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي تحديداً» في هذا الصراع المحتمل بدور مميّز ومكانة خاصة. لقد انهمرت عليها بطريقة ثورية كالسيل تكنولوجيا التلاعب بالوعي المعاصرة كلها مصحوبة بنتائج صارخة ومتنافرة. لقد ولد هذا صدمة طبعاً، لكنه شكل في الوقت نفسه ظرفاً مهماً من أجل محاولة الإدراك، ومن ثم المقاومة».

ويمكن القول، كما أشرنا سابقاً، إن التسارع اللاحق في الأزمة فرض تسارع جدول الأعمال المذكور. وما التحول في أدوات الدعاية وقصف العقول من منصات بطيئة الوتيرة، ولكنها ثابتة، إلى منصات فائقة السرعة. وهذا التسارع وتقنياته تتنوع مع تطور ديناميات الأزمة والصراع. وهذا لا يغفله مورزا فيقول: «فإذا غدت معرفة أدوات التلاعب بالوعي هذه وأساليبه متاحة لعدد كبير بما فيه الكفاية من الناس، ستصير ممكنة أعمال المقاومة المشتركة أو في البداية أعمال الوقاية من هذا التلاعب. طبعاً، سوف يبتكر المتلاعبون أدوات جديدة وأساليب جديدة. ولكن هذا سيصير صراعاً غير سهل ومكلفاً» «إنه مكلف ولا شك!! ثمنه تجفيف منابع العقلانية والوجود الإنساني».

حسناً، فليس الانتقال من التلفزيون إلى وسائل الدعاية الأسرع من الإنترنت إلى الهاتف المحمول، وليس الانتقال من منصات أبطأ وتيرة كالفيسبوك، نحو الأسرع منها، كالمنصات المخصصة للمواد المصورة التي تقاس بالثواني، وليس الانتقال بالمضمون من المكتوب إلى المصور المدموج بالمكتوب والموسيقا، كل ذلك مؤشرات على التسارع في الأدوات والمضمون. هذا التسارع محمول على التوتر الناتج عن الأزمة. وملخصه هو ملء العالم بالضجيج. هذا الضجيج والصراخ قد لا يقاس في مضمون المادة التي يقدمها، بقدر ما يقاس بتقنيته المتسارعة. والتوظيف الهائل للوسائط يحتاج اليوم إلى أكثر من دعوى مورزا للمقاومة الفردية. بل هو يحتاج إلى وسائط مقابلة عالمية الطابع كذلك. ولكن يجب أن تتجاوز الموقف الوعظي، التوعووي الذي يحاول مورزا في كثير من الأحيان حمله «وهذا الموقف الثقافي-الأخلاقي الدفاعي الذي يرفضه غرامشي».

لنعد قليلاً إلى مسألة التسارع. إن التسارع الذي حصل في الوسائط والتقنيات والمضامين محمول على ضغط الأزمة صار في الفترة الأخيرة شديداً. فقوى العالم القديم، ونتيجة لضيق هوامش المناورة العسكرية والاقتصادية، تحاول الدفع بجدول أعمال التلاعب بالوعي، الذي هو بالنهاية تحويل للواقع ونمط الحياة، عبر تحويل «الكتلة التاريخية» نفسها، وتحويل للعالم الثقافي كله كما يشدد مورزا. هذا التحويل يوازي من حيث التدمير الحرب النووية. فهو تأسيس لقاعدة ونمط حياة بربريّين، عبر توسيع «الوجود الرث» كما أشرنا سابقاً. وهذا الوجود الرث اليوم شامل مجتمعات بحد ذاتها، وإن كانت بعض المجتمعات أقل، فهي ولا شك تتضمن قوى اجتماعية لها وجودها الرث. وما تحطيم صورة المستقبل وتفريغ الوجود من الجدوى والمعنى إلا المؤشر المباشر على الوجود الرث الذي هو توسيع تاريخي في مفهوم «البروليتاريا الرثة». ولهذا فإن هذا التسارع وعلى الرغم من خطورته في تدمير العقلانية التي تطورت خلال قرون من التاريخ البشري، ولكنه يشكل صدمة على «بدهيات» المجتمع التي تتخذ موقفاً دفاعياً تجاه هذا المسار التدميري. وإن لم تتحول بعد إلى جدول أعمال إيجابي يتجاوز الموقف الدفاعي. فليس التكتل القومي والهوياتي والعائلي والثقافي التراثي، وحتى الفردي، إلا أشكالاً دفاعية عن هذا الاجتياح العدمي ليس في نمط الحياة فقط، فهذا النمط الذي تم تعميمه مرّ بهدوء وتسلل، بل صار قسرياً ويهدد جوهر تقنية التلاعب بالوعي التي يبني عليها مورزا في الكتاب سرديته، إنها قضية القبول. هذا التسارع ينتقل من تقنية القبول التي هي ضرورية لإمرار مسألة الهيمنة والتلاعب، إلى تقنية الفرض القسري لجدول الأعمال البربري. هذا هو مكمن الضعف ومصدر المقاومة المتاحة والممكنة وتشكل ميزان قوى الجبهة الحضارية.

التسارع يفرض تخلياً عن تقنيات التلاعب المخادعة التي تنتج «القناعة» بالنمط «المقترح» وهذا التخلي خلق اليوم ما سماه مورزا «لحظة الصدمة»

فالتسارع يفرض تخلياً عن تقنيات التلاعب المخادعة التي تنتج «القناعة» بالنمط «المقترح». وهذا التخلي خلق اليوم ما سماه مورزا «لحظة الصدمة». ولكن لحظة الصدمة لن تنتج وحدها الواقع النقيض، فبناء الجبهة الحضارية يحتاج إلى أكثر من موقف توعوي وعظي، كما يظهر في مسار مورزا، وإن لم يقصد ذلك. بل يحتاج، حسب غرامشي، إلى خلق «السبيكة التاريخية» أو «الكتلة التاريخية» عبر تحويل البناء الفوقي والتحتي، حينها «السياسة تصبح نشاطاً دائماً، وتتمخض عن تنظيمات دائمة، بقدر ما تتوحد مع الاقتصاد، وان اختلفت عنه. ولهذا يمكن الكلام ... عن «الحماس السياسي» باعتباره حافزاً مباشراً لنشاط يولد على الأرضية «الدائمة والعضوية» للحياة الاقتصادية، بل ويتجاوزها، محركاً المشاعر والطموحات، التي تخضع في جوها المتوهج الحسابات التي تشمل حياة الإنسان الفرد ذاتها، لقوانين أخرى تختلف عن قوانين الربح الفردي «غرامشي، الأمير الحديث». المطلوب من الجبهة الحضارية إذاً ليس الموقف الدفاعي، كما ينقده غرامشي، بل تحويل للاقتصاد، ومعه تحويل للسياسية لكي «تصير هي الحياة» كما يؤكد غرامشي، فيكون تحويلاً لنمط الحياة ككل وللحضارة التي تموت. مدى وحجم القوى التدميرية الكامنة أكبر من كبحه عسكرياً ودفاعياً اقتصادياً، والنمط الحضاري البديل يقف كمهمة مركزية على جدول الأعمال، ليس بالضرورة تنفيذه اليوم أو غداً، ولكن في كونه «مشروعاً حماسياً» جاذباً للقوى «المُختَطفة»، ومحولاً لطاقتها التدميرية، نحو انخراطها الناشط في المواجهة، ومن ثم بناء ذلك النمط البديل. فعامل الوقت ليس في صالح أحد، حتى وإن كان لدى قوى العالم الجديد فضاء مفتوح على عكس قوى العالم القديم، ولكن في تكتيكات الصراع، الوقت له دور أساس، ونختم مع مورزا «التمكن من الواقع ممكن فقط بدراسة مذهب العدو وتكتيكه وسلاحه» ولهذا «فالإفلات من التلاعب من خلال الدوغمائية «نسميها في النص الموقف الدفاعي المعاند» والإصرار على الموقف و«بالعناد» مستحيلة ببساطة. يتيح الصمود مدة فقط إلى أن يختاروا المفتاح المناسب لك، أو يتجاوزوك بصفتك عائقاً لا يمثل خطراً كبيراً... التمكن من الواقع ممكن فقط بدراسة مذهب العدو وتكتيكه وسلاحه». وهذا السلاح هو هو نمط الحياة الاستهلاكي المغترب والرث نفسه كقاعدة لاستخدام باقي التكتيكات والتقنيات التدميرية.